

الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية

د. محمد نصر مهنا



الشاي

دار الفجر للنشر والتوزيع

الوجيز في

مناقب البعوث السياسية والاقتصادية

الوجيز فى مناهج البحوث السياسية والاعلامية

دكتور / محمد نصر مهنّا

استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة اسيوط

دار الفجر للنشر والتوزيع

القاهرة

رقم الايداع ٩٥/١٩٦٥

I. S. B. N

977-5499-18-6

الطبعة الاولى

١٩٩٦

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للناشر

دار الفجر للنشر والتوزيع

٥ شارع التيسير - عمارة إيموبيليا الأهرام

نهاية شارع الملك فيصل - الهرم

جمهورية مصر العربية

تليفون / فاكس : ٢٨٣١٩٧٢

لا يجوز نشر أى جزء من هذا الكتاب أو إختزان مانتة بطريقة الاسترجاع أو

نقله على أى نحو أو بأى طريقة كانت اليكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة

الناشر على هذا كتابة ومقوماً .

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٧
الفصل الأول : صلة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية	٩
١ - علم السياسة والتاريخ	٩
٢ - علم السياسة والاقتصاد	١١
٣ - علم السياسة والقانون	١٢
٤ - علم السياسة والفلسفة وعلم النفس والأخلاق	١٣
٥ - علم السياسة والاجتماع	١٥
الفصل الثاني : مناهج البحث في النظرية السياسية	١٩
١ - المنهج القياسي والمنهج الاستقرائي	١٩
٢ - المنهج التاريخي : جورج . هـ . سابين	٢٢
٣ - المنهج السوسيولوجي (الخاص بعلم الاجتماع)	٢٥
٤ - المنهج الفلسفي ليوشتراوس	٢٧
٥ - المنهج التاريخي : المميزات وأوجه القصور	٢٨
٦ - المنهج المتكامل كارل ج . فريدريك	٣٠
الفصل الثالث : مناهج البحث في العلاقات الدولية	٣٧
١ - المنهج التاريخي	٣٧
٢ - منهج المنظمات الدولية	٤١
٣ - المنهاج الذي يركز على الدبلوماسية كنقطة محورية	٤٦
٤ - النظرية الواقعية أو منهاج التحليل في إطار سياسات القوى	٤٧
٥ - المنهاج الذي يركز على فكرة المصالح القومية	٥٠
٦ - المنهاج القائم على التصور المثالي للمجتمع الدولي	٥٢
٧ - المنهاج الجغرافي	٥٣

٥٤	المجموعة الثانية : المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية الدولية
٥٨	١ - منهاج الأنظمة السياسية
٦٢	٢ - المنهج الذى يحلل العلاقات الدولية فى إطار نظرية التوازن
٦٨	٣ - نظرية إتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية
٧١	٤ - نظرية المباريات فى التحليل الدولى
٧٢	٥ - الاتجاه الذى يخص العوامل الاقتصادية بنصيب أوفر من الأهتمام
٧٢	٦ - إتجاهات أخرى معاصرة فى دراسة العلاقات الدولية
٧٩	الفصل الرابع : الاعلام وقياس الرأى العام (كمياً وكيفياً)
٧٩	أولاً : الاعلام
٨٦	ثانياً : الرأى العام
٩٤	ثالثاً : الرأى العام وجماعات الضغط
٩٥	رابعاً : الأساليب المستخدمة فى عمليات الاتصال الجماهيرى
٩٩	خامساً : الرأى العام العالمى
١٠١	سادساً : إستطلاع الرأى العام وقياسه - كمياً وكيفياً
١١١	الفصل الخامس : تكامل منهجية البحث السياسى والاعلامى
١١٩	نظرية الاتصالات
١٤٠	مداخل صناعة القرار والانتقادات الموجهة إليها
١٤٩	نظرية المباريات
١٦٣	خاتمة حول الاتصال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تعد منهجية البحث بمثابة بؤرة الاهتمام فى الدراسات الجامعية والاكاديمية المتخصصة لانها اللبنة الاولى والركيزة الاساسية للعمل العلمى الجاد للباحثين فى مجالات العلوم السياسية بفروعها المختلفة . وصارت مناهج البحث مادة مستقلة يدرسها طلاب المرحلة الجامعية الاولى ، مما دعى اساتذة العلوم السياسية فى الوطن العربى تجاه إضفاء طابع تطبيقى من ثنايا تكليف الطلاب - فى سائر سنوات الدراسة الجامعية - باعداد البحوث فى فروع العلوم السياسية وإبرزها الفكر السياسى والنظرية السياسية والنظم السياسية والعلاقات السياسية النولية والادارة العامة او ما يطلق عليها فريق من الباحثين بإدارة الدولة .

ومن نافلة القول اقبال الطلاب بحماس لا يفتر على إرتياد المكتبات ومراجعة أهمات المصادر والمراجع العربية والأجنبية ومحاولة اعداد بحوث نافعة للمجتمع والبيئة والعلم وهو ما يبشر بان التفكير العلمى الجاد يأخذ طريقه وخطه بثبات تجاه تكوين علماء المستقبل فى الوطن العربى على وعى وإدراك ونضج واستنارة لملاحقة التطور السريع للمجتمع البشرى الذى يتمثل فى وسائل الاعلام والاتصالات الحديثة التى جسدتها " ثورة الاتصالات " ومقتضيات التحديث فى العلوم السياسية والاعلامية .

ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة التى تناولت صلة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية الأخرى ومنهجية البحث فى كل من النظرية السياسية والعلاقات النولية والأفاق الجديدة او الطفرة التى شهدها علم السياسة والأعلام والاتصالات فى مجالات

استحداث استخدام النماذج ونظرية الاتصالات بمفاهيمها الرئيسية والنقد الموجه اليها ومدخل إتخاذ القرار ونظرية المباريات التي اصبحت تسيطر على علماء السياسة والاعلام المحدثين حيث اهتمامهم قد تركز على تطبيقات هذه النظرية ثم تقويم هذه النظرية .

وقد فيض الله لى أن أقوم بتدريس مناهج البحث بالجامعات المصرية والعربية حيث لمست حاجة ابنائنا الطلاب إلى مزيد من العناية بها .

إننا بهذا الكتاب نساهم بجهد متواضع فى حقل الدراسات السياسية بالوطن العربى فى محاولة لتهيئة مناخ فكرى يستقبل روحاً جديدة تتمثل فى حماس الطلاب المتدفق للتعرف على آفاق المستقبل فى تفسير الظواهر السياسية محليا وأقليميا وفى ظل نظام عالمى جديد .

وقد حاولنا جهدنا لتقريب الافكار وتبسيط المعلومات العلمية والابتعاد عن التعقيد والتركيز على المعلومات الاساسية لكى يكون الكتاب فى متناول القارئ والدارس على الدرب العلمى .

والله وحده الموفق والمستعان ،،،

دكتور محمد نصر مهنا

الفصل الأول

صلة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية

إن تحديد اهتمام أى علم اجتماعى . هو الذى يميزه عن العلم الآخر ويمتاز كل علم من العلوم الاجتماعية عن غيره ، بطريقة إختيار الواقع ومحور اهتمام علم السياسة ، واضح ، وسهل ، فهو يهتم بالدولة ، بل أنه ليس علم الدولة فحسب ، أنه يعتبر ، علم السلطة ، أو علم القدرة وكيفية الاستيلاء عليها ، والمحافظة عليها ، وممارستها ، ويكفى هذا لتبرير نزوعه لأنه يعتبر علما متميزا عن سائر العلوم . وذاتية علم السياسة لا تزال تتأثر الى حد كبير بالليوننة ، التى تلازم حدود نطاق البحث ، غير أن تشعب الموضوعات ، التى يتناولها علم السياسة ، قد أدت الى إيجاد صلة بين هذا العلم الناشئ ، وعدد آخر من العلوم الاجتماعية ، كما أدت إلى ترابط بينها وعلى الأخص ، علم التاريخ ، وعلم الاقتصاد ، وعلم القانون ، وعلم الفلسفة وعلم النفس والأخلاق ، وعلم الاجتماع ، كما يتضح مما يأتى :

١ - علم السياسة والتاريخ :

إن دراسة التاريخ تصبح لا جدوى منها إذا لم تأخذ فى الاعتبار التيارات والعوامل السياسية ، التى أثرت فى سياق كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي ، وعلى سبيل المثال فإن دراسة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ، لا يمكن أن يكتمل بسرد الأحداث فقط ، وإنما يتعدى ذلك إلى وجوب البحث فى طبيعة الحركات ،

والظواهر السياسية ، التي قامت في هذه الفترة ، وخاصة منذ قيام الدولة القومية الحديثة ، وما أعقبها من بروز ظاهرة الاستعمار في القرن التاسع عشر ، ثم الاشتراكية .

لذلك ينبغي إيضاح الاختلاف ، بين وظيفة عالم السياسة ، ووظيفة المؤرخ فإذا كان المؤرخ ، يكتفى بسرد الوقائع وترتيبها . في سياق زمني معين فإن عالم السياسة ، يستخدم دلالات الماضي ، ودروسه المستفادة ، كمنطلقات نحو التنبؤ بالإتجاهات المستقبلية .

كذلك تتضح أهمية صلة التاريخ بعلم السياسة ، من أن عدداً كبيراً من الوقائع ، والأحداث التاريخية ، كانت مصدراً لاستحداث بعض النظريات السياسية فكل الأبحاث ، والدراسات السياسية ، حول الأمن ، والسلم الدوليين ، كتبت أثناء القرن والحروب والثورات . ومن جهة ثانية ، فقد أدت بعض النظريات السياسية ، إلى المساهمة إسهاماً مباشراً ، في قيام حوادث تاريخية ودفعت بالجماهير - التي تشبعت بتلك الأفكار ، والنظريات إلى المطالبة ، بالاصلاح ، ومن ثم إلى الثورة : مثال ذلك آراء مونتسكيو ، وجان جاك روسو ، وغيرهما من فلاسفة وسياسيين دفعوا بالشعب الفرنسي إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . وبالرغم من هذه الصلة الوثيقة ، بين علمي التاريخ والسياسة ، إلا انهما يختلفان في أن التطور السريع ، للمجتمع البشري قد أفقد عنصر السياسة التاريخية أهميتها ، فالدعاية السياسية ، ووسائل الاعلام الحديثة كالإذاعة والتلفزيون ، هما أمران مستحدثان ، لا يمكن الاستعانة بسوابقهما التاريخية ، لدراسة مشكلة سياسية معاصرة ، لعدم وجود أمثال تلك السوابق في الماضي .

٢ - علم السياسة والاقتصاد :

حتى وقت قريب كان ينظر الى الاقتصاد ، على أنه فرع من فروع علم السياسة ، وكان يطلق عليه إسم الاقتصاد السياسى ، تأكيداً على تبعيته الكاملة للسياسة ، وقد انفصل هذان العلمان فى الوقت الحاضر بالرغم من وجود تداخل بين مقومات كل من الحياة السياسية ، والاقتصادية . وعلم الاقتصاد يهتم بدراسة الجهود التى يبذلها الانسان ، لكى يشبع حاجته المادية ، وهذه برمتها تخضع لقواعد وأسس المجتمع السياسى ، كذلك فإنه يوجد نوع من العلاقة الوثيقة بين مراكز القوة الاقتصادية فى الدولة وبين مراكز الثقل والتأثير فى القطاع السياسى الداخلى وتطبق هذه الحقيقة ، على المجتمعات السياسية بلا استثناء ، ومن ناحية أخرى ، فإن بعض المشكلات الاقتصادية والحيوية ، مثل مشكلة سوء توزيع الثروة القومية ، تؤثر بشدة ، فى مقدرة النظام السياسى ، على الاحتفاظ بتوازنه ، وتصلح هذه الحقيقة الاقتصادية لتفسير قيام بعض الثورات ومنها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، والثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ ، وغيرها . كذلك فإن هناك الدور المتزايد الأهمية ، الذى تمارسه العوامل الاقتصادية فى العلاقات الدولية المعاصرة ، ومن أمثلة ذلك القروض ، والمنح ، والمساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول القادرة الى الدول النامية ، وما تقوم به المنظمات ، والوكالات الفنية المتخصصة ، على الصعيدين الدولى والإقليمى ، فى تنظيم الجانب الاقتصادى فى علاقات المجتمع الدولى .

ولكن ينبغى ايضا إيضاح ، أن الاقتصاد يختلف عن السياسة ، فى نقطة حيوية هامة ، فعلم الاقتصاد يبحث فى إشباع إحتياجات الأفراد . والمجتمع بصورة مجردة ، أى بصرف النظر عن المبادئ الخلقية ، فى حين أن الباحث فى علم السياسة لا بد وأن يدخل المفاهيم الأخلاقية فى إعتباره .

٣ - علم السياسة والقانون :

القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع ، تنظيما ملزما ، مقترنا بعقاب من يخالفه ، وينقسم القانون إلى فرعين أساسين ، هما القانون العام ، والقانون الخاص ، ونظرا لوجود عنصر الدولة في القانون الذي ينظم العلاقات التي تكون الدولة طرفا فيها ، نظرا لوجود عنصر الدولة - فإنه هو الذي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه علم السياسة ، وينقسم القانون إلى ثلاثة أنواع رئيسية من القوانين هي :

أ - القانون الإداري ، وهو ذلك الفرع من القانون الذي ينظم المرافق العامة في الدولة وكيفية إدارتها .

ب - القانون الدولي وهو ذلك الفرع من القانون الذي يبين طبيعة العلاقات الموجودة بين الدول وكيفية تنظيمها .

ج - القانون الدستوري ، وهو ذلك الفرع من القانون الذي يبين شكل الدولة والتنظيمات الأساسية للسلطات العامة فيها ويحدد الحقوق ، والواجبات التي يتمتع بها السكان ، أي أن القانون الدستوري ، تتشابه موضوعاته مع موضوعات علم السياسة . وقد ظل علم السياسة والنظم السياسية تدرس لفترة طويلة ضمن القانون الدستوري ، باعتبار أنها تشمل دراسة نظام الدولة والسلطة فيها ، ولا يزال هذا التشابك موجودا ، في كل من الولايات المتحدة ، وفرنسا ، فالأولى تدرس النظم السياسية تحت عناوين تجمع بين مفهومي السياسة والقانون الدستوري ، في حين أن في فرنسا تتم دراسة علم السياسة ضمن نطاق القانون الدستوري . وعقب الحرب العالمية الثانية ،

تم فصل علم السياسة عن القانون الدستوري في فرنسا .

وتجدر الإشارة إلى أن نطاق الموضوعات التي يشملها علم السياسة أكثر شمولاً من القانون الدستوري ، لأن القانون الدستوري لا يبحث سير العمل في المنظمات السياسية والسلطات التي ينظمها ، إلا إذا كانت تعمل وفق القانون ، في حين أن علم السياسة ، يدرس سير العمل ، في تلك المنظمات سواء طبقت القانون ، أو خالفته . كذلك فإن القانون الدستوري شيء جامد إذ أنه يعنى بدراسة النصوص بشكل جامد ، بينما علم السياسة لا تنقيد بالنصوص ، ويحلل الظواهر ، على ضوء الواقع . وهكذا يمكن القول ، أن إختصاص ومدى نطاق علم السياسة أكثر شمولاً من إختصاص ومدى نطاق القانون الدستوري ففي حين ينحصر إختصاص القانون الدستوري على تعيين القواعد التي تنظم السلطة داخل الدولة ، نجد أن علم السياسة يتناول الموضوع شكل أعم ، وأشمل ، فهو يدرس ويحلل السلطة من كافة جوانبها سواء كانت تلك الجوانب نفسية أو إجتماعية أو إقتصادية أو أخلاقية .

٤ - علم السياسة والفلسفة وعلم النفس والأخلاق :

إرتبط علم السياسة بالفلسفة لفترة طويلة ، وكان يدرس ضمن نطاق علم الفلسفة بإعتبار أن علم الفلسفة هو العلم ، الذي يتناول بالبحث كل ما من شأنه أن يؤدي الى تقدم الجماعة السياسية . وقد مثل هذه الآراء ، قبولاً لدى عدد كبير من الفلاسفة ، مثل أفلاطون ، والفارابي ، وهوبز ، وجون لوك . وهناك الفلسفة السياسية ، التي تعنى تنظيم الأفكار السياسية بين أفراد المجتمع في مختلف الأزمنة والأمكنة : فالفكر الانساني غني بعدة فلسفات عامة ، كما أنه غني بفلسفات سياسية ، وأبسط تعريف للفلسفة يمكن الاستعانة به على تحديد الفلسفة السياسية وصفاً بأنها " تشمل كل مجموعة من الدراسات التي تتسم بالعمومية بهدف

الوصول ، لعدد قليل من المبادئ الرئيسية ، بحيث يمكن بها تفسير المعرفة الإنسانية كلها " ، والفلسفة السياسية ، ترمى أيضا للاهتمام لبعض المبادئ التي تبين ما يجب أن تكون عليه الدولة لتحقيق غاية وجودها ، كمبدأ العدالة ، لدى أفلاطون أو مبدأ الخير العام ، لدى أرسطو ، أو مبدأ العصبية لدى ابن خلدون ، أو مبدأ السيادة لدى جان بودان ، أو مبدأ الحرية عند جون لوك . فالفلسفة السياسية ، تحاول تفسير كل شيء سياسى ، أو كل شيء يتعلق بالدولة من خلال المبدأ أو المبادئ التي يضعها عقل الفيلسوف السياسى ، ومن هنا فقد اشتهر التمييز اليوم ، بين عالم الفلسفة السياسية وعالم السياسة فالأول هو عالم القيم ، وأما الثانى فهو عالم الوقائع والظواهر والحركات السياسية .

غير ان الاتجاه السائد اليوم ، لدى فقهاء علم السياسة هو الابتعاد بالفكر السياسى عن الفكر الفلسفى ، نظرا لدخول علم السياسة ، باب العلوم العلمية التي تشملها الرياضيات ، والاحصاء ، وإن كان ذلك لا يمنع بالطبع من وجود العديد من الفلاسفة ، الذين يبحثون القضايا التي تمس النظريات السياسية .

أما فيما يتعلق بعلاقة علم السياسة بعلم الأخلاق وعلم النفس فمن الملاحظ ، أن كل من أصل الدولة والمفاهيم الأخلاقية ، مرتبطان ببعضهما البعض إرتباطا وثيقاً باعتبار أن المفاهيم الأخلاقية للفرد ، وأصول الدولة قد وجدت في حياة الجماعة الأولى ، غير أن تطور الحياة العصرية وتشعب المصالح ، أدى وجود إختلاف ، بين المفاهيم الأخلاقية للفرد والمفاهيم الأخلاقية للسياسة ، وهكذا تم التمييز بين الحقوق والواجبات العامة التي يسندها الرادع السياسى .

ولعلم السياسة علاقة بعلم النفس ، حيث تطورت أساليب المعيشة وأصبح ضروريا على الحكام ، معرفة مايريده الرأى العام ، سواء في الدول الديمقراطية أو الدول

الديكتاتورية ، على السواء ففي الأول ، لابد وأن تكيف الحكومات أفكار ومفاهيم الأشخاص الذين ستطبق عليهم نظمها وقوانينها نظراً لاختلاف الاستعداد السياسي ، لدى كل شعب ، عن غيره لأن ما يناسب شعباً قد لا يناسب شعباً آخر ، أما في الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية فإنها تلجأ إلى القوة لكي تحتفظ بالحكم ، وبالتالي فإنها تحاول ترغيب الشعوب ، التي تحكمها ، وتقوم من أجل ذلك باستخدام أنواع من التأثير النفسي ، والدعايات ، من صحافة وإذاعة وتلفزيون وغيرها من صور الدعاية الحديثة لكي تحاول تطبيق وسائل علم النفس عليهم .

٥ - علم السياسة والاجتماع :

من الثابت أن أى نظام سياسى ، لا يعمل فى فراغ وقد أعطت للدراسات السسيولوجية ، مدارك ومعارف ، قيمة على البيئة ، التي من خلالها يمارس العمل السياسى وظائفه ، ولقد زاد الاهتمام بهذا اللون من الدراسة خاصة عندما ظهرت الدراسات المقارنة ، بصفة عامة ، وأصبح هذا اللون من المعرفة ، يشكل قاعدة ، لدراسة علم الاجتماع السياسى ، الذى يعنى بفحص ودراسة الصلات والعلاقات بين السياسة والمجتمع ، بين البناء السياسى والبناء الاجتماعى وبين السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى ومن هنا ، فقد إعترف علماء السياسية بأهمية علم الاجتماع فى دراسة السياسة وكيف أن لنظريات فلاسفة وعلماء أمثال كارل ماركس تأثير كبير على الدراسات السياسية ، وقد أكد الباحثون على ذلك بالتدليل على ما يدرسه علم الاجتماع السياسى من نشأة النظم السياسية وسيرها وتمائل الأجهزة السياسية فى مختلف أنواع الحضارات ونشأة الرأى العام ومكوناته ، ومختلف أنواع الأحداث السياسية ، وأشكال العمل السياسى ، وقد هذا ذلك بقول البعض أن علم الاجتماع عموماً هو الأب لكافة العلوم الاجتماعية الأخرى لأنه

يبحث فى أصل ، وتطور وتركيب ووظائف الجماعات الاجتماعية وكذلك أشكالها ، وقوانينها وعاداتها ، ومؤسساتها ، وأنماط حياتها ، ومدى ما تسهم به فى تطور الثقافة والحضارة الانسانية ومثل هذه الجوانب التى يبحث فيها علم الاجتماع ، قريبة الصلة تماما بعلم السياسة ، إذ أن هناك العديد من الظواهر والمواقف السياسية التى لا يمكن استيعابها ، وفهمها ، بدون التعمق فى جذورها الاجتماعية كما أن علم الاجتماع لا يمكن أن يتقدم كثيرا . بدون الاحاطة الكاملة بالعوامل والتيارات السياسية ، التى تتعامل فى المجتمع عند كل مرحلة من مراحل نموه وتطوره .

وأخيراً تجدر الإشارة إلى وجود عامل مشترك بين جميع العلوم الاجتماعية وهذه المسألة المشتركة بينها هى أنها تعرف إلى أى حد يجب على علم السياسة أن يكتفى بتقبل معطياته ، وإلى أى حد يجب على علم السياسة أن يكتفى بتقبل معطياته ، وإلى أى حد يجب أن يسهم فى أعدادها ، وإلى أى حد يجب أن يصوغها صياغة كاملة ، أن القضية فى قسم منها ، قضية إتفاق قد ينمو علم السياسة فى بعض النول بأسرع مما ينمو به علم الاجتماع فيؤدى هذا بعلم السياسة إلى إستعارة تحليل علمى معد سلفا فى بلدان أخرى .

وهناك ايضا عوامل ذات مدى شامل مطلق كتحديد المكان الجغرافى وسلم الأعمار ، وتطور السكان الفرعى والكمى ، وعلى علم السياسة أن يحنو بشأنها حنو العلوم الأخرى ، فلا يسقطها من حسابه . وعلم السياسة يلقى مبدئيا هذه العناصر ويترك مهمة إعدادها للعلوم التى تأخذ على عاتقها ذلك غير أن علم السياسة لا يحدد هذه العناصر بنفسه ، الا إذا وجد أن هذه العلوم لا تقوم بالمهمة ، هناك ايضا معطيات أخرى تتعلق ببنية السلطة كالمؤسسات الحكومية

والأحزاب والعقائد أو الخرافات السياسية ، وتترتب على علم السياسة هنا مسئولية اعداد مثل هذه المعطيات إعداداً كاملاً ، مستعينا عند الضرورة بالأساليب التي تستخدمها القروء الأخرى (تحليل الأحزاب مع الأخذ بعين الاعتبار الأدوات والأساليب التي يستخدمها علماء الاجتماع لدراسة الجماعات) . هنا فإن على الباحثين متتوعى التخصص القيام بمعالجة نفس الظواهر من جوانب أخرى : فالمؤسسات الحكومية ليست سوى فئة خاصة من المؤسسات الاجتماعية ، كذلك فإن الأحزاب السياسية الأخرى ليست سوى نوعا من الجماعة ، وهناك أخيرا عناصر لا تمثل سوى مظهرا واحدا من موضوع أشمل مثل " المزاج السياسى " الذى يتفق تحديده مع انعكاس مكونات الشخصية العامة على أسلوب عمل جماعة ما لم يمثل تدخلها فى جزء من نشاطها .

وهكذا فإنه من الصعب تصور إمكانية إعداد المظاهر الخاصة بالسياسة على حده نظرا لأن المظاهر كلها هنا وحدة لا تتجزأ ، كما أن معالجة هذه الموضوعات تفترض ، من جهة أخرى ثقافة من نوع خاص يفترق اليها عادة الباحثون فى علم السياسة لكن ذلك لا يعنى لجوء الباحث السياسى الى علم الاجتماع ليستعاض عن النقص الظاهر فى علم السياسة بل أن على الباحث فى علم السياسة أن يكون قادرا على مراقبة المعطيات المقدمة له وأن يقدم اقتراحات مفيدة فيما يتعلق بتطبيق عوامل وعلاقات ذات مدى أشمل على حقل تخصصه فى علم السياسة ، لأن الباحث السياسى مؤهل أكثر من غيره لتفحص بعض مظاهر ظاهرة عامة (كتحليل النخبة السياسية فى دراسة عامة لتوزيع السلطة الاجتماعية) ، وهكذا فإن على الباحث فى علم السياسة أن يسهم بجهده العلمى فى العمل الاجتماعى ، بمعنى أن يشترك فى إعداد معطيات من هذا النوع حتى ولو كانت النقطة التى تهمة ليست سوى

مظهر يصعب فصله - عن موضوعات ، تتخطى ، في مجموعها إطار تحليله - (مثل دراسة ميول الحاكم الاستبدادية مثلا) .

وعموما فإن المعرفة السياسية لازالت متأخرة حيث أنه حتى في البلدان الأوربية مضى وقت طويل قبل أن يعترف بعلم السياسة كعلم كامل ومتخصص ، بل أنه مازالت هناك حتى الآن صعوبات على طريق ترسيخ هذا العلم من ثفراته الرئيسية لعدم وجود علاقة دقيقة بين مختلف عناصره وإفتقاره إلى نظرية تلائم مواضيعه المتشعبة وربما يرجع ذلك في معظمه إلى طبيعة علم السياسة نفسها .

الفصل الثاني

مناهج البحث في النظرية السياسية

١ - المنهج القياسي والمنهج الاستقرائي :

تتوارح طرق البحث منذ اليونان حتى الآن بين المنهج القياسي لأفلاطون والمنهج الاستقرائي لأرسطو والذي لم يستطع هو الآخر أن يبتعد كلية عن المنهج القياسي . وتاريخ المعرفة السياسية منذ عصر هذين الفيلسوفين حتى عصرنا الحديث هو قصة محاولة إنصرافهما عن المنهج القياسي التجريدي إلى منهج إستقرائي تجريبي .

إن أفلاطون يبرر منهجه القياسي بإعتبار الدولة صورة للفرد ، ولذا فإن العدالة في الدولة هي صورة مكبرة للعدالة لدى الفرد ، وعدالة الاثنين واحدة ، ولكن الدولة أوسع وأوضح ومن ثم يقترح أفلاطون " أن نبحث عن طبيعة العدالة والظلم كما يظهران في الدولة ، ثم نبحثهما لدى الفرد فتنتقل بذلك من الأعم إلى الأخص ثم نقارن بينهما . وعموما فإنه تنبغى الإشارة أنه إذا كان المنهج العلمي السائد اليوم في التطبيق في علم السياسة منهجا تجريبيا ، الا أن المعرفة العلمية لا تتقدم بدون إفتراضات نظرية قد تثبت التجربة صحتها أو تثبت بطلانها .

وفي القرون الوسطى والإسلامية برز المنهج الاستقرائي في البحث السياسي من خلال الدراسة التاريخية أو القانونية للدولة أكثر مما ظهر في دراسات الفلاسفة أو المفكرين الذين ساروا على نمط أفلاطون وأرسطو . ويعتبر ابن تيمية وإبن خلدون ، من أبرز المفكرين الإجتماعيين المسلمين الذين نقدوا المنهج القياسي الأرسطوي ، وكانوا

يرغبون فى العودة إلى المنهج السلفى واستبعاد دراسة الفلسفة والمنطق فعملوا بذلك ظهور منهج تجريبيى من النقد ، والذي به تنضج العلوم الطبيعية والاجتماعية نضوجا متواصلا ، فابن خلدون يرى ضرورة إدراك الوقائع التاريخية على حقيقتها وتحريرها من أوهاام المؤرخين ، ومع ذلك فإن فريقا من الباحثين يعتبرون مقدمة ابن خلدون كتاباً فى أصول علم التاريخ أو دراسة فى المنهج التاريخى بإعتبار ما ذكره ابن خلدون من " أن فن التاريخ هو فن عزيز المذهب جم الفوائد ، شريف الغاية إذ هو يوقفنا على أحوال الباحثين من الأمم فى أخلاقهم ، والأنبياء فى سرهم ، والملوك فى دولهم وسياساتهم " ، وهكذا تجد أن المنهج التاريخى يؤكد على دراسة تاريخ النظام السياسى حيث أنه يلم بالاحداث السياسية التى أدت إلى أقامة تلك النظم ويربطها بالافكار التى كانت سائدة آنذاك .

ومن المناهج الأخرى المستخدمة فى تحليل الظواهر والاحداث السياسية المذاهب الآتية :

- ١- المذهب القانونى : حيث يركز الباحث على دراسة الاوضاع الدستورية فى الدولة من حيث علاقات أجهزة الحكم ومؤسساته ببعضها واختصاصاتها ووظائفها ودراسة الحقوق والالتزامات التى ينشئها الدستور ويقررها للأفراد .
- ٢ - المذهب الاجتماعى : حيث يحاول الباحث أن يبحث مكانة الظواهر السياسية ونظمها عن غيرها من الظواهر فيبحث الظواهر السياسية وعلاقتها بالحياة الاجتماعية .
- ٣ - المذهب الفلسفى : حيث يحاول الباحث التركيز على بحث القواعد الاساسية التى تحكم الظواهر السياسية فتكون دراسة مركزة على الفكر السياسى وعن أصلح حكومة لمجتمع ما .

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة علم السياسة في عالمنا العربي المعاصر تتخذ عدة أساليب ففي مصر تسود المدرسة العلمية السياسية بإعتبار السياسية علماً قائماً بذاته وقد سار عدد من الاساتذة المصريين في هذا الطريق ، كما توجد المدرسة القانونية الدستورية والتي تعتبر دراسة السياسة جزءاً من القانون الدستوري ، هذا الاسلوب يتبعه معظم أساتذة القانون الدستوري في العالم العربي ، ثم تأتي طريقة الدراسة المنهجية للنظم والنظريات السياسية الاسلامية ، وقد بدأ بها المستشرقون أول الامر ، ثم الكتاب العرب ، وأخيراً توجد المدرسة الخلدونية وهي امتداد لمنهج ابن خلدون ، وقد حاول جورجى زيدان السير على منهجه ، فى مجموعة دراسات للدولة نشرت سنة ١٩١٣ ، والخلاصة إن الاستعانة بالمنهج العلمى فى الدراسات السياسية - وأيا كانت المذاهب المستخدمة إنما يمثل مطلباً هيوياً مع الاخذ فى الاعتبار الطبيعية الديناميكية المعقدة للسلوك الانسانى فضلاً عن كثرة المتغيرات غير المنظورة التى تحد من القدرة على التنبؤ فى مجال التحليل السياسى ، فهناك مشكلات ناتجة عن فقد الظواهر السياسية وأخرى نتيجة لعنف الجانب التجريبي لعلم السياسة ، كما أن هناك مشكلات ناتجة عن تعذر إستخدام وسائل القياس الكمي فى مجال التحليل السياسى نظراً لرونة علم السياسة وعدم محدوديته ، حتى أن أحد الباحثين يرى أن علم السياسة ليس سوى إسماً أطلق على مجموعة من الموضوعات ذات الاختصاص والتي تتصارع فى ميدان واحد للبحث ، وطبقاً لهذا الرأى فإنه يوجد علوم سياسية بدلاً من علم السياسة.

وقد يكون من المفيد بعد إستعراضنا للمنهج الاستقرائى ، تحليل المناهج المتعددة والمعارضة لعلم السياسة ، والتي تدور بين النظرية التجريبية والنظرية العرفية .

٢ - المنهج التاريخي جورج هـ سابين Sabine

إن أفضل من يمثل المنهج التاريخي أو التقليدي في علم السياسة هو جورج هـ. سابين ، ويستهل سابين تعريفه لعلم السياسة بصورة محددة جداً فهو يقترح أن ندمج في علم السياسة جميع الموضوعات التي كانت مثار مناقشة في كتابات فلاسفة السياسة المشهورين من أمثال أفلاطون وأرسطو وهوبز ولوك وروسو وبنثام وميل وجرين وهيجل وماركس وآخرين ، وعندهم سوف نحاول أن نبث عن تلك الأسئلة التي أثاروها حول صحة أو سلامة النظريات السياسية وأسئلة تتصل بالفضائل أو المثل المراد تحقيقها في الدولة ومعنى الحرية ، ولماذا ينصاع الناس للحكومة ومجال أنشطة الحكم ومعنى المساواة .. تلك هي بعض الأسئلة أو القضايا التي أثارت أذهان فلاسفة السياسة على مدى عصور التاريخ . بالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نعمل حصراً للأسئلة أو القضايا التي أثارت أذهان فلاسفة السياسة على مدى عصور التاريخ . بالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نعمل حصراً للأسئلة التي تختص بالدولة ، والعلاقة بين الدولة والمجتمع ، وبين الفرد والدولة ثم نناقشها في النهاية إذا لم تكن قد نوقشت مناقشة مستفيضة من جانب فلاسفة السياسة . وتمثل هذه الأمور أسس النظرية السياسية ، طبقاً لفكر المفكرين التقليديين . ولقد ربط سابين Sabine وكتاب تقليديون آخرون أهمية كبرى بالمنهج التاريخي . والنظرية السياسية - عند سابين - هي دائماً سابقة بالنسبة لموقف معين محدد " ولذلك فإن عمليات إعادة بناء " الزمن والمكان والظروف التي تنشأ فيها " شئ ضروري لفهمها . إن حقيقة أن النظرية السياسية هي دائماً متصلة في " موقف معين محدد " لا يعني أن لها علاقة بالزمن المستقبل . إن النظرية السياسية الكبرى تتميز وتتفوق في كل من "

تحليل الموقف الحالى والايماء بمواقف أخرى " وبذلك إن النظرية السياسية الجديدة - حتى العصور المقبلة ، انها بالضبط تلك الصفة العامة للنظرية السياسية ، والتي تجعل منها شيئاً جديراً بالإحترام . إن النظرية النموذجية تشمل حسب تصور سابين - عبارات تصف حال وأوضاع تؤدى الى نشأتها (ب) عبارات تدور حول " مايمكن أن نطلق عليه تجاوزاً " الطبيعة العرضية " (ج) عبارات تشير الى أن شيئاً يجب ان يحدث هو الصواب فى أن يحدث أم هو الذى يستحسن أن يحدث " إن النظريات السياسية - على ذلك تشكل - طبقاً لرأى سابين عناصر : الواقع والعرضى والقيمى ، وفى النظريات السياسية ذات الدلالة الكبرى قد ظهرت فى فترات الشدة وفى تاريخ العلوم لنا على إمتداد ٢٥ قرناً ظهرت فترتين مدة كل منهما ٥٠ سنة فى مكانين مختلفين إزدهرت فيها النظرية السياسية كثيراً فى أثينا فى النصف والرابع الثالث من القرن الرابع الميلادى عندما كتب أفلاطون وأرسطو أعمالهم الكبرى وفى إنجلترا بين أعوام ١٦٤٠ - ١٦٩٠ عندما ظهر هوبز ولوك وآخرون - طوريا نظرياتهم السياسية وهاتان هما الفترتان للتغير العظيم فى التاريخ الفكرى والإجتماعى فى أوروبا . ويرى سابين Sabine أن النظريات السياسية الكبرى لا تنشأ عن أزمة بهذا الكيف ، ولكن من خلال ردود الفعل التى تتركها على عقول المفكرين . ولكى نفهم نظرية سياسية - على ذلك ويجب أن نفهم العصر الذى نشأ فيه بوضوح كذا المكان والظروف الملائمة لذلك . وقد لا يشترك الفيلسوف السياسى فعلاً فى سياسة عصره ولكنه يتأثر بها وبالتالي يحاول أن يؤثر فيها ، ويرى سابين أن النظريات السياسية " تلعب دوراً مزدوجاً " بمعنى أنها فى الوقت الذى تنتمى فيه إلى عالم الفكر المجرد ، إلا أنها تؤثر على العقائد والمعتقدات التى تصبح أسباباً وتحدد كأحداث عرضية فى المواقف

التاريخية . ومن الضروري كذلك فهم ما إذا كانت النظرية السياسية صحيحة أو زائفة ، سليمة أو سخيفة ، يمكن التعميل عليها أم لا . ويتضمن هذا مسألة ومن الضروري لذلك ولكي نفهم النظرية السياسية يجب ان نحاول أن نجتمع بين الواقعي والعرضي والقيمي .

لقد عالجت الان كيف ان سابين Sabine سمي " البناء المنطقي للنظرية السياسية " وعلينا أن نفكر في " مكوناتها النفسية " إن النظرية السياسية ليست تدريباً في فراغ فكري ، إذ القصد فيها التحريض والاقتناع ، والفرض من التحريض دائماً موجود أمام من يقوم بتنظير السياسة . إن بعض ما يصفه الكتاب المحدثون بقولكوكور الفلسفة " أو حتى مجرد " الايديولوجية " أمر حيوي لفهم النظرية السياسية إن العقائد التي ولدها فلاسفة السياسة . بصرف النظر عن صحتها أو زيفها - لها تأثيرها على التاريخ . إن كل نظرية سياسية - حسب رأى سابين - هي " حقيقة جوهرية تماماً ، تحدث في خضم الحقائق التي تشكل موقفاً سياسياً معيناً . وهي على هذا النحو لها أسبابها كما أن لها نتائجها أيضاً بصرف النظر عن صحتها أو زيفها . إن النظرية السياسية لذلك يمكن الحكم عليها بطريقتين :

- كمنظرة يمكن أن يوجه اليها الإنسان النقد المنطقي وان يحلل معناها وأن يبرز أوجه القصور فيها . ولكن كسبب للأحداث قد يحاول الإنسان أن يكتشف أي طبقة من المصالح، تمثل أو أي دافع لدى المفكرين السياسيين حدث بهم إلى ذلك . ولكن عندما نناقش النظرية السياسية - كسبب أو كمجموعة من المعتقدات تؤدي الى أحداث ووقائع معينة يجب ألا نخلط بينها وبين المظهر التجريدي لها . ويجب ألا نخلط كذلك بين مظهرى النظرية السياسية : المظهر الذى تكون فيه جزءاً من عالم الفلسفة أو الفكر المجرد والمظهر الذى تكون فيه جزءاً من بيانات ومعلومات

عن السياسة . ومن الضروري أن تميز بين الحقائق والقيم إلى جانب وجود فكر مستقيم متماسك في كل منهما . إن النظرية السياسية على ذلك تشمل - حسب رأى سابين - على كل من الفكر السياسي والفلسفة السياسية وعلم السياسة .^٨

٣ - المنهج السوسيولوجي (الخاص بعلم الاجتماع) :

جورج أي كاتلين Catlin لقد تعرض المنهج التاريخي عموماً للنقد بأنه يميل إلى النمط التقليدي كما رأى البعض أن يضيق من وجهة النظر إلى السياسة ويقتصرها على ساحة الدولة . ولقد حاول العديد من الكتاب المعاصرين توسيع مجال علم السياسة بحيث لا يضم الدولة فحسب بل المجتمع أيضاً ، وهي وجهة نظر تبناها كاتلين Catlin . ويفضل كاتلين استخدام السياسة بالمعنى الذي تشمل فيه على تلك الأنشطة التي تجرى في المجتمع . ويعتبر كاتلين أن علم السياسة وتميزه عن علم الاجتماع يعطينا عدداً من المميزات التي تميز هذا المنهج الذي يسمح للدارس أن يعالج العلاقات السائدة في المجتمع وتركيبه ككل وليست عن طريق الشرائح المصطنعة التي ظهرت فيما بين القرن الخامس عشر والسابع عشر في أوروبا والتي توصف هذه الأيام " بالدولة الحديثة " ويربط دراساته بالنظرية العامة للمجتمع والتي يمكن أن يتجاهلها علماء السياسة على مسؤوليتهم . الأمر الذي لم يقع فيه أغلب علماء السياسة المحدثين . إذا كان عالم السياسة يعالج الدولة كوحدة تحليل فمن المحتمل أنه يهمل التفاصيل الثقافية والشائخة المترابطة بالأحداث بين يوم وآخر والتي لا يستطيع فهمها ما لم يربطها بما يحدث في المجتمع . ويوجد عدد كبير من النول اليوم ولكن لا يمكن اعتبارها وحدات فردية من أجل أغراض التحليل السياسي وعلى الإنسان أن يذهب إلى خصائصها الأساسية ، وإذا قرر عالم السياسة أن يذهب وراء

دراسة المؤسسات ويتحمل مسئولية دراسة الوظائف والعمليات التي يسهل عليه
إلتقاطها كوحداث تحليل - وكاتلين Catlin من جانبه قد أختار دراسة ظواهر
السيطرة على أنها مركز دراسة السياسة .

وأجهزة السيطرة أو التحكم التي قد تتخذ شكل سيطرة على آخر أو فرد على
جماعة أو جماعة إلى أخرى ، ويرى كاتلين أن هذه السيطرة " تنشأ عن المطالب
العادية للكائنات البشرية ولا تظهر إلى الوجود لأن المجتمع يفرض وجودها " .
والسيطرة بهذا المعنى لا يفرضها الشرير على البرئ إذ أن الطبيعة البشرية تتطلب
هذه السيطرة بل وتفرضها .

وكاتلين catlin على دراية بالمخاطر وإساءة إستخدام السلطة والتطلع إليها وأنها
المحدد الوحيد للعلاقات السياسية . ويجب ألا تربط بين السلطة والسلطة العسكرية ولا
حتى يجب أن تعنى " السيادة " حيثما يقول : كاتلين « وهو خطأ وقع فيه هانز
مورجانتو » ، إذ يقول إن سياسة السلطة ليست سيئة فى حد ذاتها ولكن تدمير
سياسات السلطة هو الخطأ كما ذكر مورجانتو فى أعماله الأولى حتى التعاون يمكن
أن يكون صورة من صور السلطة ، إن التمييز بين علم الاجتماع وعلم النفس - على
إعتبار السلطة خاصيته الرئيسية - فإن كاتلين يفضل علم السياسة على أنه أقرب إلى
هذه المبادئ . وعلى الرغم من اعترافه بكونه " سيكولوجى " بالمعنى الذى يراه
جراهام وألاس وجيمس برايس الا أنه أقرب الى ميريام Merriam ولاسويل مؤسس
المنهج السلوكى ويعرف لاسويل علم السياسة بأنه " دراسة المشاركة فى السلطة
وتشكيلها " وهو تعريف يقبله كاتلين والفرق الوحيد أنه يفضل تسميتها ظواهر
السيطرة على جميع المجال الاجتماعى مع وجود " إفتراض غير مفهوم يدفع نحو
السلطة " .

٤ - المنهج الفلسفى ليوشتراوس Leo Strauss :

بالإضافة إلى وجهات النظر التقليدية والمعاصرة بشأن علم السياسة توجد وجهة نظر ثالثة يقدمها شتراوس ويمكن وصفها بالمنهج الفلسفى ويميز شتراوس بين النظرية السياسية والفلسفة السياسية ويرى ان كليهما جانبان من الفكر السياسى . والنظرية السياسية عنده " هى محاولة معرفة طبيعة الاشياء السياسية بصدق " .

وحيث ان الفلسفة هى " البحث عن الحكمة " أو عن المعرفة العامة الشاملة من أجل الجميع " إلا الفلسفة السياسية " هى محاولة معرفة طبيعة الاشياء السياسية بصدق الى جانب معرفة النظام السياسى الصحيح " ويمتد الفكر السياسى إلى كل من النظرية السياسية والفلسفة السياسية والنظرية السياسية والفلسفة السياسية يكملان بعضهما البعض لأنه " لو نظرنا عموماً فإنه من الصعب فهم الفكر أو العمل دون تقيمة " . ويعتقد شتراوس كلا من المذهب التاريخى ويمثله سابين وتجريبية العلوم الاجتماعية التى كان يدافع عنها كاتلين وقد وصفها شتراوس بأنه " الخصم الكبير للفلسفة السياسية " .

ويرى شتراوس أن القيم جزء لا يمكن الإستغناء عنه فى الفلسفة السياسية ولا يمكن إستبعادها من السياسة . إن كل العمل السياسى يهدف إما إلى المحافظة أو الى التغير، ويوجهه فى ذلك فكر أو تقييم ما لما هو أفضل وما هو أسوأ ونتوقع أن يتوفر لدى عالم السياسة أكثر من مجرد الراىن . فلا بد أن تتوفر لدى المعرفة معرفة الخير للحياة والمجتمع . " إذا كان هذا التوجه يصبح أمراً ظاهراً صريحاً وإذا جعل الناس هدفهم إكتساب معرفة الحياة الصالحة

للمجتمع الصالح فمن هنا تظهر الفلسفة السياسية " " وإن المزاغم حول طبيعة الأشياء السياسية والتي تتضمن معرفة تلك الأشياء " هكذا يقول شتراوس " لها طابع الآراء . وأنه إذا أصبحت تلك المزاغم فقط موضوعاً للتحليل النقدي تنشأ حينئذ المناهج الفلسفية أو العلمية في السياسة أن الفلسفة السياسية عنده هي « محاولة إستبدال رأى عن طبيعة الأشياء السياسية بمعرفة طبيعة تلك الأشياء وهي » المحاولة الحق لمعرفة كلاً من طبيعة الأشياء السياسية والنظم السياسية والنظام السياسى الصحيح إن الفلسفة السياسية بهذا الشكل الشامل قد نشأت منذ بدايتها ويدون إنقطاع - حتى بعد بداية السلوكين وإثارتهم المشكلات حول موضوعها .

وينتقد شتراوس بشدة التمييز المصطنع الذى يحدث الآن بين علم السياسة . وإن التمييز بين الفلسفة والعلم لا يمكن تطبيقه على الشؤون الإنسانية . ولا يمكن أن يكون هناك علم سياسى غير فلسفى أو فلسفة سياسية غير علمية . وبالتركيز وكثيراً على المظهر التاريخى لعلم السياسة نجد ان المؤرخين قد فصلوه عن طبيعته العلمية دون حدود ، حاولوا أن ينزعوا عنه جوهره .

٥ - المنهج التاريخى : المميزات وأوجه القصور :

لماذا يجب اعتبار دراسة النظرية السياسية الكلاسيكية جزءاً لا غنى عنه فى أى مقرر سياسى وبالإشارة على وجه الخصوص إلى أفلاطون وفلاسفة السياسة الآخرين فى الماضى . وكون أن يصبح أفلاطون موضوع أعنف المحاولات بين الأكاديميين اليوم أمثال بوبر Popper ، وفات Fite وراسل Rassel ، كروسمان Crossman الذين يقللون من شأنه فى معالجتة للأخلاق والسياسة وينتها تنقصها الحيوية والإصرار - نجد فى الناحية الأخرى وأيلد

Wild ، وليفنسون Levison وآخرين يدافعون عنه بإقتناع تام وحيوية شديدة - كل هذا يوحي بأن أفلاطون (وإلى حد ما كل فيلسوف سياسى ذائع الصيت) يعالج مشاكل لا تختص بعصره فقط ولكن بكل العصور ودراسته وبهذا المعنى يمكن دراسته المعنى التاريخى - كمرحلة فى تاريخ الأفكار والمؤسسات - وبالمعنى التحليلي حيث أنه يمثل مجموعة من المبادئ أو نظام ممكن من الفروض السياسية التي تم تصورها كمنظهر شامل للحياة وخبرة فيها . ويكتب سبلى Sibley «إن الفهم الكامل للظواهر السياسية يمكن أن يشتمل على فهم الطريقة التي صاغ فيها الناس فى كل العصور والثقافات السياسية العامة والأهداف التي أنجزوها أو ظنوا أنهم أنجزوها " ويبقى فلاسفة السياسة الكلاسيكية من أمثال أفلاطون وأرسطو قدراً كبيراً من الضوء على البنية السياسية والتنظيم السياسى والمشاكل السياسية والفروض السياسية الكلاسيكية من أمثال أفلاطون وأرسطو قدراً كبيراً من الضوء على البنية السياسية والتنظيم السياسى والمشاكل السياسية والفروض السياسية وأهداف المؤسسات المعاصرة . يذكر سبلى Sibley إذا كانت دويلات المدن الأغريقية مثلاً ذات دلالة على الطرق التي إنتظم بها الناس سياسياً ، ولذلك فإن المفكرين السياسيين الكاسيكيين يعطوننا بالتأكيد مفاتيح هامة عن كيفية تطورها وكيفية عملها " . ولقد كان أفلاطون وأرسطو أول من وضع فكرة الطريقة " العلمية " فى السياسة إلى جانب أنها مارسا تأثير كبير فى تشكيل المؤسسات وفى تشكيل الأفكار . إن قدراً كبيراً من البنية التأسيسية للحياة فى العصور الوسطى وكثير من مبرراتها هو فى الأصل أفلاطونى ولكنه لم يتأثر مباشرة بكتابات أفلاطون (والتي فطن أنها فقدت فى الفترة ما بين القرن الخامس والخامس عشر " ولكن عن كتابات شيشيرون Chesheron

وأنغستين Angnstine . لقد تأثرت المدينة الفاضلة " يوتوبيا لتوماس مور
بالتأكيد بجمهورية أفلاطون والقوانين Republic & Laws لقد كان
للأفلاطونية وقع كبير في أواخر القرن وهيجل والمثاليين ، ومن المحدثين يمكن أن
تذكر هـ . ف في . ويلز H. F. Weels وكروسمان Crossman ووانرفايت
Fite وكارل بوبر Popper وكثير آخرين " .

ومع التسليم بأهمية دراسة المفكرين السياسيين الكلاسيكيين يجب ألا تنسى
أوجه القصور في المنهج التاريخي فقد بذلت المحاولات للوصول إلى نصوص
يعتمد عليها وتتبع الاقتباسات والعوامل الشخصية والبيئية وكلها كما ذكر
واتكنز Watkins كانت تمثل مساهمات البحث التقليدية في مجال النظرية
السياسية : إن عالم السياسة أكثر إهتمام بالسلوك السياسي الجارى وقد يجد
في دراسة ملاحظات وتعمقات مفكرى السياسة الكلاسيك شيئاً من الإتصال
بموضوعه .

٦ - المنهج المتكامل كارل ج . فريدريك

An Integrated Approach : Carl j . Friedrich

من المهم ألا تسمح لعلم السياسة ألا يضعف في خضم العلمية Scienticism
أو الأخلاقية Moralism ومن المهم كذلك أن المظاهر الفلسفية والعلمية
لنظرية السياسية يجب ان تفهماً فهماً جيداً ويتم التركيز عليها . ولكن قبل ان
نحاول أن نفهم المظهر العلمى للنظرية السياسية يجب ان نفهم أولاً ماذا نعنى
بكلمة " علم " قبل أن نحاول أن نفهم ما المقصود بكلمة " فلسفة " لقد أخذ العلم
صفات متعددة على أنه " فرع المعرفة أو الدراسة التى تعالج مجموعة من
الحقائق المنتظمة وأن يبرر كيفية " عمل القوانين العامة ويوصف أيضاً بأنه

التعميم ولا التخصيص الكمي في حد ذاتها معايير "مطلقة" في التقدم العلمي ولكنها يجب أن تفتتم بالنسبة لما هو متاح من المادة العلمية المراد تقديرها " ثم يقتبس قول ارسطو بالقبول ويصفه بأنه دليل على رجل متعلم ذلك الذي يبحث عن الدقة في كل طائفة من الأشياء بقدر ما تسمح طبيعة الموضوع وعلم السياسة - بصفته نظام شامل - قد لا يحتاج إلى طريقة واحدة بل الى عدة طرق . وعلى عكس علم الاجتماع وعلم النفس - حيث تكون الجماعة والفرد موضوع الدراسة وهي دراسة يمكن ان تتسم عن طريق يتصف بالدقة والضبط .. الخ . نجد أن علم السياسة يعالج الدول الاقليمية وهي أكبر شكل منظم من أشكال المجتمع والتي تتغير طبيعتها وصورتها وأهدافها من وقت إلى آخر ومن قطر إلى قطر آخر كما أن كل تغير قد يتضمن نصحاً مختلفاً أو طريقة مختلفة أو خليطاً من المناهج والطرق المختلفة . إن ظهور الشكل الدستوري من الحكومات بالإضافة إلى مبرراته . قد يحتاج نوعاً واحداً من الطرق ، في حين أن ظهور دكتاتورية كلية شمولية يتطلب نوعاً آخر تماماً . وفي تاريخ السياسة من الجائز أن يعتمد الإنسان على ما قبل التاريخ وعلى التاريخ وعلى الشعوبية وعلى الأنثروبولوجي وعلم النفس وعلى مناهج أخرى عديدة وقد يتطلب الأمر أحياناً طريقة أو منهجاً تاريخياً موثقاً وفي حالات أخرى يتطلب دراسة الحالة وتحليلها وفي حالات ثالثة يتطلب إجراء العمليات الإحصائية والمقابلة ، والنظرية السياسية على ذلك يجب أن تستمر في الاستحواذ على الطابع العلمي . وإن كل ما نفهمه هو أن العلم لا يعنى بالضرورة استخدام نفس طرق البحث في العلوم الإجتماعية كما هي في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء ولا نفس الطرق التي نستخدمها في العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع والنفس وتطبيقها على علم السياسة ، إن الطابع العلمي لعلم السياسة لا ينقص أي شيء من طبيعته الفلسفية . ولكي تكون

النظرية جيدة الفلسفة يجب كذلك أن تكون جيدة العلم . ماهسى الفلسفة
إنن ؟ ثمة تعريفات متعددة للفلسفة فقد عرفت بأنها " دراسة أو علم الحقائق أو
المبادئ التي تكمن وراء كل المعرفة أو الواقع " وثمة تعريف آخر " هى دراسة
علم مبادئ فرع أو موضوع معين من فروع المعرفة " وثمة تعريف ثالث " انها
حب الحكمة أو المعرفة خاصة تلك التى تدور حول الحقيقة الكلية " ومع كل هذه
المفارقات فى التعريف فإن الفلسفة يمكن أن تعامل عموما على أنها معرفة من
نوع عام جدا ويرى برتراند راسل أنها تتكون من شقين ليسا متساويين فى
المزج أنها " نظرية حول طبيعة العالم " وهى مبدأ أخلاقى أو سياسى يختص
بأحسن وأفضل طريقة للزيادة " وفى نفس السياق يذكر فريدريك Friedrich
بأن الفلسفة عموما تعالج مشاكل يمكن إستيعابها داخل إطار المعرفة الموجودة
ولكنها قد تتخطى ذلك وتثير أسئلة " ميتافيزيقية " وتحاول أن تعطى لها
الأجابات سواء على أساس منطقى اسطورى . وفهمها على هذا النحو ، تكون
الفلسفة متميزة عن العلم . ويأتى علم السياسية للفلسفة بالحقائق والتعليمات
بالتالى أو فى مقابل ذلك يتلقى عنها القدرة على معالجة تلك المشكلات بصورة
شاملة وليست متفرقة . ولا يستطيع أى عالم سياسى أن يكون اطار من المعرفة
السياسية بون ان تتوفر لديه فلسفة عامة عن الحياة وينطبق هذا القول على
ارسطو ولاسكى أو أى مفكر سياسى حثيث .

وإذا سلمنا بصدق ذلك واتخذناه كأساس للنقد وعلى إعتبار ان عدم كفاية
الفلسفة السياسية وعدم ارتباطها بالموضوع يرجع فى الحقيقة إلى أن الفلاسفة
لا يستطيعون أن يحييوا أنفسهم عن دراساتهم ويرد فريدريك على ذلك بأن
عملية الحياد أو الانفصال هذه غير ممكنة . إن أمهر علماء السياسية لا يمكن

أن يبعدوا أنفسهم عن مناقشة مفاهيم مثل " السلطة " و " العدالة " و " القيم " و " الجماعة " و " الدولة " و " المجتمع " وأن هذه المفاهيم لا يمكن أن تستخدم بالإشارة إلى فلسفة الكاتب العامة ولكن حتى لو حاول علماء السياسة الهروب منها (أى الفلسفة) فإن الفلاسفة أنفسهم لن يتوقفوا عن دراسة تلك المفاهيم .

الطابع المستقل ذاتيا لعلم السياسة : نورمان جاكوبسون

Autonomous Character of Political Science :

Norman Jacobson

إن التوحيد الدقيق بين علم السياسة وكل من العلم أو الفلسفة يثير فى رأى نورمان جاكوبسون - خطر آخر ألا وهو إنتهاء النظرية السياسية بنوع من " العلمية " أو الأخلاقية " وقد حاول أن يوضح أن علم السياسة لا هو " علمية " ولا أخلاقية " ولكنه مستقل عن أى منهما ولكن شخصيته خاصة به . والذين يحاولون أن يصيغوه فى صورة " علم " كامل وأن يطبقوا عليه طرق البحث والإجراءات فى العلوم لا يفهمون دائماً معنى " العلم " ولا يستطيع الإنسان أن ينكر ميزة إستخدام المعرفة التى نتجت فى مجال ما لصالح فهم مجال آخر ولكن على الإنسان أن يفهم كذلك الفرق بين المجالين ويرى جاكوبسون أن على علماء السياسة المعاصرين أن يجعلوا شيئاً آخر خلاف علم السياسة . ويقول " يبدو أن السياسة هى علم النفس أو الاجتماع أو فلسفة أخلاق -- إنها أى شئ بهذا الشكل خلاف السياسة " . ويرى كذلك أن السياسة هى نوع خاص من النشاط الفكرى ويجب أن تدرس فى وضعها الصحيح . وإذا نزعنا " العلم " عن النظرية السياسية قد تصبح فضلات - بقايا - " أخلاقية " لا قيمة لها . وإذا نزعنا عنها " الفلسفة " فإنها تقللها حتى تصل إلى درجة طرق البحث . وأن أولئك الذين يؤكّدون الطابع العلمى أو الفلسفى لعلم السياسة إلى درجة ربطه بأى منهما قد

يكون من أنصار " العلمية " أو " الأخلاقية ولكنهم بالتأكيد ينقصهم حساسية الإلتزام والتكريس لعلم السياسة ذاته .

إن وحدة النظرية السياسية يمكن تقديرها فقط من خلال الإعتراف بالسياسة كنوع خاص من النشاط والإلتزام بها .

وينما مهد جاكوبسون على إستعداده لإستعارة مفاهيم وأدوات من العلوم الأخرى إلا أنه يحذر من الإستعارة نون تمييز .

وينطبق هذا ، على الألفاظ بالذات . بل أنه ينتقد أن تصبح لغة أو ألفاظ علم السياسة دقيقة وعلمية . إذ أن تعقيم اللغة يمكن أن تؤدي بسهولة الى تعقيم الفكر

Sterilisation of language Can Lead to Steralization of Thought وإذا أخذنا جانب الموضوعية فيرى جاكوبسون أن عالم السياسة لا يستطيع أن يكون موضوعيا متما يحدث في عالم الفيزياء .

وإذا كان لابد من عدم الخلط بين النظرية السياسية ، والعلمية " فيجب ألا نخلطه كذلك " بالأخلاقية " . إذ أن الأخلاق من عاداته الوعظ المستمر ويبدو أنه يتجاهل حقائق الحياة السياسية وقد يقلل من مستوى النظرية الأخلاقية .

إن البحث عن نظرية سياسية هو البحث عن نظريات أخلاقية كما يرى هوبز ، وروسو وينكر جاكوبسون أن " النظرية السياسية لا هي " علمية " ولا " أخلاقية " سواء نظرنا إليها في هذا الجانب أو ذاك . وإن الإهتمام الجوهرى المركزى لها هو البحث عن الحكمة السياسية " .

وانتقد جاكوبسون كذلك فكرة وجود نظام مع التركيز على طرق البحث

ومناهجه والذي اتبعه السياسيون المحدثون . ورأى فيه منهجاً ساذجاً - لفهم السياسة . وإن دراسة السياسة تتطلب شيئاً أكثر من المهارة والتدريب : إنها تتطلب فكراً قادراً على التمييز ومعرفة أكثر من معرفة الأساليب وتتطلب خيالاً وخبرة والقدرة على الحكم بل وأكثر من كل ذلك للتكسر للموضوع . وإن الهاوى الموهوب ذو الإهتمام الأصيل بالسياسة سوف يقدم الكثير فى فهم السياسة ، أكثر من المحترف غير الخيالى القليل الإهتمام .

الفصل الثامن

مناهج البحث فى العلاقات الدولية

١ - المنهج التاريخى

هو أقدم المناهج المعتمدة فى دراسة العلاقات الدولية من جانب الجامعات البريطانية وقد ساد هذا المنهج عندما كانت أوروبا محورا للسياسة العالمية وتاريخها القلب النابض للتاريخ العالمى بأسره وبذلك يعد المنهج التاريخى أكثر المناهج التقليدية شيوعا ويعلق أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسى والعسكرى للدول باعتبار أن العلاقات الدولية لها جذور وامتدادات تاريخية سابقة مما يجعل التعمق فى تفهم الاحداث التاريخية أمراً ضروريا لإستيعاب الملابسات التى تحيط بالعلاقات الدولية المعاصرة ، فالروابط والصراعات والأحقاد التاريخية تعد من وجهة دعاء المنهج التاريخى من بين القوى الرئيسية التى تتحكم فى الاتجاهات السياسية للدول . ولا شك أن التاريخ الدبلوماسى يشارك علم العلاقات الدولية مجاله . (أى علاقات ما بين الدول) وذلك بفارق خطير ، يتمثل فى أن التاريخ الدبلوماسى يتناول تاريخ أحداث العلاقات الدولية ، تبعاً لما يتسم به هذا العلم من ارتباط بالوقائع فهو يبدأ من أحداثه بل وهنا تكمن نقطة انطلاق هذا العلم نحو موضوعيته ولهذا الاقتراب يميل بعد التاريخيين الى القول بأن علم العلاقات الدولية ليس الا التاريخ المعاصر لعلاقات الدول ؟ ومن ثم يعتبر فرعاً من فروع المعارف التاريخية ، غير أن فى وجهة النظر هذه اغفال للخاصية الرئيسية لعلم العلاقات الدولية ، وتتمثل هذه الخاصية

في أن علم العلاقات الدولية علم تجريبي موضوعه الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية الدولية ومن ثم عما يكمن فيها من انتظام يتخطى الأحداث والوقائع في نواتها ، صحيح إن التاريخ الدبلوماسي - شأنه في ذلك شأن شتى فروع المعرفة التاريخية - يتمثل في معرفة الواقع ، وهو في هذا يلتقى بعلم العلاقات الدولية غير أن معرفة الواقع في التاريخ الدبلوماسي تنحصر في الزمان ؟ الأمر الذي يقصر مهمته على تسجيل هذه الأحداث المحسوسة زماناً ومكاناً دون العناية بالكشف عما قد ينطوي عليه من إنتظام ، بينما علم العلاقات الدولية يسعى الى الفهم الشامل لاحداث الواقع الدولي دون العناية بكل حدث في ذاته ، وهو يتمثل الالتقاء بين التاريخ الدبلوماسي وبين علم العلاقات الدولية على اساس أن الأول يقدم للثاني أحداث الواقع التاريخي الطويل التي يبدأ منها عالم العلاقات الدولية تصوير فروضه لهذا العلم والتي يستطيع أن ينطلق منها لبناء نظرياته العملية في مجال العلاقات الدولية .

وفيما عدا ذلك فالفصل بين التاريخ الدبلوماسي وبين علم العلاقات الدولية أمر مستقر ، يرتكز على كون مهمة الأول تنحصر في التعريف بأحداث الواقع زماناً ومكاناً بينما تنحصر مهمة الثاني في تفسير علاقات هذا الواقع ؟ وإذا كان تفسير الواقع الدولي يقتضي البدء بتصنيف أحداثه التاريخية لوضعها موضع الملاحظة من جانب علماء العلاقات الدولية فإن هذا التصنيف لابد وأن يكون من شأن هؤلاء العلماء . ذلك لان علم العلاقات الدولية لابد وأن يستند إلى مناهج معينة كمفهوم " القوة " أو مفهوم " علاقات القوى " وهكذا ، الأمر الذي يقصر مهمة التاريخ الدبلوماسي - بالنسبة لعلم العلاقات الدولية - على مجرد تقديم المواد الأولية التي سيجري عليها البحث ؟ وعموماً فإن التاريخ الدبلوماسي يدرس الأحداث السياسية

فى المجال الدولى دراسة " واقعية " بحثه أى فى ذاتها ؟ بينما يعنى علم العلاقات الدولية بالدلالات العامة لهذه الأحداث .

وبالإضافة الى ما سبق فقد كان للمنهج التاريخى مؤيدوه ومتقنوه ويرى مؤيدوا المنهج التاريخى انه يحقق المزايا الآتية :

(أ) القدرة على تحدى الأسباب التى تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول فى اتباع سياسات خارجية معينة فى وقت ما ؟ ثم استخلاص مغزى وتفسير لانماط السلوك الدولى المختلف .

(ب) تفهم أعمق للاتجاهات التى يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول .

(ج) يساعد على تفهم الكيفية التى يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التى تملئها ونتائجها وذلك فى الاطار التاريخى الحقيقى لهذه القرارات .

(د) التاريخ هنا يخدم كمعمل للتجريب والاختبار فى العلاقة بين الاسباب والنتائج فى السياسة الدولية باعتبار أن لكل موقف دولى طبيعته المتميزة وأن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس المستوى .

(هـ) ان كتابة التاريخ الدبلوماسى والعسكرى للدول لا تتم اعتباطا وانما تخضع للقواعد والاصول العلمية ؟ ومن ثم فان ما يصل إليه دعاة هذا المنهج من احكام واستنتاجات من خلال هذا المنهج التاريخى يصلح لان يتخذ اساسا فى تقييم المواقف التاريخية ذات الخصائص المتشابهة وهناك مثال على ذلك ما فعله المؤرخ والدبلوماسى الانجليزى أ . هـ . كار عندما أرخ الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين وأطلق على دراسته اسم " العلاقات الدولية بين حربين عالميتين " .

(و) يرى أحد دعاة هذا المنهج البارزين أنه قد يصبح من المتعذر الوصول إلى أحكام موثوق بها فى العلاقات الدولية ما لم تخضع الحقائق المتاحة لتحليل تاريخى اجتماعى ؟ ويقصد بذلك أن يقوم الباحث بترتيب هذه الوقائع فى سياق تسلسلها التاريخى الطبيعى ؟ ومن ذلك ينطلق الى تحليلها وتمحيصها فى نطاق بعض المفاهيم المحددة لان ذلك يخلع على المادة التاريخية مضمونها ؟ ومن هنا أيضا فان مهمة المؤرخ - من جهة هذا الفريق المؤيد - يجب أن لا تنحصر فى مجرد سرد الوقائع وانما تكون بالنفاذ الى عمقها لمعرفة أسبابها ؟ ومن هنا يجب أن يتعرف المؤرخ على علم السياسة وعلم النفس والجغرافية والعلوم ذات الصلة بالتاريخ .

غير أن انتقادات حادة قد وجهت إلى المنهج التاريخى فى دراسة العلاقات الدولية ويمكننا ايجاز هذه الانتقادات فيما يلى :

(أ) غزارة وتعقد وتداخل الاحداث التاريخية مما يشكل صعوبة فى تحديد العلاقات الدولية فى مراحل تطورها .

(ب) ان التاريخ هنا يستخدم لاثبات فرضية ؟ وبالتالي فانه يمكن أن يحدث تلاعب بالمادة التاريخية لاستخلاص العناصر التى تؤيد الفرضية واستبعاد العناصر التى تناقضها .

(ج) أن التاريخ لايتطور فى اتجاه واحد أو معلوم حتى يمكن استخلاص قوانين تفسر الظواهر التى تحيط بعملية التطور ؟ ويقول هوفمان " ان المنهج التاريخى قد ينتهى بنا الى التخليق فى السماء ولكنه لا يمدنا بنظرية العلاقات الدولية .

(د) عادة ما يصبح اتباع هذه المناهج مجرد تجميع لما هو متاح من الوقائع والبيانات والوثائق وقد تضيف من صورة المعالجة حقائق بالغة الخطورة مما ينال بون

شك من سلامة الاستنتاجات والأحكام التي يصورها المؤرخون حول هذه المواقف .

٢ - منهج المنظمات الدولية :

The International Organization Approach

واتخاذ القانون الدولي أساسا لدراسة العلاقات الدولية يسعى هذا المنهج إلى دراسة العلاقات الدولية على أساس تحليل العلاقات الدولية القائمة بين أعضاء المنظمات الدولية ، وقد ولد هذا المنهج مع تشكيل عصبة الأمم ، ثم عاد وتطور مع تزايد عدد المنظمات الدولية ، ويعتمد انصاره على دراسة المسلك الافتراضى للدول أعضاء المنظمات الدولية - مناوراتهم ، تكتلاتهم ، حججهم التي يطرحونها ويفسرون بها تأييدهم لهذا القرار ورفضهم لغيره ومواقفهم من مختلف المناقشات المطروحة امام المنظمة الدولية ، ويتميز هذا المنهج بمقدرته على تقديم تفسير لدواعي التكتل أو الانقسام داخل المنظمة الدولية وذلك من خلال متابعة وتحليل عمليات التصويت على قدرات المنظمة العالمية ، بل ان دراسة متعمقة للسلوك الانتخابي للدول الاعضاء يساعد على التنبؤ بمواقفهم المستقبلية ازاء قضايا معينة ، وهو ما يسهل الى حد بعيد من مهمة وزراء الخارجية والوفود الرسمية الزائرة لتلك الدول كما ان التمييز بين عالم العلاقات الدولية والقانون الدولي ترتكز إلى التباين في المنهج ؟ ذلك بان علم العلاقات علم تجريبي من علوم الواقع ، انه علم وقائع Science defaits فهو يبدأ من حسيات وقائع العلاقات الدولية لتحليلها موضوعيا من اجل تفسيرها والتوقع في شأنها ؟ بينما يرتبط القانون الدولي بالمعرفة القانونية Connoissance Juridique التحليلي الشكلى أى التعرف على القواعد المعمول بها فعلا في جماعة الدول وعلى مصادرها الشكلية (العرف - المعاهدات ، الدولية) ؟ انه التحليل القانوني Analyse Juridique

لقواعد القانون الدولي فى مواجهة التحليل الموضوعى Analyse objective لأحداث الواقع الدولي فى علم العلاقات الدولية ؟ ومن ثم فإن التباين ليس قاصراً على طريقة التحليل فحسب وإنما هو قائم أيضاً فى شأن مادة البحث ، أن مادة البحث فى القانون الدولي هى الروابط القانونية بينما البحث فى علم العلاقات الدولية روابط الواقع ، وهكذا يقتصر اللقاء بين القانون الدولي وعلم العلاقات الدولية على مجرد انهما يعملان فى مجال واحد هو مجال العلاقات الدولية على مجرد انهما يعملان فى مجال واحد هو مجال علاقات الدول وفيما عدا ذلك فانهما يختلفان منهجا ومادة .

غير أن دراسة القانون الدولي بالمنهج القانونى المتقدم لا تعنى ضرورة امتناع فقهاء هذا القانون على التعرف على واقع الحياة الدولية اى على واقع البيئة التى يعمل القانون الدولي ، وتأتى أهمية علم العلاقات الدولية بالنسبة لفقهاء القانون الدولي من انهم بهذا العلم إنما يعنون بواقع العلاقات الدولية وبهذا يستطيعون الكشف عن المصادر الحقيقية للأنظمة التى يتناولونها (قواعد القانون الدولي) ، تلك المصادر التى تتبع فى أحداث الواقع الدولي السياسية البحتة ، إن وقوف فقهاء القانون الدولي على الواقع السياسى لمعاهدة ما بل وعلى الطبيعة السياسية للبيئة الدولية بصفة عامة يهين لتفسير علمى لنصوص المعاهدات مجاوزاً بذلك وسائل التفسير الشكلية التقليدية التى تربط أحكام المعاهدات بحرفية النصوص أو بالأعمال التحضيرية وبما تؤدى اليه هذه الوسائل من تمهيد للأنظمة القانونية الدولية بأن تخلع عليها طابع السكون Statique فى مواجهة ديناميكية (حركية) الواقع الدولي ، باعتبار أن واقع المجتمع الدولي الراهن يتمثل فى علاقات القوى المتصارعة ؟ هذا فى الوقت الذى تبدأ فيه أنظمة القانون الدولي من مثاليات انسانية (اخلاقية وطبيعية) تسعى هذه الأنظمة

الى وضعها موضع التطبيق تحقيقا للمجتمع الامثل ؟ وان هذا المفهوم لا يمكن أن يأتى فى بيئة لا تزال فى حالة الطبيعة الاولى حيث يسيطر قانون الاقوى ، فكذلك الحال بالنسبة العلماء العلاقات الدولية ، فان معرفتهم بالانتملة القانونية التى تحمى علاقات الدول أمر تقتضيه معرفتهم بواقع البيئة الدولية وبأحداثها ذلك بان تلك الانتملة لا تعود أن تكون جزءا من الواقع الدولى ، أن معرفة علماء العلاقات الدولية للنظام القانوني لجماعة الدول أمر تقتضيه النظرة العامة الشاملة لعلاقات الواقع ، غير أن نظرة هؤلاء العلماء الى التنظيم القانوني للجماعة الدولية ليست هى نفس نظرة القانونيين لها ذلك أن القانونيين ينظرون الى التنظيم باعتباره مجموعة قواعد وضعية بينما ينظر العلميون الى النظم القانونية الدولية باعتبارها جزءا من الواقع الدولى وفى روابطها بغيرها من أحداث هذا الواقع وذلك لكى يصدروا فى شأنها احكاما واقعية بحثة فى ضوء ما يتبع وراها من حقائق سياسية ، وهكذا يعتبر علم العلاقات الدولية علم تكميلي لدراسة القانون الدولى تماما كما يعتبر دراسة القانون الدولى معرفة تكميلية لعلماء العلاقات الدولية مع التسليم ، بالطبع ، بضرورة التمييز القاطع بينهما من حيث المنهج فعلم العلاقات الدولية علم تجريبي بينما دراسة القانون الدولى تقع فى مجال الدراسات النمطية .

ومن الثابت وإن كان من المهم أن نبحث فى الاطار القانوني الذى يحيط بالعلاقات الدولية باعتبار أن هذا المنهاج يقرر الضوابط والمعايير القانونية التى تحدد ما يجب ان يكون عليه سلوك الدول فى مختلف العلاقات والتعهدات التى تدخل طرفا فيها - الا أن ما يعيب التقيد بهذا المنهاج فى البحث هو أن القانون الدولى يحاول أن يحقق وصفا مثاليا لا يحث بصلته الى ما يجرى على ارض الواقع - حتى ان هناك من ينكرون

وجود المجتمع الدولي - الذى هو من وجهة نظرهم - ليس سوى مجموعات من المصالح والكيانات القومية المتميزة والتي تختلف وتتصارع أكثر مما تتفق .

وهنا فريق آخر من المفكرين يتساطون أيضاً عما اذا كان يوجد ما يسمى بالمجتمع الدولي الذى يعمل فى اطار قانونى ويرون أنه ليس ثمة جهاز دولى مسئول عن التشريع لعلاقات هذه الدول وازالة ما قد يكون بينهما من تنازع فضلا عن عدم وجود جهاز تنفيذى دولى ينفذ التشريع ومعاقبة الدول التى تخرج على ما يتضمنه من التشريع من مبادئ وقواعد واحكام ، ومن ثم فان تركيز البحث فى حدود العمل القانونى وحده يصبح أمرا غير ذى معنى ولا يضيف كثيرا فى تحليل العلاقات السياسية الدولية .

وبالرغم من ذلك فان المنهج القانونى يهتم بالموضوعات الآتية :

١ - كيفية اعداد المعاهدات والاتفاقات الدولية والسلطة الدستورية التى تملك حق التصديق النهائى عليها واجراءات تسجيلها واعلانها فى المجتمع الدولي أو تجديدها أو ائنانها أو الانسحاب منها .

٢ - تحليل عنصر المسئولية فى تصرفات الدول والتمييز بين ما يعتبر مشروعا أو غير مشروع من وجهة النظر القانونية .

٣ - التكييف القانونى لموضوع الاعتراف Recognition بالدولة أو نظام الحكم فيها والتمييز بين الاعتراف القانونى والاعتراف بالأمر الواقع وآثار هذا الاعتراف أو عدم الاعتراف فى علاقات الدول بعضها ببعض .

٤ - التكييف القانونى لموضوع الحرب من حيث ترتيب معايير لتنفيذ شرعية الحرب كإثارة فى سياسات الدول ، وتحليل الآثار القانونية المترتبة على الحرب مثل الضم واللاحاق والاحتلال وحقوق وواجبات الدول المتحاربة وفقا للقانون الدولي .

٥ - كيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية وتحليل طرق ذلك مثل الوساطة والتحكيم والتوفيق وبذل المساعي الحميدة والتسوية القضائية .

٦ - البحث فى الوظائف التي تقوم بها المنظمات الدولية والاقليمية وكيفية تكوينها واجراءات عملها مثل قواعد التصويت وهل هى بالاغلبية أو بالاجماع وهو ما يهم دارس القانون .

ويمكن القول أن المنهج القانونى فى دراسة العلاقات الدولية كان أكثر ما يكون وضوحا وتأثيرا مع مطلع القرن العشرين وفى أمريكا بصفة خاصة حيث دفع انشغال الدبلوماسية الأمريكية واهتمامها الجديد بالشئون الاسيوية والاوروبية بعض الدارسين الى تحليل هذه العلاقات وتحليل المعاهدات الدولية ومبادئ القانون الدولى وكان محور التحليل فى هذ المنهاج القانونى هو أن حل المنازعات الدولية كان يستوجب البحث عن اجراءات قانونية لتسويتها ؟ ومن هذه الموضوعات قوانين الحرب والحياد ومشاكل التحكيم ونزع السلاح .

وكان لظهور عصبة الامم بعد الحرب الاولى أثر كبير فى دفع المنهاج القانونى دفعه أكبر الى الامام حيث نشأت مراكز ومعاهد متخصصة لدراسة القانون والتنظيم الدولى واهتمت الدراسات بتحليل المؤثرات والمعاهدات الدولية .

غير ان المنهج القانونى لم يتعرض لتحليل العوامل والتغيرات الخارجية المؤثرة على السلوك الخارجى وانما عنى أساسا بالحكم على مدى قانونية هذا السلوك فى اطار المقاييس القانونية التي سادت آنئذ .

ثم اهتز المنهاج القانونى بتأثير السلوك العدوانى لالمانيا النازية فى الحرب العالمية الثانية ؟ وظهرت الحاجة الى تحليل العلاقات السياسية الدولية من نقاط اعتبارات

الامن القومي وفكرة التوسع والنشاط الدبلوماسي والتجاري ، وظهرت ايضا وسائل
فى جو العلاقات الدولية لم تكن موجودة قبلا مثل السياسات القضائية ، تحريض
الرأى العام فى الدول الخارجية والتخريب السياسى .. الخ .

والخلاصة أن المنهج القانونى لا يمكن التركيز عليه فى دراسة العلاقات الدولية لان
هذه العلاقات لا يمكن تجميعها فى اطار القواعد القانونية الشكلية ؟ لأن هذه العلاقات
لا يمكن تجميعها فى اطار القواعد القانونية الشكلية ؟ حقيقة أن هناك اطاراً قانونياً
يحيط بهذه العلاقات غير أن القوى المؤثرة فيها لا تمت الى النواحي القانونية بصلة
مباشرة ؟ وانما يتحكم فى هذه العلاقات والمصالح القومية والاستراتيجية للدول
والعوامل الايدلوجية .. النفوذ السياسى والاقتصادى .

وبالرغم من ذلك فان الجانب القانونى لا يجوز تجاهله كلية لان القانون هو الذى
يقوم بتحديد واجبات الدول فى مقابل الحقوق والمزايا التى تحصل عليها من وراء
عضويتها فى المجتمع الدولى ، ثم إن القانون هو الذى يحدد شروط المسئولية الدولية
ويحدد العلاقات التى يجوز فيها استخدام القوى المسلحة وما اذا كان هذا الاستخدام
يتمشى مع مبدأ حق الدفاع الشرعى عن النفس أم يندرج تحت بند العدوان وبالتالي
يجب أن يكون ذلك موضع اعتبار .. التحكيم ، التوفيق ، الوساطة التسوية القضائية .

٣ - المنهج الذى يركز على الدبلوماسية كنقطة محورية :

أ - الذكريات الشخصية للقادة وزعماء الدول وإخطار الدبلوماسية والحرب ممن
قاموا بأدوار بارزة فى مواقف معينة فهذه الذكريات قد تكشف بعض جوانب
سرية لم تكن معروفة فى حينها للباحثين ؟ لكن هذا المصدر يعيبه أن تلك
الذكريات قد لا تخلو من تحيزات أو مبالغات أو افتعال مواقف لم تحدث فى
الواقع .

ب - العلاقات والحقائق التى تقوم بتجميعها اجهزة العمل الدبلوماسى حول مختلف المواقف الدولية ، ومع ثورة الاتصالات والمعلومات الدولية فقد تطورت وسائل الحصول على هذه الحقائق وتجهيرها وتحليلها وتصنيفها وتخزينها وصاحب هذا المنهاج هو شارلز بوسون Charles Bosson الذى يرى انه اصبح فى مقدور أى باحث أن يحصل على جانب كبير من هذه الحقائق الحيوية . ولكن يلاحظ على المعلومات التى تجمعها الاجهزة الدبلوماسية أنها غالباً ماتغالي في تركيزها على الامور السياسية أو الدبلوماسية وانها قد تهمل بعض الاعتبارات الاخرى ذات الطابع غير السياسى والتى قد يكون لها تأثير عميق فى موقف من المواقف .

ج - القيام بتحديد نماذج السلوك الدبلوماسى للدول باعتبارها الاطراف الفعالة فى المجتمع الدولى ؟ وايضا باعتبار ان ذلك يتمشى مع الافتراض الذى يقول أن النمط الدبلوماسى الخاص بكل دولة انما يعكس فى العادة الحقائق المتصلة بشخصيتها القومية ويؤرضها المتميزة ، ومن هنا يستطيع الباحث أن يتعرف على طبيعة الديناميكات المحركة لسلوك كل دولة والتى تدفعها الى اظهار موقفها ازاء ما يجرى فى الساحة الدولية بصورة تختلف بها عن غيرها .

٤ - النظرية الواقعية (أو منهاج التحليل فى اطار سياسات القوى :

تعتبر النظرية نفسها من اكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولى وتعبيرا عن اوضاعه ومن دعائها البارزين هانز مورجانتو Morgenthau ودعامة التحليل فى النظرية الواقعية Realist Theory لمورجانتو هما فكرتى المصلحة Interest والقوة Power ؟ والمصلحة هنا تتخذ فى اطار القوة التى تتحدد بدورها فى نطاق ما يسميه مورجانتو بفكرة التأثير أو السيطرة Control

ويعنى آخر فان القوة السياسية political power التى تعنيها هذه النظرية الواقعية هى مدى التأثير النسبى الذى تمارسه الدول فى علاقتها المتبادلة وهى بذلك لا يمكن أن تكون مرادفا للعنف باشكاله المادية والعسكرية وانما اوسع نطاقا من ذلك بكثير ، فهى النتائج النهائى - فى لحظة ما - لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير مادية ؟ والتفاعل الذى يتم بين العناصر والمكونات هو الذى يحدد فى النهاية حجم قوة الدولة ويحسب هذا الحجم تحدد امكانياتها فى التأثير النسبى فى مواجهة الدول الأخرى.

ومن هنا تتظر النظرة الواقعية الى المجتمع الدولى والعلاقات الدولية على انها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التى تملكها مصالحها واستراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التى تتركها فى مصالح الدول الأخرى ، وبالرغم من أهمية القوة - بمفهومها الشامل - فى علاقات الدول المتبادلة الا أن نظرية مورجانتو قد تعرضت لعدد من الانتقادات التى يمكن ايجازها فيما يلى :

اولا : أن النظرية السياسية الواقعية لها صبغة استاتيكية - فمورجانتو يرى أن النظام السياسى الدولى غير متغير مادامت مصالح الأفراد تتحدد دائما بدافع القوة أى أن هذا النظام سيظل محكوما بصراعات القوى ؟ وهذه الاستاتيكية تختلف بين ظاهرة صراعات القوى فى السياسة الدولية وبين الاشكال الانتقالية للصراعات أخيرا .

ثانيا : ان النظرية الواقعية قد اخفقت فى تحديد المفاهيم المختلفة للقوة والتميز بين القوة التى ناتى كنتاج سياسى والقوة التى تؤثر كدافع محرك ؟ لكن مورجانتو يخرجها كلها فى مفهوم واحد ، وهذا خطأ - لانه تبعا للمفهوم الاول أى من حيث اعتبارها ناتجا سياسيا Political Out Come فهو

يرتبط بقدرة الدولة على أحداث تغييرات في سلوك الآخرين حيث أن حدوث التغيير بالشكل الذي يتفق مع مصلحة الدولة يعتبر مصدراً للقوة السياسية . وفي إطار المفهوم الثانى للقوة من حيث اعتبارها أداة Instrumentality فهو ينصرف الى استخدام القوة وصولا الى اهداف أخرى عديدة بما فيها هدف الحفاظ على القوة نفسها ، والمفهوم الثالث للقوة من حيث اعتبارها واقعا محركا Motivation يرتبط بمدى الدافع الذى يحرك المسئولين فى الدولة نحو اكتساب القوة وتنمية مقدرات الدولة منها .

أما مورجانتو فقد حصر تحليله باعتبار القوة تعمل كدافع محرك أكثر منه فى إطار أى من المفهومين الآخرين ويستدل على ذلك من ادعاء نظريته بأن الشهوة التى تتسلط على الانسان وتدفعه على اكتساب القوة - هذه الشهوة التى تشكل السياسة وتتحكم فى تحديد مجراها أو على حد تعبير Mans Lust for power أى أن القوة هى طبيعة غريزية كامنة فى الشخصية الانسانية وفى السلوك الانسانى عموما .

وبخلاصة الانتقاد هنا هو أن تحليل القوة بالمفهوم الضيق لها كدافع فقط انما يضع قيودا وتحفظات لا يستهان بها على هذه النظرية ومقدرتها فى التحليل .

ثالثا : عالج مورجانتو المصلحة القومية كهدف سهل التحديد فى إطار القوة ومثل هذا التحديد كان يصلح مع ظروف العلاقات الدولية فى القرنين ١٨ ، ١٩ ولا يصلح فى القرن العشرين ، ويقول ستانلى هوفمان فى ذلك أن فكرة الهدف والمصلحة القومية لمورجانتو لا تصلح الا فى ظروف مستقرة حيث يتبارى الاطراف على تحقيق اهداف محددة وبوسائل محددة وبون ضغوط داخلية تقطع على هذه الاطراف المتبارية تحركاتها ومثل هذه النظرية التى تدعها انها الاداة لتفسير ظواهر السياسة الدولية المعاصرة تضعنا فى المركز الذى يطلب منا فيه أن نعترف بوجود مصالح تنكرها ولا تراها اطراف هذه المواقف نفسها .

وهكذا فإن مورجانتو في رأى ناقديه يخلط في مفاهيمه كمراقب للعلاقات الدولية وبين الظواهر التي تحدث فعلا وهو يحاول أن يصدر الامر كما لو كان هو والعالم يريان هذه المصلحة القومية من خلال منظور واحد وتعنى منظور القوة ، ويضيف الناقدون أن هناك مفاهيم عديدة للمصلحة القومية مثل المصلحة القومية في اطار Interest groups أهداف الدولة والمصلحة القومية في اطار القرارات التي تتخذها الاجهزة الرسمية وتلزم المجتمع ككل .

رابعاً : ان منهج التحليل لمورجانتو ينظر الى عملية صنع السياسة الخارجية على انها عملية ترشيديّة Ratinal غير ان التحليل المتعمق لعملية صنع السياسات الخارجية وخاصة المعاصرة منها يكشف عن الصراع المستمر في الديناميكيات المختلفة التي تحرك واضعى هذه السياسات نحو الوصول الى الاهداف التي يحدونها لنولهم .

خامساً : إن القوة لا تستطيع ان تخدم وحدها كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية فهناك الرغبة في التعاون الدولي مثل المنظمات الدولية والاقليمية وهذه التنظيمات تحتوى على أفكار وقيم ابعد ما تكون عن نظرية سياسات القوى المذكورة .

٥ - المنهج الذي يركز على فكرة المصالح القومية :

أن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي للسياسة الخارجية ، بمعنى ان المصلحة القومية للدولة هي محور ارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لايّ وينسب هذا الى المنهج في التحليل عديد من المزايا منها :

أولاً : أنه يحدد اهداف السياسات الخارجية للنول من التبريرات المفتعلة أو غير

الواقعية وتلك كوسيلة للتبرير أو التعميه سواء بالنسبة للرأى العام الخارجى أو الداخلى .

ثانيا : ان فكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرار فى السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذى قد يصيب الزعامات السياسية أو التحول الذى قد يحدث فى نمط الأيديولوجية المسيطرة فى نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة . بمعنى أن المصلحة القومية تنظر دائما وأبدا للمقياس العام الذى يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل تحدد السلوك الخارجى لاي دولة عضو فى المجتمع الدولى .

أما الانتقادات التى تؤخذ على هذا المنهج فيمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا : أن هذا المنهج ينحو الى المبالغة فى تصوير السلوك الخارجى للدول من حيث جعله يبدو باستمرار وكأته سلوك رشيد موجه الى حماية المصلحة القومية فى حين ان هناك انماطا من السلوك الخارجى قد تكون خالية من معيار الترشد ، بل أن بعض الانماط قد تتخذ من واقع الضغوط النفسية أو الشخصية للقائد أو الزعيم السياسى المسئول عن وضعها وليس شرطا أن تلتقى الدوافع الشخصية بنواحي المصلحة القومية فى كل مرة ترسم فيها هذه السياسات الخارجية .

ثانيا : ان هذا المنهج يحدد مصادر السلوك الخارجى للدول فى اطار عامل واحد هو عامل المصلحة القومية بحجة انه يفسر نواحي الاستمرار فى السياسة الخارجية للدول بصرف النظر عن اعتبارات الايديولوجيات وطبيعة أنظمة الحكم واختلاف البيئات السياسية والاجتماعية ولكن الواقع يدل على أن التغيير فى المعتقدات الايديولوجية أو فى الاجهزة

السياسية الحاكمة يتبعه تغير المضمون في السياسات الخارجية ومن هنا فان عامل الدوام واستمرار اهداف هذه السياسات يفقد شرعيته المنطقية .

ثالثا : ان المصلحة القومية هي تعبير مطاط ليس له مضمون محدد ومقاييس نسبية وليست موضوعية وترتبا على ذلك فان التركيز على عامل المصلحة القومية لا موضوعي ليس له محتوى متفق عليه دوليا أو اتخاذه نواة للتحليل في سلوك الدول وتفهمه رغم المؤثرات الخارجية والداخلية عليه - كل هذا يعتبر أمر مبالغ فيه الى حد كبير .

٦- المنهاج القائم على التصور المثالي للمجتمع الدولي :

هناك مجموعة من المحللين لم يحالوا الواقع السياسى الدولي على الطبيعة كما هو ؟ وإنما حاولوا أن يقيموا وفقا لتصوراتهم نظاما دوليا مثاليا يتلام مع القيم والمبادئ والمثل التي يعتقدونها .

ويتخذ هذا المنهاج شكل تصور نظام دولى قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولي فى كل ما يتعلق بشئون المجتمع الدولي ومثال ذلك ما اشتملت عليه مقدمة ميثاق الأمم المتحدة حين تعلن نبذها لبدأ العنف والعنوان وتدعو الى حل الخلافات الدولية سلميا .

لكن التصورات المثالية لا يمكن أن تشغل نظرية أو هيكلًا محددًا يمكن تحليله والتعرف على الجوانب المختلفة التي تحكم عمله ؟ ولكنه يقوم على استخدام مقاييس الصواب والخطأ فى اطار من القيم الأدبية والخلاقية التي لا تعكس الاوضاع الحقيقية للمجتمع الدولي الذي لا يزال يعلو اهمية كبرى على القوة كأداة تخدم سياسات الدول وأهدافها القومية . كما أن قادة الدول يجدون

انفسهم باستمرار مواجهة بالعديد من المشاكل الصعبة التى تتعلق بالمصالح القومية لدولهم فى بيئة دولية دائمة التعقيد .

٧ - المنهاج الجغرافى :

يهتم المناخ الجغرافى ببحث تأثير الموقع والموارد الطبيعية والتضاريس والمناخ والحجم السكانى على سلوك الدولة الخارجى ، واما اذا كان هذا السلوك يتجه الى العنف والصراع والى التعاون والتعايش وبالتالي يكون (اى المنهج الجغرافى) الاداة نحو تفهم العلاقات الدولية بكل ما تضمنه من ظواهر معقدة وعلاقات متداخلة .

وهنا يتعين الاشارة الى فرع من فروع الجغرافيا كان قد وضع اساسه فى نهاية القرن التاسع عشر هو الجيوبوليتيك Geopolitique حيث وجهت الاهتمامات الى الاثار " الحتمية للاوضاع الجغرافية فى تشكيل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية ؟ ومن ثم الى علم جديد يتعين أن يركز اليه علم السياسية . ولقد اراد Ratzel الذى ارسى دعائم هذا المنهاج - واتبعه من بعده - أن يعطى لعلم السياسة (ولعلم العلاقات الدولية تبعاً لذلك - اساساً جغرافياً ؟) فكان علم الجيوبولتيك والذى يسمى بعلم دراسة العلاقة بين الارض والسياسة ، اى انه العلم الذى يوضح كيف ان السياسة تجرى على مقتضى حتميات جغرافية ، اى كيف للعوامل الجغرافية - كالمناخ والتضاريس والموقع الجغرافى وغيرها دوراً حتمياً فى تشكيل سياسة الدول ؟ ومن ثم فان سياسة لا تركز الى هذا العلم لا يقدر لها البقاء ، وسوف نعود تفصيلاً الى ذلك عند تناول " المجال " كعامل من عوامل القوة فى العلاقات الدولية - فى موضع لاحق من هذه الدراسة .

المجموعة الثانية : المناهج المعاصرة فى دراسة العلاقات السياسية الدولية

تمهيد : اجراءات البحث ومستوياته فى علم العلاقات الدولية

ان علم العلاقات الدولية كعلم تجريبي يرتبط بعلم السياسة ارتباطا الفرع بالاصل فعلم العلاقات الدولية يركز إلى مفاهيم أساسية إستلهمها من علم السياسة وكذلك الحال بالنسبة لمناهج البحث فلقد انتقل علماء السياسة إلى علم العلاقات الدولية بمناهجهم وادواتهم التى يالّفونها فى تحليل ظواهر السياسة ؟ لقد ارتبطوا فى علم السياسة بمنهج علمى قوامه الملاحظة والتفسير فانطلقوا به الى علم العلاقات الدولية وينفس الأبعاد والمستويات . لقد هيا لذلك اشتراك العلاقات فى كل من البيئتين الوطنية والدولية فى الصفة السياسية ، ان علاقات علم السياسة هى علاقات أمر وطاعة فهى علاقات قوة ؟ وعلاقات علم العلاقات الدولية هى علاقات قوى ، انها علاقات قوى فى الحالتين وان تباينت ظروف البيئة .

وفى علم العلاقات الدولية ليس من المتعين أن يتولى عالم العلاقات الدولية بنفسه تجميع المادة التى ستكون محلا للملاحظة ، ذلك بأن للعلاقات الدولية نوعيات متعددة (علاقات من طابع اقتصادى وأخرى من طابع سياسى وغيرها من طابع ثقافى) ومن هنا كانت حاجة عالم العلاقات الدولية الى الافادة من آثار جهود الباحثين فى العلوم الاخرى التى تتناول الجوانب المختلفة للعلاقات الدولية كالتاريخ والاقتصاد والجغرافيا والسكان وغيرها ولكى يبدأ ملاحظاته من المعطيات التى جمعها هؤلاء .

وليس للملاحظة فى علم العلاقات الدولية خصائص معينة ، فعالم العلاقات الدولية يلجأ فى ملاحظته لمعطيات الواقع الدولى الى نفس اجراءات الملاحظة وادواتها فى علم السياسة مع مراعاة ظروف البيئة الدولية . كذلك فإن علم العلاقات الدولية يحاكي نفس المستويات والاجراءات التى ارتبط بها علم السياسة ، وذلك نتيجة لتشابه طبيعة المادة :

انها فى الحالتين علاقات اجتماعية للارادة فيها دور خطير ، كما أن للطابع الكيفى فيها الغلبة على الطابع الكمى وفى هذا تشارك ظواهر علم السياسة وظواهر علم العلاقات الدولية ظواهر العلوم الاجتماعية الاخرى ؟ اللهم الا علم الاقتصاد فظواهره يغلب عليها الطابع الكمى (أجور ، أثمان ، وهكذا) الامر الذى جعلها أكثر استجابة للعلم الموضوعى فاستقطبت منا مناهجه مبكرة عن العلوم الاجتماعية الاخرى ؟ بل ان علم السياسة وعلم العلاقات الدولية تبعاً له - لايزال يتعثر فى الطرق الى استخدام كثير من مناهج البحث وادواته التى راحت تستقر فى علم الاقتصاد .

ويصدد مستويات البحث العلمى ، فان علم العلاقات الدولية لا يزال بعيداً عن ادراك مرحلة تكوين والقوانين العلمية ، لكن علماء العلاقات الدولية يلاحظون الواقع الدولى ويطرق الملاحظة المتبعة فى علم السياسة وخاصة بالطريقة الاحصائية - ثم يعتقدون ظواهرها فى انواع متجانسة استناداً الى مفاهيم معينة كمفهوم " القوة " مثلاً ، لكن تبين الحالة التى عليها ظواهر الواقع وتصنيف هذه الظواهر ليس هو الهدف النهائى للعلم ، لكن علم العلاقات الدولية كائى علم تجريبى اجتماعى آخر - يستهدف فهم الواقع الدولى اى الوقوف على مغزى الاحداث الدولية .

ان فى علم العلاقات الدولية " عوامل محتمة للسياسات الخارجية للدول " كالعامل الجغرافى والعامل الاقتصادى ؟ ولكن هذه الحتمية ليست البتة مطلقة ، ذلك بان السياسة الخارجية للدول هى برنامج للعمل ، هى افكار عن اهداف الدولة فى الخارج وعن وسائلها الى هذه الاهداف . وهى بهذا الوصف عمل من أعمال الساسة انها تحدد بقرارات ، ومن ثم ولا بد وان يكون لشخصية واضعها دور فى تحديد مضمونها إن تأثير هؤلاء بالعوامل الواقعية أمر لا ينكر ولكن أحتمال قدرتهم على التأثير فى هذه العوامل هو أمر لا ينكر ايضا . ان الظواهر الدولية كشتى الظواهر الاجتماعية لا تقبل

فكرة " الحتمية " " السببية " المطلقة ، وإنما ثمة علاقات " تكيف " بظروف الواقع ، وربما جاوز الامر ذلك الى علاقات توافق بين واقع دولى معين وواقع دولى آخر كأن تنتهى بملاحظة علاقات ظواهر الواقع الدولى (بالاحصاء) وبالمقارنة الى ان ثمة توافق بين خصائص قومية معينة كتنوعية الحضارة ، أو المسئولية فى الحكم أو عدم الاستقرار السياسى ، وهكذا ؟ ومن السلوك العدائى فى السياسة الخارجية ان الكشف بالملاحظة والمقارنة عن هذا التوافق ليس معناه انه ثمة علاقة حتمية (سببية) بين هاتين الظاهرتين ، وإنما هو مجرد توافق فى وقوعها ؟ اذ ليس ثمة علاقة حتمية (سببية) بين هاتين الظاهرتين ، وإنما هو مجرد توافق فى وقوعها ؟ اذ ليس ثمة ما يقطع بان وقوع الظاهرة الاولى (أ) تؤدى حتما ودائما الى ظهور الثانية (ب) وعلى شكل يؤدى الى ان نرى فى هذه العلاقات قوانين علمية ، وذلك حتى وان تحققت فروضها بالمقارنة على اوسع نطاق ممكن من المعطيات الاحصائية من حيث الكم والزمان ، وذلك باننا فى مجال علاقات الحرية فيها دور لا يمكن تجاهله .

اجراءات البحث العلمى فى الظواهر الدولية المعاصرة :

علم العلاقات الدولية علم تجريبي ، ومن ثم علم موضوعى ، ومن هنا يتعين على الباحث فى الظواهر الدولية - فى اطار هذا العلم - ان يدير بحثه ارتباطا بالاستقراء Induction ، فلا يحاول ان يفرض فكرته الذاتية على واقع الظواهر ؟ وإنما عليه أن يبدأ بطرح أسئلة على الواقع محل الملاحظة ؟ ولكى يتلقى منه بالملاحظة الاولى اجابة مفترضة ، وهذا هو ما نسميه " بالفرض " ثم يأتى التجريب لكى يقنع بصحة هذا الفرض الأول ، فإن ثبت بالتجريب صحة هذا الفرض اعتبر مضمونه ممثلا لحقيقة الظواهر محل البحث ، والا عدل عنه الى فرض آخر ، وهكذا ، بل أن ثبت صحة الفرض بالتجريب لا يعنى أن مضمونه يصبح قانونا خالدا ؟ وإنما يظل الفرض

المحص بالتجريب معثلا الحقيقة طالما لم يتنكر له الواقع ، وهذا ما يسمى بنسبية الحقيقة العلمية ؟ وما يسمى أيضا بدائرية البحث العلمى ، ان على العلماء ان يواجهوا نتائج بصوئهم على وجه الاستمرار بالواقع ؟ فطالما يظل الواقع يؤيدها - بالتجريب كلما هى ظلت محتفظة بطابعها العلمى وإلا عدل عنها الى فروض جديدة تعرض على الواقع بالتجريب من جديد .

وهكذا فان الفرض فى المنهج العلمى لا يتأى تصويره الا من الواقع وبالملاحظة ، وهنا يبرز دور الاحصاء كأداة لوضع معطيات الواقع النولى على كثرتها وتنوعها تحت ملاحظة المحلل ، أى يأتى دور الاحصاء كأداة استقراء الواقع .

وعى اثر الانتهاء من صياغة الفرض الاول ، ينتقل الباحث الى تحقيقه ، وفى العلوم الطبيعية يحقق الفرض بالتجريب Experimentation وفى هذه العلوم يقدم الفرض فى شكل قانونى علمى " مفترض " يعبر عن حقيقة العلاقة بين ظاهرتين او اكثر ؟ وتكون مهمة التجريب اثبات مطابقة هذا القانون المفترض لواقع هذه العلاقة ؟ ذلك بأن التجريب لا يعدو أن يكون ملاحظة مثارة مداراة ومن ثم صناعية ، فبالتجريب يدخل الباحث على سير الظاهرة عاملا صناعياً أو أكثر ، لكى يقارن النتائج التى تؤدى هذا التدخل بسير الظاهرة فى غيبته ، ومن ثم يستطيع الباحث ان يقيس اثر الظواهر المضافة ، مثبتا بذلك صحة فرضه الاول والذى يصبح بذلك - فى العلوم الفيزيائية - قانونا علميا (فى التعبير التقليدى) .

غير ان طبيعة العلاقات الدوائية ، شأنها فى ذلك شأن الظواهر السياسية بصفة عامة لا تطبق طريقة تحقيق الفروض هذه (أى طريقة التجريب الصناعى) ذلك بأن

العلاقات السياسية علاقات انسانية واعية ، لا يتصور بحال اخضاعها للتجريب الصناعي ، ولذلك كان من المتعين الالتجاء فى تحقيق الفروض فى شأن علاقات الواقع الاجتماعى بما فى ذلك من علاقات الواقع الدولى الى المقارنة كبديل للتجريب ؟ وتعنى المقارنة Comperaison الملاحظات المتعددة والمتباعدة للظواهر الاجتماعية (الدولية) وعلى طبيعة مباشرة ، وذلك من أجل تحليل وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين الظواهر الملاحظة ، حتى اذا ما ثبت ان ظاهرتين تتغيران تغيرا متلازما فى عدد كاف من الحالات اقتنع الملاحظ انه قد كشف عن انتظام معين أو على حد تعبير المدرسة التقليدية لدراسة المناهج " أنه يكون قد كشف عن قانون علمى معين يحكم علاقات هذه الظواهر " ، وهنا يتعين التنبيه من جديد الى أن طبيعة العلاقات الدولية لا تقبل "فكرة " القانون العلمى بمفهومه التقليدى ، وانما اقصى ما نستطيع تبينه عن طريق الملاحظة (بالاحصاء) والمقارنة (بالتحليل وجوه الشبه والخلاف) هو ما اذا كان ثمة علاقات توافق او ترابط بين ظواهر دولية معينة أم لا وذلك بالمفهوم الرياضى للحمية وتأسيسا على ذلك وترتيباً عليه سوف نتعرض الآن للمناهج المعاصرة فى دراسة العلاقات الدولية

١ - منهج الأنظمة السياسية : System Approach

يستمد هذا المنهج أسسه من تطبيق ما يسمى بنظرية النظام System Theory فى دائرة العلوم الاجتماعية الأخرى ، وهذه النظرية تمثل أحدث تطور للمنحنى السلوكى فى تحليل العلوم الاجتماعية ؟ ومن دعائها البارزين مورتون كابلان Morton Kaplan الذى شرح هذه النظرية تفصيلا فى كتابه المسمى " النظم وكيفية عملها فى السياسة الدولية " والاهداف العلمية التى يتوخاها هذا المنهج فى التحليل هى التوصل الى القوانين والنماذج المتكررة

فى كىففة عمل هذف النظم ، والتوصل الى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلاف التى تحكم تطور هذف النظم الدولية الرئيسية والفرعية من شكل لآخر.

ومن أمثلة النظم السياسية الدولية أو العالمية - نظام توازن القوى Balance of power ونظام القطبية الثنائية Bipolar System ونظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات فى السياسة الدولية . فنظام توازن القوى مثلاً مفهوم على وجود عدد من تحالفات أو محاور القوى المضادة ، والتى تتكافأ قواها أو تكاد ، وذلك لردع أى محور من استغلال أى تفوق مؤقت فى قواه لتغيير معالم الوضع الدولى القائم الذى من أبرز خصائصه تعدد الدول واستغلالها ومرونتها الكاملة فى الدخول والانسحاب من محالفات وتجمعات القوى هذه .

أما نظام القطبية فىقوم على وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى فى السياسة الدولية ، ويحيط بكل مركز قوى عدد من الدول الثابتة والأقل كثيراً فى إمكانات القوى ومقدراتها و يكون حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات احتكاراً للدولة المسيطرة Dominant power فى داخل كل واحد من هذين المركزين من مراكز القوى الدولية .

وعلى النقيض من ذلك النظام القائم على تعدد مراكز اتخاذ القرارات من السياسة الدولية بين التخلص من احتكار سلطة التحكم والتوجيه الذى يمارسه مركز واحد داخل كل كتلة بصفة مطلقة أو شبه مطلقة ؟ وتوزيع هذه السلطة على أكبر عدد من الدول بغض النظر عن تفاوت إمكاناتها من القوة .

ونظام توازن القوى هو النظام الذى سيطر على السياسة الدولية منذ قيام الدولة الحديثة فى أوروبا فى أعقاب الحروب الدينية وعقد معاهدة وستفاليا فى سنة ١٦٤٨ وذلك حتى أواخر الثلاثينات من القرن العشرين تقريباً .

اما عن نظام القطبية الثنائية فهو نظام انبثق فى اعقاب الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٤٥ واستمر حتى عام ١٩٦٠ تقريبا حين بدأت تتحطم السيطرتان الامريكية والسوفيتية بشكلها المطلق القديم وذلك تحت ضغط بعض العوامل القومية والايديولوجية والاستراتيجية ؟ وهى العوامل التى افسحت المجال امام ظهور النظام الثالث الذى يتميز بتعدد مراكز اتخاذ القرارات داخل كل من الكتلتين الغربية والسوفيتية .

اى انه يمكن تلخيص طبيعة التحولات التى حدثت فى هذه النظم الدولية الرئيسية فى الاعتبار الاتية : ان نظام توازن القوى اقترنت به منذ البداية خاصيتان أساسيتان هما : (أ) توزيع امكانيات القوى فى المجتمع الدولى بين عدد من المحاور والمجموعات أيا كان عددها او أعضاؤها (توازنات القوى الدولية البسيطة أو المعقدة) (ب) المرونة الكاملة او شبه الكاملة فى الانضمام الى هذه المحالفات أو الخروج منها ، أى أن الدولة - أى دولة - تمتعت بسلطة مطلقة فى تقرير كل ما يتعلق بمصالحها فى اطار التوازن الدولى الذى تحاول الإبقاء عليه . وهاتان الخاصيتان تطورتا فى ظل نظام القطبية الثنائية فى اتجاه مختلف تماماً يقوم على الاساسين التاليين :

الاساس الاول : التوزيع الثنائى لامكانيات القوة ، واصبح كل تجمع قوى يدين بأيدىولوجية واحدة أصبحت الاساس فى تقسيم مراكز القوى الجديدة .

الاساس الثانى : فقدان الكامل للمرونة السابقة من حيث الدخول أو الانسحاب من تجمعات القوى الدولية .

وفى نظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات فى السياسة الدولية يظهر التغيير فى الاتجاهين الاتيين :

(أ) ظهور بعض القوى التى تمثل تحديا هاما للدولتين المسيطرتين فى نظام

القطبية الثنائية ، ومن أمثلة ذلك الصين في الكتلة السوفيتية وفرنسا في كتلة الاطلنطي (ب) التحول التدريجي في اتجاه استعادة جزء من المرونة السابقة في التصرفات الخارجية للدول ، وهذه المرونة تمثل مرحلة انتقال وسط بين المرونة الكاملة في منظمة توازن القوى والفقدان الكامل للمرونة في نظام القطبية الثنائية .

أما عن النظم الفرعية المنبثقة من هذه النظم السياسية العالمية فمن أمثلتها منظمة عصبة الأمم ، الأمم المتحدة ، منظمة الدول الأمريكية ، الكومنولث البريطاني وحلف الاطلنطي ، حلف وارسو ، السوق الأوروبية المشتركة أو منظمة الوحدة الأفريقية ، والجامعة العربية ، وغير ذلك من النظم الدولية الإقليمية ذات الطابع الجغرافي المحدود التي تضم في عضويتها عددا من الدول التي تنظم محاولات التعاون بينها ، بصرف النظر عن طبيعة هذا التعاون بينها وما إذا كان عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا ، كل هذا في إطار الوضع الدولي القائم Status que فمثلا نجد أن دولة كالولايات المتحدة هي عضو في الأمم المتحدة ، كما أنها تؤدي دورا قياديا مؤثر في كل من منظمتي الدول الأمريكية وحلف الاطلنطي . ودولة كبريطانيا - فهي فضلا عن كونها عضوا بارزا في الأمم المتحدة تقوم بدور بارز كذلك في الكومنولث البريطاني وحلف الاطلنطي ، وفرنسا تقوم بدور هام في الأمم المتحدة ؟ وهكذا . أي أن الدولة الواحدة يمكنها ان تشارك في عضوية النظام السياسي العالمي الى جانب عضويتها في واحد أو أكثر من هذه النظم الدولية الفرعية .

وعلى هذا فان منهاج التحليل القائم على دراسة النظام الدولي ومكوناته الفرعية يحاول ان يصل الى قوانين وافراضات نظرية واستنتاجات عامة بشأن الكيفية التي تتفاعل بها هذه النظم مع بعضها ، وتؤدي الى تحويلها أو انهيارها أو استمرارها على ما هي عليه .

غير ان المنهاج القائم على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية هذا

المنهاج يتعرض للانتقادات التالية :

لدى بعض المشتغلين بمنهاج البحث فى العلوم السياسية لدراسة الظواهر التى تتسم بالطابع الكمي Quantitatifs وقصر استعمال " التوافق " فى شأن الظواهر الكيفية Quantitatifs كأن نبحت فيما اذا كان ثمة توافق أو استغلال بين صفة التدين وبين الانتماء الى الاحزاب السياسية المحتفظة أو بين ضعف العقيدة الدينية وبين الانتماء الى الاحزاب الشيوعية المتطرفة أو كأن تحاول التعرف على اذا ما كان ثمة ارتباط بين نسبة عدد الكادحين الى العدد الكلى للسكان فى مجتمع معين وبين نسبة عدد الاصوات التى يحصل عليها الحزب الشيوعى من العدد الكلى للاصوات المعطاه فى انتخابات معينة لمجتمع معين ، وكأن نحاول ان نتعرف فى العلاقات الدولية ، عما اذا كان ثمة توافق ام استغلال بين نوعية الحضارة ونوعية السلوك الخارجى للدولة أو بين الشمولية فى الحكم فى الداخل وبين الاتجاهات العدوانية فى الخارج وهكذا ؟ واضح أن هذا التصور الرياضى لعلاقات التوافق أو الارتباط هو اكثر استجابة الى طبيعة العلاقات الدولية .

٢ - المنهج الذى يحلل العلاقات الدولية فى اطار نظرية التوازن :

The Equilibrium theory of International Relations .

يحلل هذا المنهاج العلاقات السياسية الدولية فى اطار ما يسمى بنظرية التوازن ، والتوازن الذى تعنيه هذه النظرية ليس توازنا ستاتيكيًا ولكنه توازن واقعى من جانب آخر يتميز بناحيتين أساسيتين فى نفس الوقت فهو توازن واقعى من جانب كما انه توازن ديناميكى من جانب آخر ؟ ويعرف هذا التوازن الواقعى الديناميكى بأنه حالة من الاستقرار النسبى المؤقت الذى قد ينحل تحت تأثير بعض العوامل ممهدا الطريق بذلك

أمام ظهور توازن مؤقت جديد .

وتبنى جورج ليسكا - وهو من الدعاة البارزين لهذا المنهج - نظريته في التوازن هذه على التنظيم الدولى وذلك من عدة زوايا هي : الهيكل الذي يقوم عليه التنظيم الدولى والتزامات اعضائه والجوانب الوظيفية والأفاق الجغرافية التى يمتد إليها نشاط هذا التنظيم ؟ ويقول ليسكا إن أى تنظيم دولى يمكن أن يكون فى وضع .

اولا : ان البحث عن قوانين عامة تفسر جوانب التطور والتغير فى النظم السياسية الدولية ومكوناتها الفرعية ، يبنى على تصور خاطئ من جانب علماء العلاقات الدولية وعلماء العلوم الاجتماعية عموما لطبيعة هذه القوانين فى مجال العلوم الطبيعية ؟ فهذه القوانين ينظر إليها على انها أكثر تزمنا وإطلاقا مما هى عليه بالفعل ، او يقول آخر فان هذه القوانين الطبيعية تشمل على قدر من المرونة يسمح احيانا بتغييرها أو تحريرها فى اتجاه أو آخر . فاذا كان هذا هو الحال مع العلوم الطبيعية التى هى أكثر ثباتا واستقرارا من العلوم الاجتماعية ، فكيف يمكن إذن أن نتوصل الى قوانين جامدة أو مطلقة فى دائرة علوم متغيرة بطبيعتها ؟ أن أقصى ما يمكن التوصل اليه فى هذا الصدد ليس قوانين وانما اتجاهات Trends فى ظل تحفظات معينة ، حيث ان فقدان الخاصية التجريبية فى مجال العلوم الاجتماعية يجعل من استنتاج قوانين سببية أمرا غير ممكن من الناحية العملية ؟ وفى هذا الصدد يقول ريمون آرون . ان أكثر القوانين عمومية فى العلاقات السياسية الدولية لا يمكن أن تكون بطبيعتها أكثر من تعميقات محدودة القيمة العلمية جدا ، لانه فى مجال العلوم الاجتماعية ، فان الاتجاهات المنتظمة لا يمكن أن تظهر الا على المستويات الكلية وليس على المستويات الجزئية ، وهو اعتبار يجعل من تفهم الواقع الدولى بكل أبعاده ومشتلاته أمرا صحيحا .

ثانيا : ان علماء العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية عموما يريدون الوصول الى مستوى من التحليل النظرى يتيح لهم المقدرة على التنبؤ الدقيق بتطورات

المستقبل ، وهذا الهدف ينبع هو الآخر من تصور خاطئ لطبيعة عنصر التنبؤ في مجال العلوم الطبيعية ، فليست كل العلوم الطبيعية في مركز يسمح لهم بالوصول الى مثل هذه التنبؤات الدقيقة وأقصى ما تستطيع الوصول اليه هو توقع حدوث النتيجة أو تلك مع تثبيت بعض العناصر والمتغيرات على ما هي عليه ، ويضيف ستالي هوفمان الى ذلك قوله أنه بدلا من أن يقدم لنا هذا المنهاج في التحليل فرضيات نظرية تبنى على مشاهدات الواقع السياسى الدولى ، فانها تنمو الى المبالغة فى التجريد النظرى ، واختيار المتغيرات التى تفسر ظواهر السلوك السياسى يعكس نوعا من الاستبداد أو الاسراف فى العمومية .

ثالثا : ان هذا المنهاج فى التحليل القائم على تطبيق نظرية النظم Systems Theory يتردى كذلك في خطئين اساسيين : الخطأ الاول هو أنه يحاول أن ينقل الى تحليل العلاقات الدولية عناصر نظريات مطبقة فى مجالات علوم الجيولوجيا والاقتصاد والاجتماع وغيرها ؟ وهذه العلوم لها طبيعة تختلف تماما عن طبيعة العلاقات الدولية ؟ والخطأ الثانى هو أن الميل المتزايد الى استخدام النماذج الرياضية فى اطار هذا المنهاج يدفع بالذين يطبقونه الى قصر هذه النماذج على تلك المتغيرات فقط التى يمكن قياسها ، مع أن المتغيرات الاخرى - التى تستبد لصعوبة قياسها - قد تكون حاسمة لاغراض التحليل ومن هنا فانه بدلا من أن تقدر هذه النماذج الرياضية على تحليل الواقع وتفسيره ، فانها تفسر فقط بعض الظواهر ذات الأهمية المحدودة التى تشارك كثيرا فى مجال التفهم الكامل للملابسات التى تحيط بمختلف ظواهر السلوك الدولى . وقبل ان تنتقل الى النوع الثانى من النماذج المعاصرة فى دراسة العلاقات الدولية سوف نتعرض للتصوير الرياضى لعلاقات التوافق أو الارتباط وخاصة وان هذا التصور هو اكثر استجابة الى طبيعة العلاقات الدولية .

ان الرياضيين الذين خاضوا في ميدان تفسير الظواهر الاجتماعية (بل والطبيعية أيضاً) راحو يربطون « الحتمية بفكرة الدالة الرياضية ولكي تحل فكرة الحتمية الدولية محل الحتمية السببية القديمة ، ومضمون فكرة الرياضيين هذه تدور حول فكرة ان الروابط التلقائية بين الظواهر هي من شاكله علاقات الدالة في الرياضة أي شبيهه بالعلاقات التي تربط المتغيرين في دالة رياضية .

بكل قيمة Z يرتبط قيمة Y

أو بكل قيمة Z يرتبط قيمة واحدة للمتغير Y

أو بكل قيمة للمتغير Z يرتبط عدد من القيم الممكنة للمتغير Y

بين حدين أعلى وأدنى ونون أن نستطيع التنبؤ بأي من هذه القيم Y

هو الذي سيظهر .

وبهذه الفكرة ترتبط طريقة التفسير الرياضية لعلاقات بعض الظواهر الاجتماعية باعتبارها علاقات توافق Association أو علاقات ارتباط Correlation والفكرة في الحالتين واحدة ، كل ما في الامر أن درجة الارتباط في « علاقات النوع الثاني أقوى منها في علاقات النوع الاول » ، ومن هنا كان استعمال علاقة الارتباط التوازن الذي يعنيه اذا ما تحققت عدة شروط منها :

اولا : أن يكون هناك نوع من التقبل العام من جانب الدول الاعضاء للقيود التي يضعها

هذا التنظيم عليهم ، أما رفض تلك القيود التي تكون ضرورية لدعم الكيان العام

لهذا التنظيم الدولي ، فهي على العكس تعني خروجها على أوضاع هذا التوازن .

ثانياً : أن يكون هناك تناسب على قدر الامكان بين النفوذ الذي تمارسه كل دولة في

التنظيم وبين قوتها الحقيقية ، أو بمعنى آخر يجب أن لاتكون هناك فجوة واسعة

تفصل بين اعتباري النفوذ والقوة ، ووجود هذه الفجوة مظهر مهم من مظاهر الاختلاف .

ثالثاً : أن يكون استعداد الدول الاطراف في هذا التنظيم الدولي للمشاركة في تحمل المسئوليات تمثيلاً مع التزاماتها القومية .

رابعاً : أن تكون الوظائف التي يقوم بها هذا التنظيم الدولي متفقة ومستجيبة مع الاحتياجات العامة التي تحس بها الدول الداخلة فيه .

ويضيف لسكا الى ماسبق عدة مبررات تجعل من فكرة التوازن - على حد رؤية - أساساً مقبولا لتحليل العلاقات الدولية ومن ذلك أن كل الدول تقريباً تتبع السياسات التي تضمن لها الحصول علي أفضل وضع ممكن في اطار التوازن الدولي القائم فضلا عن أن معظم الدول تحاول الابقاء على أوضاع التوازن الدولي الذي يرتكز عليه نظام تعدد الدول أو هي تفضل استعمال الوسائل السلمية للتطور بهذا النظام الى شكل أرقى في المستقبل منه في الماضي ، وأخيراً فإن الطبيعة المزدوجة لفكرة التوازن من حيث أنها تجمع بين الأساس النظري فيما يجب أن يكون عليه سلوك الدول ، وبين السلوك العملي أو الفعلي لهذه الدول والذي يتصف بالميل الى التوازن بخلق اطاراً أفضل لتفهم العلاقات الدولية .

غير أن هذا المنهاج قد تعرض هو الآخر للنقد ككثافة يمكنها أن تفسر كل الظواهر المعقدة التي يشتمل عليها السلوك السياسي الخارجي للدول ، ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذا المنهاج مايلي :

أولاً : ان تحليل العلاقات الدولية في اطار فكرة التوازن والاستقرار بنحو الى صبغ الحقائق المستخدمة في التحليل بنوع من الاستاتيكية وجعلها متميزة في اتجاه معين ومثل هذا التحليل الذي يتميز بفكرة التوازن يتجاهل حقيقة جوهرية وهي أن

بعض المحاولات والجهود التي تبذلها الدول بقصد تحقيق التوازن قد تنتهي في اتجاه مغاير على طول الخط؟ أي أنها بدلا من إحداث التوازن المقصود فقد تسبب أحداث أو ضاع مغايرة من التدخل ومن ثم يصبح التوازن كثرة التحليل أمراً لا معنى له .

ثانياً : ان التوازن « المرغوب فيه » من جانب كل دولة هو عملية مطاطة وتشمل على أكثر من معنى ، ومثل هذا التوازن لا يمكن ان يمثل مفهوماً واحداً متجانساً من قبل كل الدول ، ومن هنا فما قد تعنيه دولة بالتوازن ربما اختلف في مضمونه عما تعنيه دولة أخرى . وبديهي انه ما لم يكن هناك مفهوم متفق عليه لهذا التوازن من وجهة نظر الاطراف المختلفة التي يعينها هذا الموضوع ، فانه لا يمكن استخدام فكرة مطاطة كهذه والارتكان عليها في تحليل موضوع معقد مثل العلاقات السياسية الدولية .

ثالثاً : ان هذا المنهاج شأنه كالمنهاج الاخر القائم على تحليل العلاقات الدولية في اطار عامل القوى يحاول أن يضع فكرة ميكانيكية ضيقة وهي التوازن ، والاكتفاء بها في تحليل العلاقات الدولية التي هي محصلة تفاعل عدد لانهاضي من المتغيرات المادية وغير المادية ، المرئية وغير المرئية ، فمثل هذه الفكرة تتجاهل النواحي المختلفة التي تحرك الدول في اتجاه أو آخر ، وهي النواحي التي تؤثر في اوضاع التوازن الدولي القائم في وقت من الاوقات .

رابعاً : أن فكرة التوازن هذه إن صح تطبيقها بالنسبة للعلوم الاجتماعية الاخرى فانه يصبح من المشكوك فيه منطقياً وعلمياً تطبيقها بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية ، فالتوازن قد يمكن تطبيقه بالنسبة للاوضاع التي تشتمل على متغيرات يمكن قياسها لتحديد الاتجاه الذي تتفاعل فيه والتوصل الى استنتاج قاطع بشأن ما اذا كان هذا التفاعل يتم في اتجاه التوازن أو عدم التوازن ، أما ومع عدم وجود متغيرات لا يمكن التعرف عليها فضلاً عن عدم امكانية قياسها وتحليلها ، فان فكرة التوازن هذه في التحليل تصبح امراً غير ممكن وغير منطقي في الوقت نفسه .

خامساً : اضاف استانلي هوفمان الي الانتقادات السابقة انتقاداً آخر حين قال ان المحاولات التي يقوم البعض والتي تسوى في التحليل بين العلاقات السياسية الدولية وبين موضوعات أخرى كالاقتصاد ، وتتنظر الي التعامل السياسي بين الدول كالمبادلات التجارية ، والى عناصر القوة السياسية كعوامل الانتاج ، هذه المحاولات غالباً ماتنتهي الى افتراضات غير سليمة ومشوهة ولا تتماشى مع طبيعة الموضوع الذي نحاول تحليله وتوضيحه ^(١) .

سادساً : يضيف تشارلس بوسون الي الانتقادات السابقة قوله ان التوازن عملية غير موضوعية وغير محددة فضلاً عن أنه من غير مقبول الادعاء بأن كل الدول تعمل في اتجاه التوازن ، لان هناك دولا معتدية تستخدم قوتها في هدم الامر الواقع اكثر مما تستغلها في الابقاء عليه ، وهي في ذلك مدفوعة بالرغبة في ارضاء تطلعاتها أو تنمية مصالحها . .. الخ ، ويضيف بوسون ان التوازن هو بطبيعته عملية تكتيكية بحتة ، ومن هنا فانه ليس أكثر من أداة من بين أدوات أخرى عديدة يقوم عليها السلوك الدولي ، وبذلك فانه لايمثل نظاماً دولياً مستقراً ومحدد المعالم والاركان ، ربما يجعل من الممكن التعرف على عناصره ومكوناته ، وربما يجعل من الممكن أيضاً التعرف على انماط التعامل التي تجري في نطاقه . وعلى ذلك فما دام أنه مجرد أداة فان هذه الصفة لاتؤله بالمرّة لان يكون نواة نظرية عامة للعلاقات الدولية .

٣ - نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية

The Decision Making Approach

وهي من اكثر النظريات التي تلاقي اهتماماً في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية

(١) اعتمدنا في هذا النقاط على : دكتور اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية

عند إصدارهم قرارات معينة ، ورائد هذا المنهج في التحليل هو ريتشارد سنايدر Snyder أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كاليفورنيا الأمريكية .

ويرى سنايدر في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل ، وتشمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة معينة ، وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي . ويؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل : الدوافع ومجالات الخبرة والاختصاص ونمط الاتصالات المسيطر ، وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار ... الخ . وكل ذلك يحدث بالطبع في إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف ، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها ، ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو بأخرى .

ان وضع نظرية العلاقات الدولية تعتمد من وجهة نظر الفريق الذي يتخذ من نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية النواة التي يجب ان يتمركز حولها تحليل تصرفات الدول والبحث في ردود أفعالها ... الخ ومن ثم فهم يعنون بشكل خاص بتحديد الكيفية التي تتخذ بها هذه القرارات ، وتعيين النماذج الإجرائية التي يتقيد بها عمليات التداول والتشاور في المراحل السابقة على اتخاذ القرار ، والمصادر التي تأتي منها المعلومات التي تبني عليها القرارات ، واساليب تمحيص هذه المعلومات واحتمالات التشويه التي تتعرض لها أثناء عبورها من مستوى تنظيمي الى مستوى آخر ، وصورة القرارات البديلة التي كانت متاحة أمام متخذ القرار والافتراضات التي اثبتت عليها كل منها والمؤشرات التي استخدمت في الترجيح والمفاضلة ثم أخيراً تحديد موقع السلطة الذي يمتلك قوة اتخاذ القرار ... الخ ، وذلك حسب رأي بوسون الذي يعتمد هو الآخر على دراسة ريتشارد سنايدر عن عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، ومن هنا يتعرض هذا الاتجاه الى الانتقادات الآتية :

أولاً : أن هذا الاتجاه تشويه بعض جوانب القصور الواضح ، ومن ذلك انه يفرق

نفسه في تفاصيل لحدود لها وذلك لاستخلاص عناصر الصورة التي كانت قائمة فعلا - وهو أمر مشكوك فيه - أمام متخذ القرار لحظة اتخاذه ، والذي ينتقد هو تشالز بوسون الذي يشترك مع ستانلي هوفمان اتجاهه الذي يقول انه بدلا من ان يقوم سنايدر بتبسيط الامر فانه انتهى بنا الى وضع بالغ التشابك والتعقيد .

ثانياً : ان الكيفية التي يعالج لها سنايدر في منهاجه موضوع الدوافع في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة ، فسنايدر حاول أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، غير أن تتبع هذه الدوافع وأبرز تأثيراتها الفعلية في مجال اتخاذ هذه القرارات أمر صعب جداً ولا تعدو أن تكون معالجة سنايدر لهذا الجانب من باب الاسراف في التبسيط .

ثالثاً : لم يتعرض هذا المنهاج لتحديد نوعية العلاقات والارتباط القائمة والمتبادلة بين العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية (اتخاذ القرارات) فتحديد العناصر والمتغيرات شيء وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها المتداخلة شيء آخر .

(ابعاً : هناك نقد آخر موجه الى هذا المنهاج وينصرف هذا النقد الى مصادر البيانات التي يتركز عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية ، ففي حالات كثيرة يؤدي عدم وجود بيانات كافية وموثوق بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية الى صعوبة التوصل الى استنتاجات محددة بشأنها ، ومن هنا يصبح من الصعب التوصل الى تحديد تصورات واضعي القرارات في بيئة قرارية معينة أو حصر العناصر التي تؤدي امتزاجها وتفاعلها بشكل معين الى انتاج هذه التصورات ومن ثم يبقى التحليل ناقصاً ، كما انه في حالات أخرى يكون من الصعب تحليل تأثير عوامل معينة على واضع القرارات مثل : مدى ضغط الرأي العام على القرار ، أو مدى الضغط الناتج من جهات اتخاذ القرارات نفسه أو مدى تأثير بعض القوى الخارجية على احكام واضع القرار .

وربما كانت هذه الانتقادات الموجهة الى منهاج تحليل العلاقات الدولية في اطار نظرية اتخاذ القرارات الخارجية ، وهي التي دعت ستايدر الى اقتراح عدة حلول لتلاقي نقاط الضعف المذكور ومن ذلك عمل تقسيم أو تصنيف للاهداف السياسية ثم اقامة سلسلة من الافتراضات النظرية التي تربط بين النماذج الاجرائية المختلفة في اتخاذ القرارات وبين كل نوع من هذه الاهداف السياسية ثم عمل تصنيف لوحدات اتخاذ القرارات الخارجية مع ربط كل وحدة بنموذج محدد من نماذج اتخاذ القرارات ثم اجراء تحديرات عملية للكيفية التي يتم بها تحليل أثر الخصائص الشخصية لواضعي القرارات الخارجية على أحكامهم ؟ ، واخيراً فان تطبيق هذا النموذج بابعاده السالفة الذكر ينبغي أن يتم على عدد من حالات اتخاذ القرارات الخارجية تحت ظروف مختلفة من تأثيرات البيئة الدولية ولكن شيئاً من ذلك لم يتم حتى الان .

٤ - نظرية المجازبات في التحليل الدولي : Game Theory

تعد هذه النظرية من أكثر الاساليب المتطورة والمستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية ، وهي تقوم على تخيل وجود أزمات دولية ، حقيقية أو وهمية ، واسناد اوار محددة لعدد من الاطراف وتقوم هذه الاطراف بتحليل كافة ابعاد الازمة ، وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الازمات ولكن عيب هذه النظرية هي انها لاتصلح لعمل تنبؤات بشأن سياسات الدول وانما تقوم على افتراض مواقف معينة قد لاتحدث في الواقع ، وقد تحدث ولكن الدول المشتركة فيها تتصرف بطريقة مختلفة تماما مما يقلل الى حد ما من قيمة هذه النظرية .

ان نظرية المباريات تقوم على افتراض ان الدول الاطراف في اي صراع يتمركز في مواجهة بعضهم بعضا تحركات عاقلة ومحسوبة ؟ وهذا الافتراض مبالغ فيه ، لان المواقف الصراعية ، كما يقول تشارلز بوسون - مواقف انفعالية بطبيعتها وقد تلعب العاطفة فيها دوراً أكبر مما يلعبه العقل .

٥ - الاتجاه الذي يخصص العوامل الاقتصادية بنصيب (أو فر من الاهتمام :

ومن ذلك على سبيل المثال التأثير القوي للعامل الاقتصادي على السلوك الانساني ، فالموارد الاقتصادية توجد دائماً على حالة من الندوة النسبية اذا ما قيست بالحاجات الانسانية اللانهائية أو غير المحددة ، ومن هنا تشكل الفجوة الكامنة بين الحجم المتاح من الموارد المادية وبين الرغبات والمطلبات الاجتماعية قوة ضاغطة على المجتمعات الانسانية التي تختلف اتجاهها في البحث عن حل للمشكلة من مجتمع لآخر ، فبعضها يتجه الى التوسع والتسلط والعنوان ، في حين ان مجتمعات أخرى قد تركز على حلول ذاتية بدلا من اتجاهها الى اخضاع الآخرين والسيطرة على مواردهم ، وفي حالات ثالثة يكون البحث عن الحل من خلال ترتيبات التعاون الاقتصادي الدولي ، وهكذا .

ومن ناحية أخرى نجد أن الدول الغنية نسبيا في المجتمع الدولي تتوافر لها القدرة على التأثير في الآخرين بشكل لا يمكن أن تكون متاحا في ظل ضالة الموارد الاقتصادية أو عدم كفايتها ، وعلى ذلك يقول تشارلز بوسون أن هناك صلة وثيقة تتضح بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ، ومن واقع هذا الارتباط فنحن لانستطيع مثلا أن نستوعب كل الاسباب الدافعة في اتجاه الصراع والحرب ما لم نتفهم للخلقية الاقتصادية لهذا الصراع وفي هذا ما يشير أيضاً إلى النظرية الماركسية التي تخلع على جميع الصراعات الدولية مضمونا اقتصاديا طبقياً وهي لاترى هذه الصراعات ولا تفسرها الا في اطار الحقيقة الاقتصادية وحدها .

وثمة اعتبار اخر يلعب اليه تشارلز بوسون - وهو احد الدعاة البارزين لهذا المنهاج في دراسة العلاقات الدولية، وهو ان هناك من ينظرون إلى العلاقات الدولية على انها ليست سوي مجموعات من الاسواق غير المتوافقة من حيث ظروفها والواقع التي

تنادي الي قيامها وفلسفتها وأسلوب عملها الخ ، إلا أن هذه الاسواق ليست بمعزل عن بعضها بعضا ، ويقول دعاة هذا المنهج أيضاً أننا اذا كنا مازال يعدين تماما عن نظام السوق العالمية الواحدة فإن التعامل الاقتصادي الدولي سيظل محكوما لفترة طويلة قادمة بالحقائق الناتجة عن وجود هذه الاسواق المحلية والاقليمية الضيقة وبالتالي فانه لابد أن تكون هناك صراعات وضغوط ومناقشات ومشاكل مادامت لاتوجد أجهزة للتخطيط الاقتصادي المركزي على مستوى العالم بأسره .

٦ - اتجاهات أخرى معاصرة في دراسة العلاقات الدولية

تشعب الاتجاه الذي يركز في التحليل على المضمون السياسي للعلاقات الدولية إلى عدة اتجاهات أخرى ، فهناك الاتجاه الذي يركز على مبدأ الصراع كأساس لنظرية العلاقات الدولية ويأتي في مقدمة الذين يمثلون هذا الاتجاه ، كونيس رايت أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي المعروف ، ولكن تشارلز بوسون يرفض هذا الاتجاه الذي يعمل علي حصر نظرية العلاقات الدولية في نطاق هذا المفهوم الضيق ، لان الصراع لا يمثل في رأي بوسون الا جانباً واحداً من جوانب العلاقات الدولية ، ومواقف السياسة الدولية ليست كلها مواقف حرب وصراع ، وانما توجد الي جانب علاقات من الصداقة والتعاون والاتفاق ، وعلى ذلك فان نظرية عامة مقبولة للعلاقات الدولية ، لابد ان تكون أبعاد وأشمل في افقها واهتماماتها من فكرة الصراع وحدها .

وهناك أيضاً الاتجاه السوسيولوجي في علاقاته بالتوترات والصراعات الدولية وهو يركز علي الافكار والتصورات النمطية التي تحتفظ بها الدول عن بعضها بعضا أو التي تؤدي الي مركبات من الكراهية وانطباعات عدائية أو فجواب من عدم الثقة التي تضاعف من التوتر الذي قد يتفاقم الي نقطة الصراع المسلح ، وهذا الاتجاه يتناقض في رأي تشارلز بوسون مع الاتجاه الذي يدعو الي التوسع في تطبيق نظرية المباريات في تحليل المواقف الصراعية.

كذلك فإن الاتجاه السوسيولوجي يعني بحث علاقة المشكلات السكانية بالصراع الدولي ، وهو يحلل هذه العلاقة من عدة زوايا مثل المشكلات الناتجة عن الهجرات السكانية ودور هذه الهجرات في تسهيل أو تعقيد عمليات الاتصال الدولي عبر الحواجز الثقافية والاثنولوجية المختلفة والمشكلات التي يخلقها وجود الاقليات العنصرية أو الثقافية ... الخ .

هناك أيضاً النظريات الاستراتيجية التي تبحث في اساليب ادارة الصراعات والازمات الدولية ودور المخالفات الدولية في صيانة توازن القوى ، والاعتبارات التي تحيط بعملية المساومة التي يجري بين اطراف الصراع سواء في ظروف التهديدات باستخدام القوة أو في ظروف الحرب الفعلية نفسها ، وتحليل عملية الردع بمختلف عناصرها السيكلوجية والسياسية والاقتصادية والجغرافية ... الخ وتقييم التأثيرات الاختلافية الناتجة عن التغيرات في معادلات التسليح الاستراتيجي بين القوى الكبرى والبحث في استراتيجيات السلاح أو الوقاية على التسليح المختلفة وأثرها على مستقبل التوازن والاستقرار ، وغير ذلك من الامور ، والخلاصة أن هذا الاتجاه يحاول ان يتوصل إلى نظرية عامة للصراع تكون المدخل الي نظرية عامة للعلاقات الدولية .

وهناك أيضاً الاتجاه الذي يركز على نظرية الاتصالات الدولية وذلك بافتراض ان أي موقف دولي ما هو في حقيقته الاخيرة ، الا اتصالات تجري بين اطرافه ، ومن هنا يصبح من الضروري تحليل مختلف عناصر عملية الاتصال هذه من حيث ، الحقائق المتبادلة في الموقف والتي تشكل مضمون عملية الاتصال والاجراءات التي تسلكها والمستويات التي تشارك فيها ، والكيفية التي تفسر بها حقائق الموقف وريود الفعل الناتجة عن هذه التفسيرات المختلفة .

واخيراً هناك الاتجاه الذي يركز على اسلوب تقمص الانوار ومما أدى الى التوسع في تطبيقه الاستخدام المتزايد للعقول الاليكترونية الحاسبة التي يمكن تغذيتها

بالمعلومات الضرورية عن موقف كل طرف من اطراف الازمة او الصراع والحصول من ذلك علي تصور محدد بشأن مايحتمل ان يكون عليه سلوكه أو رد فعله ويقول دعاء هذا الاتجاه أن النتائج التي حصلوا عليها باستخدام هذه الوسيلة كانت مشجعة جدا لقرنها من الواقع .

ومن كل ما تقدم نستطيع القول أن دراسة العلاقات السياسية الدولية هي دراسة صعبة ومعقدة ، فمن ناحية نجد أن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي الداخلي في أن الأول يمثل مجموعة غير متجانسة من النظم والقيم والاتجاهات مما يجعل التعرف على عملية التغيير التي تحدث فيه من الصعوبة بمكان ، ومن ناحية ثانية فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه التحليل النظري في مجال العلاقات السياسية الدولية هي الغموض في طبيعة المادة التي يتناولها التحليل ، فمواقف السياسة الدولية لا تتكرر ، بمعنى أنه لايمكن الوصول الي تعميمات نظرية مقبولة بخصوص المواقف التي وان بدت متشابهة ولكن المؤثرات والقوى والملابسات التي تحيط بها قد تكون جد مختلفة ، ومن ثم فانه يتعين علي المحلل السياسي أن يتعمق في بحث جوانب التشابه والاختلافات بين المواقف الدولية التي تقوم بتحليلها حتى يمكنه أن يتفهم السياسات الخارجية التي تنتج عن كل منها .

ومن ناحية ثالثة فانه بالاضافة الى وجوب ادراك دراسي للعلاقات الدولية نظراً للتعقيد الشديد في اوضاع المجتمع الدولي وعلاقته ، لأن الافتراضات والتوقعات والاطول التي بشأن هذه المشكلات المعقدة لايمكن ان تكون حتمية أو مؤكدة وإنما هي على أحسن الاحوال لايمكن أن تكون سوى تخمينات يصل اليها عن طريق اجتهاده الخاص في تحليل القوى والضغط التي تؤثر في موقف معين ، وعلى ذلك فان هذه التوقعات يجب أن ينظر اليها نظرة احتمالية وليس بنظرة يقينية .

ومن ناحية رابعة فالملاحظ من عرضنا السابق أن جهوداً أكاديمية مكثفة لازالت تبذل في السنوات الاخيرة وفي الوقت الحالي وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية لارساء دعائم نظرية عامة للعلاقات الدولية غير أن هذه الجهود لم يقدر لها أن تصل الى غايتها الموجودة بعد - بفعل العديد من المصاعب والعراقيل التي مازالت تعترض طريقها ويرجع ذلك في الاساس الى الطبيعة الديناميكية المتناهية التعقيد للكثير من ظواهر العلاقات الدولية فضلاً عن تداخل هذه الظواهر مع بعضها مما يجعل من محاولة فصل بعض العوامل المرفوعة اليها أو المسببة لها أو تثبيتها أو تحييدها أمراً غير ممكن من الناحية الواقعية ومن ثم فإن غاية ما أمكن التوصل اليه حتى الآن ، هو تحديد بعض المداخل أو المنطلقات التي تكون في مجموعها عدة نظريات محددة لم تسمح طبيعتها حتى الان بدماجها في نطاق نظرية عامة شاملة يمكنها ان تفسر لنا الدوافع المحركة للسلوك الدولي والمصادر التي ينتج عنها أو توفر لنا المقاييس التي يمكننا عن طريقها التنبؤ باتجاهات هذا للسلوك بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد .

على أن ذاتية علم العلاقات الدولية على هذا النحو لاتعنى انقطاع الصلة بينه وبين ماعداه من المعارف التي تتناول المجال الدولي ، ذلك بأن عالم العلاقات الدولية - اذ يستهدف بمنهجه العلمي الموضوعي تفسير الظواهر السياسية الدولية يحتاج الى رصد ضخم من معطيات الواقع الدولي لكي تعينه على الملاحظة والمقارنة باعتبارها اداة التفسير العلمي ، من أن يسعى ، وراء هذه المعطيات في حصيلة علم التاريخ وفي القانون الدولي وفي الاقتصاد وفي الجغرافيا بل أن من المرغوب فيه أن يفيد عالم العلاقات الدولية مما حققه علماء العلوم الموضوعية التفسيرية السابقة عليه كأن يفيد من كل تقدم طرأ على الاجراءات المنهجية في علم الاجتماع وفي علم الاقتصاد وفي علم السياسة ، بل وحتى في علوم الطبيعة ، وذلك طالما أن عالم العلاقات الدولية يستطيع أن يطوع تلك الاجراءات المنهجية لدراسة ظواهر القوى في المجال الدولي .

كذلك ينبغي أن لا يغيب عن الازمان أن علم العلاقات الدولية ينتمي الى مجموعة ، علوم السياسة ، أي أن مجموعة العلوم التي تعنى بالظواهر السياسية ذلك بانه يشارك هذه العلوم مادتها الرئيسية ، التي تمثل في السلطة السياسية أن كل علم من علوم السياسة يختصر بظاهرة السلطة السياسية في ذاتها وفي علاقتها بالقوى السياسية الأخرى في الداخل ، بينما يختص علم العلاقات الدولية هو من علم السياسة بمثابة الفرع ، فلقد رأينا كيف أن علم العلاقات الدولية قد نقل من علم السياسة مفهوم الأساس الذي هو مفهوم القوة كذلك فإن منهج علم العلاقات الدولية هو نفس منهج علم السياسة وإن مستويات البحث العلمي في العلمين واحد اللهم الا ما اقتضته طبيعة العلاقات الدولية من طرائف معينة للبحث ليست البيئة الوطنية بحاجة إليها .

ومن هنا فإن دراسة علم العلاقات الدولية تعتبر دراسة علم السياسة ، ذلك بأن الفهم الشامل للظواهر السياسية الدولية - وهو موضوع علم العلاقات الدولية - يقتضي فهما سابقا للظواهر السياسية وهو موضوع علم السياسة .

Geo - Politique

العلاقة بين العلاقات الدولية والجيوبوليتيك

وضع هذه الافكار الالماني Retzel في نهاية القرن التاسع عشر حينما نبه إلى الآثار الحتمية للاوضاع الجغرافية في تشكيل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية ومن ثم إلى علم يرتكز إليه علم السياسة ، وبالتالي - علم العلاقات الدولية تبعاً لذلك - أساساً جغرافياً فكان علم Geo - Politique أي علم دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة .

انه العلم الذي يوضح كيف أن العوامل الجغرافية كالمناخ والتضاريس والموقع الجغرافي وغيرها دور حتمي في تشكيل سياسة الدول ، ومن ثم فإن أي سياسة لابد

أن تركز الى هذا العلم الذي يكون أساس سليم .

وقبل أن ننهي دراسة مناهج العلاقات السياسية الدولية ومحاولة تنظيرها ينبغي الإشارة الى منهج الدراسات الاقليمية Area Studies والتي انتشرت في علم الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعني هذا المنهج دراسة منطقة معينة من مناطق العالم ، تبدو متمثلة في وحدة سياسية اجتماعية مثل منطقة الشرق الاوسط وذلك بهدف توضيح اركانها ونورها في العلاقات الدولية ، وطريقة الدراسات الاقليمية هذه هي وصف للدراسات التي تجرى بصدد اقليم معين والتي يقوم بها فريق من الباحثين من نور التخصصات المختلفة ، ولكي يعالج كل منهم مادة البحث من الجانب الذي يعني تخصصه ، وبمنهج هذا التخصص فيشترك في البحث جغرافيون بمنهجهم ، وتاريخيون بمنهجهم ، وعلماء سياسة بمنهجهم ، وعلماء علاقات دولية بمنهجهم ، وعلماء اجتماع بمنهجهم وهكذا وبالتالي لايتأثر باحث واحد أو عدد من الباحثين الذين ينتمون الى تخصص واحد يستخدمون فيه منهجا واحدا هو منهج تخصصهم .

كذلك لقد اغفلت هذه المناهج وهي في غمرة تحمها لصياغة نظرية متكاملة للعلاقات الدولية على اساس التحليل الكمي وامكانية التنبؤ - حقيقة ثابتة الا وهي أن العلاقات الدولية تتعرض لكثير من التغيرات الانسانية مما يجعل عملية اخضاعها للتحليل الكمي أمرا صعبا وبالتالي يجعل ايجاد نظرية شاملة للعلاقات الدولية مهمة شاقة على الباحثين .

الفصل الرابع

الاعلام وقياس الراي العام (كميا وكيفيا)

أولاً: الاعلام

الاعلام الداخلي والاعلام الخارجي (المفهوم والمحتوي) :

يعبر كل من الاعلام الداخلي والخارجي عن وظيفة واحدة هي عملية الاتصال ،
وافظة « الاتصال » تعنى نقل المفاهيم بهدف تحقيق الاقتناع والاقناع ، فهي عملية
من جانبين اساسها خلق الترابط في الحركة السياسية للدولة أو بمعنى أدق لنشاط
الدولة .

ان كلا من الاعلام الداخلي والخارجي في مفهومها الواسع وتطورهما قد
اصبغا يمثلان أحد الأسس العامة في تأتية الدولة لوظيفتها الاتصالية ، ففي حالة
المواطن أو المجتمع الداخلي فان الاعلام يعتبر امتداداً للوظيفة الايديولوجية للدولة ،
ومن هذا المنطلق يختلف مفهوم الاعلام عن مفهوم الدعاية ، فاذا أخذنا الولايات
المتحدة كمثال نجد أن الدعاية السياسية في المجتمع الأمريكي لاتقوم بها الدولة وإنما
يتولاها الحزب السياسي مستقلا ومنفصلا عن الأداة الحكومية حتى عندما يكون
الحزب في الحكم . أما إذا كان الاعلام يتجه الى القوى الخارجية أي الى المجتمع
الدولي فان الاعلام هنا يعتبر اعلاما خارجيا يعتبر بمثابة أداة أو مقدمة لحركة
سياسية ترغب في تحقيق مصالح معينة ، وتأسيسا على ذلك فان الوظيفة الاتصالية
هي أداة مساندة لتنفيذ السياسة الخارجية ، وبالتالي فان الاعلام الخارجي وهو يؤدي
وظيفة للدولة إنما تقوم به الأداة الحكومية ويعتبر " دعاية " خارجية وهو ماعرفته
المجتمعات السياسية ويصفه خاصة خلال فترات الحروب ، ومع ذلك فان هناك

اصطلاح مغاير لما سبق يطلق عليه « الدعوة العقيدية » والتي تتوسط بين كل من الدعاية الخارجية والاتصال الداخلي .

ان الاعلام الخارجي - أي الذي يعبر الحدود - كي يصل الي الفرد المقيم في خارج الاقليم ، هو في نفس الوقت الذي ينطلق الى المجتمع الدولي ، وهو في ذلك يختلف عن الاعلام الداخلي والذي يرتبط بطبيعة النظم المحلية ، وقد سبقت الاشارة إلى أن الاعلام الداخلي هو امتداد لوظيفة الدولة الاتصالية ، وأن من واجبهها تمكين المواطن من الحصول على حد أننى من المعرفة بخلفيات النشاط السياسي للدولة بحيث تسمح له بالمشاركة السياسية الفعلية المتعلقة بمصير الدولة السياسي ، وان لمواطن الدولة حقا في الانام أو معرفة المعلومات المرتبطة بالقرار السياسي - قبل أو عقب اتخاذه - ووفقا لخصائص النظام السياسي ، وسماته ، فالنولة من هذا المنظور - تخبر المواطنين بالحقيقة ولاتخفيها عنهم ، اما في الاعلام الخارجي فان هدفه ايجاد أو توفير مناخ عام لى الرأي العام الاجنبي مساند للدولة التي تقوم بالاعلان الخارجي في مواقفها الدبلوماسية وسياستها الخارجية وعمليات التفاوض والمساومة .

الاتصال الدولي :

تنوعت قنوات الاتصال الدولي في ظل مايسمى بثورة الاتصالات وتعددت أبعاده ونماذجها ، وأصبحت وظيفة الممثل الاعلامي ذات أهمية لا يستهان بها نظراً لاتصاله بفئات الرأي العام وطبقاته المختلفة بما في ذلك الرأي العام المعارض في الدولة التي يعمل فيها الممثل الاعلامي ، وهناك نموذج آخر للاتصال يتمثل بين الطبقة الحاكمة وطبقة محكومة في مجتمع آخر ، ويتبع ذلك اتصال بين الطبقة الحاكمة التي قامت بهذا الاتصال مع الطبقة الحاكمة في المجتمع الآخر ، ويتجسد هذا النموذج في عملية التبادل الثقافي في المجتمعات التي تأخذ فيها الجامعات صورة الامتداد الحكومي للنشاط التعليمي ، أي الاتصال بين الاداة الحكومية في الدولة المعنية بالمجتمع

السياسي للدولة الأخرى ، مثال ذلك (اعارة أساتذة الجامعات في دولة معينة للعمل في دولة أخرى) .

وهناك نموذج آخر يتمثل في الاتصال المباشر بين الطبقات المحكومة بعضها ببعض من ثانيا الأجهزة الشعبية مثل اتاحة الفرصة للزواج كالزواج بالاتصال البريدي ومن الثابت أن الاختلاف الجوهري بين الاعلام الخارجي والداخلي يتمثل أيضاً في صلب الرسالة الاعلامية ذاتها بين المرسل والمستقبل أي بين اشارات الارسال وإشارات الاستقبال ، وهذه عملية يمكن إستيعابها على الصعيد الداخلي بما يسمح بالفعل ورد الفعل ، مثال ذلك خطابات القراء في الصحافة أو البحوث الميدانية إما في الاعلام الخارجي فان الرسالة الاعلامية بعد وصولها تستقل عن شخص مرسلها ، وتعتبر بمثابة « فكر » موجه عبر الحدود وتحتاج الى فترة زمنية لاستيعابها حيث من المفترض في الاعلام الخارجي وجود « الصراع » الفكري ويتطلب الحذر والحرص والكياسة وعدم المبالغة والتوفيق بين المفاهيم الحضارية المختلفة ، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن عملية الاتصال كانت في الماضي - تأخذ صورة اتصال مباشر بين الدبلوماسية الوطنية والدبلوماسية الخارجية ، وتطور ذلك الى اتصال متعدد الأبعاد وتنوع القنوات ، مثال ذلك ان الدولة تخاطب مباشرة مواطني الدولة الأخرى كي يضغطوا على الحكام في مجتمعهم وهو مايعتبر بمثابة اعلام دعائي ، ومثال آخر يتم من ثانياه الاتصال بين الطبقة الحاكمة وطبقة محكومة في مجتمع آخر ويجسد ذلك الامتداد الحكومي للنشاط التعليمي في عملية التبادل الثقافي كما سبقت الإشارة .

الرقابة الاعلامية :

ويمارس نظام الرقابة دورا هاما في تحقيق نوع من التجانس في عناصر الرسالة الاعلامية المسموعة أو المكتوبة أو المرئية في مجال الاعلام الداخلي ، في حين أنه بالنسبة للاعلام الخارجي حيث أن الدولة قد تمارس هذه الرقابة على أعلامها ، لكن

ذلك غير ذي فعالية على المجتمع الاجنبي الذي يستقبل أي اعلام آخر ، وتأسيساً على ذلك فان الرقابة من جانب الدولة تصبح عديمة القيمة الا اذا تضمنت نوعاً من قوة الدفع والصفات الذاتية وقوة المساندة الحكومية لها حتى تصبح ذا تأثير على الدولة الأخرى .

وعملية الرقابة تصبح اكثر فعالية تجاه المواطن المحلي الذي يتعرض للاعلام الخارجي الموجه إليه بسبب اختلاف اللغة والحواس الثقافية بين المجتمع المحلي والدعاية الموجهة اليه من الخارج ، غير أن الالام أو بالأحرى التعمق في اللغات الاجنبية أصبح متيسراً في العالم المعاصر ، أضف الى ذلك ماتبتة الأعمار الصناعية من خلال القنوات الفضائية في عالم اليوم - كل ذلك جعل من الأهمية بمكان ضرورة تغيير الاستراتيجية الاعلامية حيث تضعف ، إن لم تتلاشى فاعلية أجهزة الرقابة وهو ما يستلزم تنظيم مضمون مدلول الرسالة الاعلامية والتخطيط لتنظيم عملية الاتصال ، ولا يمكن للدولة بالتالي أن تترك الاعلام الخارجي للأفراد أو الشركات الخاصة حتى في الدول ذات التقاليد الديمقراطية ولا بد من عملية تنظيم حكومية كاملة تحت رقابة أجهزة الدولة .

مرة أخرى - على الصعيد الداخلي للدولة - يثور تساؤل هام عن الفرق بين الدعاية والدعوة والاعلام . ويعض بالدعوة الخطاب أو الرسالة المتجهة إلى المواطن بهدف تعميق علاقة الولاء لمن ينتمون لجوانب هذه الدعوة والتي تتجه أصلاً إلى الانصار . في حين أن الدعاية تتجه الى العواطف لشحنها ، في حين وجود نوع من التعامل النفسي تجاه الفرد بذاته ، أي فرداً معيناً أو أفراداً معينين بذواتهم يتم التعامل النفسي معهم للتلاعب بشخصياتهم وإعادة تشكيل مفاهيمهم النفسية وهو ما يطلق عليه اصطلاح « غسيل المخ » وهذه المفاهيم الثلاثة - غسيل المخ والدعوة والدعاية - تتشابه مفاهيمها على صعيد الاعلام الخارجي ، فمن ناحية يصعب تصور

الدعوة الى معتقبيها عبر الحدود إلا في استثناءات ضئيلة ، وهو ما أضاف إصطلاحاً آخر إلى ماسبق وهو اصطلاح « الحرب النفسية » تدور بين دولتين يسعى كل منهما إلى اشاعة عدم الثقة والتشكيك في المصدر الاعلامي للدولة الأخرى ، فالدعاية هنا هي أداة من أدوات الحرب النفسية ، وتشير الدراسات المستقبلية إلى ضرورة وضع قواعد التعامل بين الدول من ثانيا قيم معينة تحكم السلوك ، ويتحكم في صياغة أساليب تحقيق عملية الاتصال ، وبالطبع فأن أجهزة الرقابة الاعلامية تتدخل بشكل أو بآخر تجاه عملية الاتصال .

التخطيط الاعلامي :

يعنى التخطيط - بصفة عامة - تصورا مستقبلياً لتحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة من ثانيا أساليب ووسائل ويتم متابعة الخطة من مرحلة لأخرى على ضوء الاهداف التي نسعى لتحقيقها ، ويفترض التخطيط بالتالي القدرة على التنبؤ والتحكم في التوقعات المستقبلية والتفاعل مع القوى والمتغيرات السياسية والاجتماعية .

وفيما يتعلق بالتخطيط الاعلامي للخارج فقد سبقت الإشارة إلى أن الرسالة الاعلامية تستقل - بمجرد ارسالها - في الاعلام الخارجي عن شخص مستقبلها ، وهو يقتضي جهازاً يتم بالكفاءة تجاه مهام عملية التخطيط لضمان نوع من التنسيق لمختلف عناصر الرسالة الاعلامية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة التي تبث بهذه الرسالة ، ومن ناحية أخرى كي يتحقق نوع من التواءم بين الاعلام الداخلي والاعلام الخارجي .

وفي هذا الاطار تأتي علاقات التآثر والتأثير والتفاعل بين العمل الدبلوماسي والعمل الاعلامي بحيث يخضعان معاً لعملية تخطيط أساسها التنظيم والتنسيق بين السياستين الخارجية والاعلامية حيث يجمع خبير الاعلام الخارجي بين الثقافة

الاعلامية المتخصصة والثقافة السياسية والتدريب الدبلوماسي ، ويتبع ذلك أن مدى نجاح الخبير الاعلامي في النطاق الخارجي يتوقف على فهمه لابعاد التواصل الحضاري وأيضاً مدى اندماجه في المجتمع الخارجي ، ونبادر للقول بأن الاتصال الحضاري لايجوز فهمه على أنه تشابه حضاري بمعنى عدم التقليد الاعمى لنتائج الحضارات الأخرى ، وأن المطلوب من خبير الاعلام الخارجي أن يكون متميزاً في أدائه وسلوكه واثقاً من انتمائه لحضارته مدافعاً عن خصوصيتها ، مجدداً ومبتكراً في وسائل الاقناع وأن تتوافر لديه قدرات معينة مستمدة من موهبة وخبرة ، وأن يكون بعثابة مرأة بحيث يجد انعكاساً لصورته كما يجب أن يراها العالم الخارجي ، أي أن يقوم بعمله الاعلامي في الخارج من موقع التمثيل الدبلوماسي والموازنة بين الحضارة التي ينتمي إليها ، والحضارة الأخرى التي يسعى إلى إستحوازا والتحكم في منطلقها وعقلها .

إن التخطيط الاعلامي اذا تعلق بالداخل فانه يعتبر بمثابة تعميق علاقة الولاء بأيديولوجية دولية وقيمها العقيدية ، اما إذا تعلق بالخارج فهو ابتكار علاقة مصالح ومنافع واصطناع أدوات الارتباط بتلك المصالح، وهو أي التخطيط الاعلامي - لا بد وأن يدخل عنصر المشاركة بما تعنيه من تفاعل وتجاوب وارتباط يصل إلى حد الانخراط في الدعوة لسياسة دولته ، في علاقة روحية بينه وبين الدولة التي يحمل جنسيتها ، وتمثل براعة رجل الاعلام الخارجي عند محاولته تغليف العملية الاتصالية بالنواحي العاطفية بحيث تظل لغة المصالح هي الغالبة وهو ما يرتبط بالطبع بأدوات السياسة الخارجية في النطاق الدولي .

وأخيراً فانه سواء تعلق الأمر بالاعلام أو الدعاية فانهما معا يعتبران كذادة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، غير أن الاعلام في نطاقه الخارجي يستند الى أدوات

مكملة ومساندة مثل السياسة الثقافية لدولته والتي مدى ترتبط بالتبادل الثقافي ،
وارتباط السياسة السياحية وسياسة العوقات الاقتصادية بالانفتاح الحضاري
والخبرات الفنية .

ثانياً : الرأي العام

أصبحت دراسات الرأي العام تحتل حيزاً يتزايد باستمرار من اهتمامات علم السياسة ، وقد حققت هذه الدراسات تقدماً كبيراً في الوقت الحاضر .

وإذا كانت الدول المختلفة تتفق اليوم أموالاً كثيرة للتعرف على الرأي العام عن طريق أجهزتها الحكومية أو أحزابها أو جامعاتها أو غيرها من الهيئات ، فإن ذلك يعود إلى اقتناعها بأن الرأي العام يعتبر أحد العوامل الأساسية في تشكيل السياسة الحكومية والتأثير فيها ، بل والتأثير في جميع الأحداث التاريخية الهامة ، فالنظام الحكومي المستقر يستمد شرعيته من تأييد الرأي العام ورقابته ورضائه ، ، وبدون هذه الشرعية يعزل النظام نفسه ، ثم ينهار ويختفي حتى وأن اتخذ لفرض وجوده وبقائه أساليب الضغط أو القهر ، زمناً يقصر أو يطول .

العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بدراسة الرأي العام :

١ - زيادة عدد السكان :

ونقصد بذلك زيادة عدد الذين يشتركون بصفة ايجابية في الشؤون العامة وما إستتبع ذلك من زيادة أهمية آراء الناخبين الذين يزيد عددهم أيضاً على مر السنين ، كما أصبح التعرف على اتجاهات المواطنين وآرائهم في عصر الديمقراطية ، أكثر أهمية من ذي قبل .

٢ - نمو وانتشار التعليم :

ويرجع ذلك الى أن زيادة نسبة المواطنين المتعلمين تؤدي على أرجح احتمال إلى مشاركتهم بدرجة أكبر في الحياة العامة ، وذلك بما يعبرون عنه من أفكار وآراء وتطلعات ، كما أن التعليم قد يدفع بالصفوة المثقفة في المجتمع الى التعبير عن

عدم رضاها بالواقع القائم ، والرغبة في تغييره ، ومن ثم أصبح الاهتمام باتجاهات الرأي العام المثقف من قضايا التغيير الاجتماعي ، أكثر إلحاحا منه في أي وقت مضى .

٣ - تطور وسائل الاتصال :

أدى التطور الهائل في وسائل الاتصال الجماهيرية الى مضاعفة أهمية الرأي العام ، وذلك لأن التطور التكنولوجي المذهل الذي حدث ، وخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أدى إلى التقريب بين اتجاهات الرأي العام في مختلف الدول وأصبح ما يحدث في أي مكان ، يتردد صدها في كل مكان ، وبصورة فورية .

ومن ناحية أخرى فإن هذا التطور قد ضاعف من قدرة القائمين على وسائل الاتصال في تشكيل آراء الناس وتطويع اتجاهاتهم .

٤ - اشتداد الصراع من أجل الحصول على تأييد الرأي العام :

ويعنى ذلك المحاولات التي تبذل باستمرار من أجل استمالة الرأي العام - المحلي والدولي - وجعله ينحاز الى طرف معين ، سواء كان هذا الطرف يمثل دولة أو مجموعة من الدول ، أو حزبا أو جماعة داخل الدولة نفسها ، ويأتي ذلك على سبيل الاقتناع بأهمية الرأي العام في تحقيق أو تعطيل البرامج السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية الخ .

٥ - زيادة ارتباط الرأي العام بالسياسة العامة :

وهذا الارتباط واضح في وقت الحرب ، عندما تنال الحرب بأعبائها المرهقة والمخربة من السكان المدنيين أنفسهم ، كما أن تأييد الرأي العام في وقت السلم يعتبر أمراً أساسياً كذلك لتنفيذ كثير من السياسات العامة العملية أو الخارجية وما يتصل منها بالانتاج أو الاستهلاك أو تطبيق القوانين والتشريعات أو غير ذلك ، وينسحب ذلك الارتباط على الدول ذات النظم الشمولية والديمقراطية على حد سواء .

علاقة الرأي العام بالسلطات الحكومية :

ماذا عن علاقة الرأي العام بالسلطات الحكومية ، وهل تكون كلها على نفس المستوى من الأهمية والتأثير ، أم أن ذلك يختلف باختلاف هذه السلطات عن بعضها من حيث الطبيعة والاختصاص ؟، عموماً نجد أن هذه العلاقة تتم في الأطار الآتي :

(أ) فبالنسبة للسلطة التشريعية ، نجد أنها أقرب هذه السلطات العامة جميعاً إلى جمهور الرأي العام ، ذلك لأن أعضائها ينتخبهم الشعب عادة بصفة مباشرة ، كما علمنا من الدراسة السابقة . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : هل تعتبر السلطة التشريعية قائدة للرأي العام أم مجرد معبرة عنه وعاكسة لأرائه واتجاهاته ؟ وإذا اتفق الرأي العام على أنها تقوم بالوظيفتين معا ، فإن النقاش يدور عادة حول السؤال التالي : أي هاتين الوظيفتين ينبغي أن تكون الأولى والأهم ؟.

(ب) أما بالنسبة للسلطة التنفيذية ، فهي التي تولي الرأي العام اهتماماً متزايداً وذلك لأنها تسعى إلى كسب تأييد الرأي العام بالنسبة للإجراءات والمشروعات التي تقوم بها ، كما أنها تهتم بالرأي العام كوسيلة دفاعية ضد النقد الذي قد يأتي

من السلطة التشريعية أو من غيرها من الهيئات كالصحافة ، خصوصا اذا كان للصحافة استقلالها . وحريتها في النقد .

كما أنه اذا لم تقم الحكومة بتتقيف الرأي العام واعلامه بمختلف المسئوليات التي يتعين عليه أن يشارك بايجابية وحماس فيها ، فإن ذلك يزيد من عزوف المواطنين وعدم اهتمامهم بما تقوم به الحكومة أو ما ينبغي أن تقوم به ... إلخ .

وفي هذا المعنى يقول بعض الخبراء أن التغير الاجتماعي السريع والمستمر يستدعي من الحكومة وأجهزتها المختلفة أن تبذل جهودا مضاعفة لتثقيف الجمهور واعلامه عن مشروعاتها واجراءاتها حتى تستطيع الحكومة أن تسير قدماً في أعمالها ، وهي مطمئنة الى تأييد الرأي العام لها .

(جـ) وأخيرا فإن السلطة القضائية هي أقل السلطات العامة تأثيراً واتصالا بالرأي العام^٣. وذلك لأن وظيفتها كما نعلم تتركز في تطبيق: الأحكام والقوانين دون أن تهتم عادة بما قد تؤدي اليه قراراتها وأحكامها من رد فعل جماهيري .

كما تتمتع المحاكم - خصوصا في المستويات العليا - باحترام وثقة الجمهور ، وربما تحتل السلطة القضائية احتراماً أكثر من غيرها من السلطات العامة بالنسبة للجمهور ، رغم أنها تملك أجهزة خاصة للعلاقات العامة أو الخدمات الصحفية والاعلامية ، وليس بين موظفيها خبراء متخصصون في التعرف على الرأي العام .

تقسيمات الرأي العام :

هناك تقسيمات كثيرة للرأي العام ، فيذهب بعض الباحثين مثلا الى تقسيمه حسب اثاره الاتجاهات أو عدم اثارها ، أو حسب مدى استمراره . أو حسب درجة نشاطه ومشاركته أو حسب مدى تأثيره بوسائل الدعاية أو غير ذلك من

الزوايا التي ينظر منها الباحث الى الرأي العام ، ويمكن أن نتناول هذه التقسيمات بشيء من التفاصيل كما يلي :

١ - الرأي العام المرتبط باتّارة الاتجاهات أو عدم اثارتها :

ويشمل هذا التقسيم الرأي العام الفعلي والرأي العام الكامن ، ويشرح دوب Doob ذلك بقوله : عندما تكون هناك ردود فعل بالنسبة لقضية معينة فإن الرأي العام في هذه الحالة يمكن أن يكون خارجيا أو داخليا أي معبرا عنه أو غير معبر عنه .

وعلى ذلك فالرأي العام الفعلي يدل على أن الاتجاهات قد أثّرت وأن لها بعض التأثير على السلوك الداخلي أو الخارجي .

ومع ذلك فيمكن أن نتوقع في كثير من الأحيان ، وجود رأي عام قبل ظهور قضية معينة ، ومن هنا جاء مصطلح « الرأي العام الكامن » ، للدلالة على أن هناك اتجاهات لم تتبلور بعد ، حيال قضية معينة أو أنه لم يحدث ما يثير هذه الاتجاهات .

وعلى سبيل المثال ، فإن الرأي العام خلال فترة السلام يظل رأيا عاما كامنا بالنسبة للحرب ، لأن قضية القتال لا تكون أمام أعين الناس بصورة مباشرة ، وذلك في الوقت الذي يكون فيه لدى الناس وبصفة مستمرة اتجاهات يمكن أن تثار عند حدوث نزاع معين ، خصوصا اذا كان مصحوبا بالدعاية .

٢ - الرأي العام حسب مدى استمراره :

وفي هذا المجال يقسم الرأي العام الى ثلاثة أنواع :

أ - الرأي العام الكلي الذي يركز على قاعدة تاريخية وثقافية ودينية ويشارك فيه

كل أفراد الجماعة ، ويمتاز بالاستقرار والثبات جيلا بعد جيل ولا تؤثر فيه الحوادث الجارية أو الظروف الطارئة الا نادرا .

(ب) الرأي العام المؤقت ، وتمثله الأحزاب السياسية والهيئات ذات الأهداف ، والبرامج المحددة ، ومتى إنتهت هذه الهيئات أو الأحزاب إنتهى هذا النوع من الرأي العام .

(ج) الرأي العام اليومي ويمثل الفكرة اليومية التي يعتنقها معظم أفراد الجماعة نتيجة لحدث مفاجيء أو كارثة حلت بالجماعة أو حدث سياسي خطير . وهذا النوع من الرأي العام متقلب من يوم إلى آخر ، وتغذيه بصفة خاصة الأحداث السياسية الجارية والمناقشات البرلمانية والأعمال الحكومية .

٣ - الرأي العام حسب نشاطه ومشاركته في السياسة العامة :

ويتركز هذا التقسيم في الرأي العام السلبي والرأي العام الايجابي ، أي أن هناك قطاعا عريضا من الجمهور يمكن أن يسمى بالقطاع السلبي ، وهو القطاع الذي لا يكون لرايئه أهمية خاصة في السياسة العامة ، واهتمامه يكون في الغالب محصورا في الادلاء بصوته في الانتخابات حين يدعى اليها ، وهذا القطاع يتلقى وجهات النظر الخاصة بالأمور العامة وينشرها ولكنه لا ينشيء هذه الآراء ولا يبادر بها .

وهناك قطاع آخر يمكن أن يسمى بالقطاع النشط وهو الذي يشغل نفسه بالقضايا ذات الصبغة العامة ، وهو الذي يرى في نفسه طموحا ومقدرة على القيادة . وأفراد هذا القطاع - سواء كانوا رجال دولة أو صحفيين أو محاضرين أو غير ذلك - يحسون بأن لهم حكما أو رأيا في المسائل العامة الجارية ، ولهم خلفية نظرية أو فكرية يصدرون عنها آرائهم ، هذا بالإضافة إلى أن لهم دافعا

أكبر من المواطن العادي من أجل الوصول بالجماعة ، وبالاتفاق معها أو قيادتها ، إلى هدف معين .

٤ - الرأي العام من حيث مدى تأثيره وتأثيره بوسائل الدعاية :

ويشتمل ذلك في الصور الآتية :

أ - الرأي العام النابه أو القائد :

ويمثله قادة الرأي في الأمة ، وهم بالضرورة قلة تستطيع فهم حقائق الأمور وتستطيع تفسيرها للجمهور ، وهذه الصفة لا تتأثر بوسائل الاعلام المختلفة ، بل هي التي تؤثر في تلك الوسائل بأفكارها وأرائها .

ب - الرأي العام المثقف :

وهؤلاء يمثلون قطاعاً وسطاً بين قادة الرأي ومنتشيه وبين الأكثرية الساحقة التي تصدق كل ما تنكره وسائل الاعلام ، فالرأي العام المثقف يتأثر بوسائل الاعلام وقد يؤثر فيها بقدر محدود . وتتفاوت نسبة هذا الرأي العام المستنير في كل أمة تبعاً لدرجة حضارتها .

ج - الرأي العام المنساق :

وهذا النوع يكون الأكثرية في معظم الدول وهو الذي لا يهتم بالمسائل العامة الا اذا دعى للانتخابات مثلاً ، وهو يصدق كل ما يقال في الاذاعة المسموعة أو المرئية أو الصحافة وهذا القطاع يتأثر بكل ما ينشرون محاولة من جانبه للتعليل أو التفسير أو التدليل ، وهو أشبه بالقطيع يسوقه الرأي العام النابه أو القائد ، ويعتبر مادة دسمة لا استقلاله بواسطة الزعماء السياسيين وأعوانهم من خبراء الدعاية .

دور الرأي العام وطبيعة النظام السياسي :

إن الدور الذي يقوم به الرأي العام في السياسة العامة وتوجيهها ، يختلف من حيث فاعليته وتأثيره باختلاف النظام السياسي القائم ، وما اذا كان ديمقراطيا أو أوتوقراطيا (أي نظام تسلطي بكتاتوري) .

والنظم الديمقراطية ، كما وضع لنا من الأجزاء السابقة من هذه الدراسة ، تفترض أن السلطة السياسية تتكون من مجموعة من الهيئات النيابية التي تركز على حكم الأغلبية وعلى رضا المحكومين وعلى حق المعارضة السياسية . كما يسمح النظام الديمقراطي بالتجمع الاختياري للأفراد في أي شكل من أشكال التنظيم (الحزبي أو غير الحزبي) بما يتفق مع التحقيق الجماعي للأهداف التي لا يستطيع الأفراد تحقيقها بأنفسهم .

وعلاوة على ذلك ، فإن النظم الديمقراطية تتطلب من الحكومة أن تضع موضع التنفيذ والاحترام بعض الحقوق والواجبات الأساسية للمواطن ، وهذه الحقوق والواجبات تمارس في إطار قدرة الفرد على حكم نفسه ومشاركته الايجابية في عملية تكوين السياسة التي يحكم بواسطتها .

ويعتبر الرأي العام في النظم الديمقراطية مصدرا للدساتير والقوانين ، وهو الذي يصدق عليها ويؤيدها ويحافظ على تطبيقها لأنها نابعة من إرادته ومصالحه وحاجاته ، كما أنه القوة المعنوية التي تطالب بتعديل هذه القوانين أو تعطيلها أو إلغاؤها .

يضاف إلى ذلك أنه مهما كانت النصوص التي يتضمنها الدستور ، ومهما كان فيها من ضمانات كبيرة للحريات وتحقيق الديمقراطية ، فإن الديمقراطية تتحقق دائما بوجود رأي عام ناضج يعمل على حسن تطبيق نصوص الوثيقة

الدستورية حتى لا تكون نصوصها جوفاء بعيدة عن مجال التطبيق العملي .

وأخيراً يمكن القول بأن الرأي العام في النظام الديمقراطي يعتبر سنداً للهيئات والمؤسسات الاجتماعية ، ذلك لأنه يسهل على هذه الهيئات تأدية رسالتها الحضارية والثقافية ، والمؤسسة أو الهيئة التي لا يسندها الرأي العام لا تستطيع أن تحصل على ما يلزمها من الدعم المالي ، بل قد تضطر مثل هذه المؤسسات التي لاتحظى باحترام الرأي العام وتأييده الى تصفية أعمالها .

أما في النظام السياسي التسلطي أو الدكتاتوري ، فان السلطة السياسية تتبع كما يقال من مصدر معين فوق الشعب ولا يسمح بتشكيل تنظيمات صناعة الرأي أو النشاطات السياسية في عمليات تكوين السياسة العامة الا في حالات ترضى بها السلطة وتحت التحكم المباشر للمجموعة الحاكمة .

ويتحدد دور المواطنين في هذه النظم ، في القيام بالواجبات التي تحددها لهم الطبقة الحاكمة ، وهذه السلطة تفترض بالطبع أنها تعرف أكثر من غيرها ما يصلح للشعب وما لا يصلح له ، وعلى ذلك فيمكننا أن نقول بأنه اذا كان الرأي العام يعتبر مصدر القوانين في النظم الديمقراطية ، فان النظم التسلطية تفرض على الرأي العام القوانين التي تراها ملائمة له ، والتي تضمن لهذه السلطة الاستبدادية انقروضة البقاء والاستمرار .

ثالثاً : الرأي العام وجماعات الضغط :

ليس هناك رأي عام بدون نشاط معين يعكس أو يمثل جماعة أو عدداً من الجماعات . وقد أثبتت البحوث والتجارب الاجتماعية أن الفرد يتأثر باتجاهات الجماعة التي ينتمى إليها ، وأن ماكان يبنو شخصياً أو فردياً هو في الحقيقة تبعاً للهدف من عملية الاتصال ودرجة الترغيب أو الترهيب ، وتبعاً لكونها عملية إتصال

قصيرة المدى أو طويلة المدى ، وغير ذلك من العوامل .

رابعاً: الأساليب المستخدمة في عمليات الاتصال الجماهيري

١ - الاعلام :

سبقت الإشارة إلى دراسة كل من منهج الاعلام الداخلي والاعلام الخارجي بمعنى تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق والأخبار الصادقة بقصد معاونتهم على تكوين الرأي العام السليم إزاء مشكلة من المشاكل أو مسألة عامة ، أي أن الاعلام يقوم على مخاطبة العقل لا الغريزة والعاطفة ، وبور الاعلام هو نقل صورة الشيء وليس انشاء هذه الصورة ، وبالتالي فان الاعلام الناجح لا يمكن أن يصدر عن سياسة فاشلة ضعيفة ، والاعلام لا يرسم سياسة الدولة بل هو معبر عنها فقط .

ولكن الاعلام من الناحية التطبيقية قد استخدم للتأثير الانفعالي على الناس عن طريق نقل بعض الأخبار والحقائق واغفال البعض الآخر أو عن طريق أسلوب عرض بعض الأخبار والصور والحوادث بصورة ملفتة للأنظار وإهمال أخبار وأحداث لها نفس الأهمية العامة ، أو عن طريق تزيف الحقائق والوقائع والاحصائيات ... الخ .

٢ - العلاقات العامة :

هي أداة الاتصال بين شخص أو جماعة أو مؤسسة والجماهير : أي أنها أداة تنظيم الصلة بين المسؤولين والرأي العام وهي تعمل على كل ما من شأنه الحفاظ على العلاقات الطيبة وتدعيمها وتجنب أو إزالة كل ما يعكس صفو التفاهم بين المؤسسة والجمهور ، والعلاقات العامة تستعين على ذلك بالنشر والاعلام والاعلان والدعاية الخ .

والعلاقات العامة كالاعلام وسيلة نقل الصورة ونشر المعلومات الصحيحة للجماهير ، ولكنها لا تستطيع أن تغير الأسباب الحقيقية للعلاقات غير الطيبة

مثلا ، خصوصا اذا كانت هذه الأسباب هي سياسات فاسدة أكثر منها مسألة سوء تفاهم فقط .

ومن هذا يتضح أن العلاقات العامة تستخدم الاعلام كوسيلة لنشر الأخبار والمعلومات ، وتستخدم الاعلان والدعاية كوسيلة للتأثير الانفعالي على الجماهير ، وقد ينطوي نشاط العلاقات العامة على قدر من التعليم والتثقيف والتدريب .

٣ - الدعاية السياسية :

وهي تدل على الجهود الواعية التي تبذل لنشر أفكار وآراء أو معتقدات معينة من أجل التأثير على الرأي العام وعلى السلوك الاجتماعي للجماهير ، دون أن تفكر الجماهير في الأسباب التي دفعتها لتبني تلك الآراء والمعتقدات والبحث عن منطقيتها .

وأحيانا ما تلجأ الدعاية السياسية الى استغلال المناهج التربوية والتعليمية لفرض مبادئ ومفاهيم معينة خصوصا بالنسبة للتعليم العام وتعليم الصغار ، وقد حدث هذا في ألمانيا وإيطاليا عند تولي الحزبين النازي والفاشي الحكم ، اذ تعدلت وتغيرت المناهج والكتب المدرسية لتتفق مع مبادئ ومذاهب الحزب ، وكذلك لجأت اسرائيل الى تغيير المناهج والكتب المدرسية في الأرض المحتلة بعد حرب ١٩٤٨ وبعد حرب ١٩٦٧ .

واذا كان الاعلام يقوم بنقل الحقائق والمعلومات المجردة للجمهور ، فإن الدعاية تهدف الى غاية محددة ، هي إقناع الجماهير لفكرة أو مذهب سياسي معين ، ويمكن أن تستخدم الحقائق المجردة التي ينشرها رجل الاعلام كجزء من أساليب الدعاية ، وذلك للانطلاق منها الى تفسير تريده الدعاية للتأثير الانفعالي على الجماهير .

أي أن الدعاية تحقق جزاً من الأغراء والاستهواء ، بصرف النظر عن الموضوع ومنطقيته فالهدف ليس الاقتناع المنطقي بل الاغتصاب النفسي واستمالة الجماهير بأي ثمن .

٤ - الحرب النفسية :

وهي بشكل من أشكال الدعاية تهدف إلى تحطيم الروح المعنوية للعدو دون قتال فعلى ، من أجل ذلك تستخدم الحروب النفسية دهاء الدبلوماسية وسياسة التلويح باستخدام القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية ، وغير ذلك من الأسباب للتأثير على نفسية العدو وتبليط همته والقضاء على روح المقاومة فيه ، والاقتناع بالهزيمة كقدره المحتوم .

ويجب الإشارة الى أنه لكي تتجح الحرب النفسية ضد العدو ، فلا بد من دراسته دراسة عميقة موضوعية ، وذلك لمعرفة مقومات شخصيته من دين ولغة وتاريخ وأهداف وأسلوب للحياة ، ونظام اجتماعي وتركيب اقتصادي ، وميراث ثقافي وحضاري ، وكذلك معرفة المبادئ النفسية والمقدرة على تطبيقها ، ويدون هذه المعرفة والدراسة لا يمكن التأثير على العدو أو كسب الحرب النفسية ، والعكس صحيح بالنسبة للتخطيط ضد الحرب النفسية .

والحرب النفسية أسماء متعددة منها الحرب الباردة والحرب الأيديولوجية وحرب الأعصاب والحرب السياسية وحرب القوة الفكرية ، وهي تهدف في المجال الخارجي الى التأثير على آراء وسلوك وعواطف جماعات أو دول أجنبية معاونة أو محايدة أو صديقة بهدف تحقيق سياسة الدولة وصيانة مصالحها .

٥ - غسيل المخ Brainwashing

وهو اصطلاح حديث كثر استعماله في السنوات الأخيرة ، وله مرادفات

عملية أخرى أدق تعبيراً وأوضح معنى منها : الاقتناع الخفي ، ومنها المذهبة أو غرس العقائد ، ومنها التحويل الفكري ، وغيرها .

وهذه العملية ليست مجرد تطهير أو طرد عادات بل تتبعها عملية أخرى لا تقل خطورة وأهمية عن سابقتها ، وهي غرس العادات والأفكار الجديدة في العقل الذي أصبح نظيفاً من العقائد والأفكار السابقة ، وهنا تبدو اصطلاحات « المذهبة أو التحويل الفكري » أشمل وأدق حيث لا يتم ذلك الا بعد غسل المخ أولاً .

ويرى بعض المفكرين الغربيين أن عملية غسل المخ تشير الى ماتههدف الدول الشيوعية الى تحقيقه ويتركز ذلك فيما يلي :

أ) أرغام الشخص البريء الى أن يعترف - بكل اقتناع ذاتي - أنه قد ارتكب جرائم خطيرة ضد الشعب والنولة .

ب) اعادة تشكيل آراء الشخص السياسة - عن طريق القهر - حتى يصبح هو نفسه داعية للشيوعية ، أي أن الهدف هو أن تجعل الشخص يتقبل ما سبق أن رفضه واعتبره باطلاً على أنه الحق ، وأن يرى باطلاً ما سبق أن رآه حقاً .

وإذا كان غسل المخ والتلقين أو التحويل الفكري هي تطورات أو استخدامات حديثة للسيطرة على عقل الانسان - والتحكم في سلوكه ، فهذا الهدف نفسه هو محور وسائل الاتصال بالجماهير جميعاً ، وإن اختلفت هذه الوسائل في طريقة التحقيق ، وفي الدرجة لا في النوع والجوهر .

خامسا: الزاي العام العالمي

تعريف الزاي العام العالمي :

الرأي العام العالمي هو الرأي الذي يتخطى الحدود الوطنية ليوحد بين الأفراد في الأمم المختلفة في شبه اتفاق عام بالنسبة لبعض القضايا الدولية الأساسية على الأقل ، وهذا الاتفاق العام في الرأي ، يعبر عن نفسه على شكل رد فعل تلقائي عالمي ، دون اعتبار للارتباطات الوطنية ، وقد يمتد رد الفعل هذا ليقترن بتوقيع جزاءات على النول المخالفة لهذا الاتفاق .

أي أن ظاهرة الرأي العام العالمي - في نظر بعض المتخصصين في الرأي العام - هي إمتداد لظاهرة الرأي العام الوطني ، وإن مراحل تكوينه هي نفسها المراحل التي يمر بها الرأي العام العالمي .

وإذا كان هذا هو الحال ، فإن واقع الدراسات المتوفرة لا تدلنا على أن هؤلاء قد تجمعوا أوجه الخلاف حول تعاريف الرأي العام الوطني من حيث طريقة التكوين ونوعية الآراء وشدها وتأثيرها ، وغير ذلك من الجوانب العديدة التي تسهم في تحديد اتجاهاته الرئيسية ، ثم مقارنتها بالرأي العام العالمي في إطار اختلاف المصالح والأيديولوجيات واللغات والثقافات ... الخ .

وعلى كل حال فيرى المؤمنون بحقيقة الرأي العام العالمي ، طبقا للتعريف الذي أوردناه ، أنه نوع من الرأي العام الوطني على اتساع العالم كله ... رأي عام يؤدي نفس الوظائف للإنسانية ، ما يؤويه الرأي العام الوطني في المجتمعات الوطنية ، ويفترض في الرأي العام العالمي أنه يتخطى الحدود الوطنية ليوحد أعضاء من مختلف الأمم على اتفاق عام بالنسبة لبعض القضايا الدولية .

أي أنه عندما تقوم حكومة ما بفعل معين على المسرح الدولي ويتعارض هذا

السلوك مع رأي الانسانية فانها ستعارضه ، بون اعتبار للمشاعر الوطنية والارتباطات القومية وستتخذ الانسانية بناء على ذلك موقفا ضد هذه الحكومة ، التي ستجد نفسها في نفس الوضع الذي يجده الفرد الذي يعمل ضد الرأي العام في بلده وبين قومه .. فالرأي العام العالمي سيضطر الحكومة الى أن تتلائم مع معايير أو ينزل بها العقاب لانحرافها عنه .

ومن هنا يقول بعض الخبراء أنه اذا كان هذا هو المعنى الذي يعبر عنه « الرأي العام العالمي » فانه يمكن القول في اطمئنان بأن هذا الرأي العام العالمي ليس له وجود ، وذلك لأنه لا يوجد رأي عام بدون مجتمع متماسك يمكن أن يعمل فيه أعضاؤه وأن يتفاعل أعضاء هذا المجتمع فيه بطريقة متجانسة بالنسبة للمصالح المشتركة وعلى أن تصدر هذه الأعمال عن قيم مشتركة كذلك .

كما أن رد الفعل التلقائي هذا هو أقرب ما يكون إلى رد الفعل العاطفي وليس الرأي القائم على الفهم والادراك الموضوعي .

وخلاصة هذا كله ، أن البناء الفكري الأساسي الذي يعتمد عليه المؤمنون بحقيقة الرأي العام العالمي هو اعتباره امتدادا لظاهرة الرأي العام الوطني ، لذا ينبغي أن نشير الى شروط تحقيق هذا الرأي العام العالمي كما يراها خبراء العلاقات الدولية .

شروط تحقيق الراي العام العالمي :

١ - أن تتوفر لجميع الناس أو لغالبيتهم البيانات والمعلومات الأساسية عن السياسة الدولية وأن يكون هؤلاء الناس مهتمين بالمشاكل الدولية ، وألا يتم التعبير عن وجهة نظر هؤلاء فحسب ، بل أن يتم هذا التعبير بعد وزن وتقييم الجوانب المختلفة لكل قضية .

٢ - أن يكون بإمكاننا التأكيد في أي لحظة من محتوى هذا الرأي العام العالمي ، وأن

يكون بالإمكان كذلك التمييز بين هذا الرأي وبين آراء الأقلية المؤثرة .

٢ - ألا يتصرف الناس في أي بلد بناء على ما يعتبرونه هم حقائق وطنية لا تحتاج الى ايضاح أو انطلاقا من مصالحهم المباشرة ، وذلك حتى يكون حكم هؤلاء الناس عادلا بالنسبة للقضايا الدولية الأساسية .

٤ - أن يعبر هذا الرأي عن شبه اتفاق عام بالنسبة للقضايا الحيوية ، وأن تتخطى الأمم اختلافاتها اذا ووجهت بالمواقف الواضحة التي تثير ردود فعل واحدة عندهم جميعا ، وهذا الافتراض يتضمن كذلك انه لا توجد صعوبة كبيرة في التمييز بين الحق والباطل بالنسبة للقضايا الدولية الخطيرة .

٥ - ألا تعمل الدعاية الدولية ، باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية ، على تعميق الخلافات الأيديولوجية السائدة في وقت معين ، والا تشكل الأخبار وتلون الأحداث بما يتفق مع مصالحها الوطنية وأهدافها القومية .

٦ - أن يتخذ هذا الرأي العام العالمي سبيله الى التطبيق في سياسات الدول ، أي أنه يحمل في طياته نفس قوة التأثير التي يمارسها الرأي العام الوطني في السياسة الداخلية .

ومن الواضح أن جميع هذه الافتراضات والشروط غير واقعية ولا يمكن تطبيقها في عالمنا المعاصر كما هو الآن أو في المستقبل القريب على الأقل .

ساسا: استطلاع الرأي العام وقياسه - كمياً وكيفياً

تحتل عملية استقصاء الرأي العام وقياسه أهمية متزايدة في العصر الحاضر ، إذ تعتبر هذه العملية ، في نظر الكثيرين ، خطوة أساسية في العملية الديمقراطية . وقد كانت هناك في المجتمعات القديمة طرق بسيطة ينقصها الضبط والتقليل يلجأ اليها الحاكمون للتعرف على أحوال الناس .

أما في الوقت الحاضر ، فقد حملت الأنوات والمناهج الأكثر دقة محل الطرق القديمة ، وإن كانت الطرق القديمة لا تزال - بعد تهذيبها - تمثل جانباً لا يمكن الاستغناء عنه كما سنرى في طريقتي الملاحظة والمقابلة ، وقد كانتا في الواقع أقدم الطرق المستخدمة للتعرف على آراء الناس ، وهما حتى الآن من أنجح الطرق الكيفية للتأكد من قوة الاتجاهات ومصدرها وسبل آراء الرأي العام أزاء بعض القضايا التي تعنيه .

واستطلاع الرأي العام واستقصاؤه يكون بطرق كمية وأخرى كيفية ، وهذه الطرق تختلف فيما بينها من حيث وقتها واكتمالها وسهولتها وتكاليفها ، والطرق الكمية هي ما يعبر عنه أحياناً بمناهج الاستفتاء ، أما الطرق الكيفية فلها منهاجان المسح العام وتحليل المضمون ، ويدخل في إطار المسح العام طرق المقابلة والملاحظة والمناقشة الجماعية ، وغيرها من الطرق تختلف أشكالها ودرجة عمقها في قياس الرأي العام ، على نحو ما سنراه تفصيلاً فيما بعد .

أهمية قياسات الرأي العام :

تعتبر قياسات الرأي العام أداة هامة من أدوات البحث في العلوم السياسية والاجتماعية ، فكثيراً ما يتوق الأشخاص الذين يسعون للمناصب العامة الى التعرف على فرص ترشيحهم ونجاحهم للوصول الى هذه المناصب ويعمد هؤلاء الأشخاص الى القيام بعملية قياس الرأي العام أو السعي لدى المختصين للقيام بهذه العملية من أجل التعرف على المسائل الهامة ، وردود فعل الناخبين لحملاتهم الانتخابية ... الخ .

وإذا كانت مراكز بحوث وقياسات الرأي العام قد اشتهرت بنشاطها في التنبؤ بنتائج الانتخابات ، فإن المسؤولين عن هذه المراكز يؤكدون أن ذلك ليس الا واحداً من النشاطات الكثيرة التي تقوم بها هذه المراكز ، بل أن أهمية هذه المراكز تكمن بالدرجة الأولى في التحقيق من الإرادة الشعبية بالنسبة للمسائل السياسية والاجتماعية

والاقتصادية الهامة .

كما بدأ المشرعون ونواب الشعب ، يفيدون من الوسائل الفنية المستخدمة في عملية قياس الرأي العام ، وذلك باكتشاف مشاعر الجماهير بالنسبة للمسائل الهامة أو باظهار اهتمامهم بآراء الجماهير ، أو باعتبار القياس عملية تعليمية في حد ذاتها للناخبين .

كما تلجأ بعض وسائل الاعلام والاتصال الى استخدام الوسائل الفنية لقياس الرأي العام للاحاطة بالأفضل بالنسبة لرغبات الجمهور والتعرف على اتجاهاته .

وأخيراً فلانتم هذه القياسات ولا تقتصر أهميتها على النظم الديمقراطية بل لقد استخدمت دول مثل ألمانيا النازية واليابان خلال الحرب العالمية الثانية - البوليس السري وغيره من الموظفين الحكوميين لتجميع البيانات عن الرأي العام ، وربما كان ذلك لتقرير المدى يقوم الجمهور فيه بالتزامه وطاعته للحكام وبيان درجة نجاح القادة في قيادة الجماهير .. أكثر من أن يكون تجميع هذه البيانات بغرض تعديل سياسة الحكام لتلائم مع رغبات الجمهور .

أولاً: الطرق الكمية في قياس الرأي العام:

تحتاج قياسات الرأي العام الى جهد مضنى كبير قبل وضع النتائج في صورة أرقام أو احصاءات رياضية أو في رسوم بيانية وغيرها .

ولعل من أهم وسائل القياس الكمي لاتجاهات الرأي العام ، وسيلة الاستفتاء أو الاستبيان Questionnaire ويتطلب تطبيق هذه الوسيلة بصورة فعالة المرور بالمراحل الأساسية التالية :

(١) تحديد أهداف البحث ووضع الفروض :

يجب تحديد المسألة أو المشكلة المطلوب الإجابة عليها ، وكذلك وضع الفروض التي تعتبر نقطة الارتكاز الأولى في توجيه البحث والمساعدة في اختيار البيانات والحقائق التي تتصل بهذه المشكلة ذلك لأن التحديد الواضح من شأنه أن يؤدي الى نتائج واضحة . وعادة يبدأ هذا التحديد ببيان عام للمشكلة ، ويتبع ذلك تجريد جميع عناصرها ، لأن ذلك هو الذي يضمن للدراسة أن تجري وقد اشتملت على أكبر قدر من وجهات النظر المتعلقة بها .

وإذا كانت وجهات النظر التي يجب بحثها هذه كثيرة جداً بحيث يصعب تجميعها والسيطرة عليها ، نظرا للموارد المالية المحدودة ، أو لأن البيانات المطلوبة يصعب الحصول عليها ، أو لأنها تحتاج الى وقت طويل لتجميعها ، عندئذ فإن الهدف يجب أن يحدد بالموضوعات التي يمكن تغطيتها .

(٢) رسم خطة متكاملة للدراسة المطلوبة واختيار وسيلة البحث :

فالبحوث يمكن أن تصمم بطرق مختلفة تبعا لأهداف الدراسة فبعض البحوث تحتاج الى مسح مجتمعين مختلفين لمقارنتها ببعضها من حيث نتائج المسح ، وفي الدراسات التي يهتم بقياس التغير في الآراء أو السلوك فإن جماعة من الناس يمكن أن تختار كمستجيبين لهذا البحث ، وهذه الجماعة نفسها يمكن أن تتم معها المقابلات عدة مرات في فترات محددة .

أما بالنسبة لوسائل جمع البيانات اللازمة لاستطلاع الرأي العام فتتخصص عادة في وسيلة التسجيل الذاتي ، وهي التي يقوم بملئها المبحوث نفسه ، سواء بالاتصال الشخصي به ، أو بارسالها بالبريد ، أو نشرها بالصحف ووسائل الاعلام الأخرى .

٣) اختيار العينة

أن اختيار الجماعة التي سيغطيها البحث يعتبر جزءاً أساسياً في تخطيطه والسؤال التالي بعد تحديد الجماعة ؟ موضوع الدراسة هو : هل يمكن أن يشمل البحث الاتصال مع كل عضو في هذه الجماعة ؟ من الواضح أن الأمر ممكن إذا أريد مقابلة المستخدمين في مؤسسة من المؤسسات مثلاً ، لكن الأمر يصبح مستحيلاً إذا كانت دراسة الرأي العام تتصل بجماعة تغطي سكان البلد جميعاً .

وعلى ذلك فيجب أن يعتمد البحث على عينة من الجماعة بحيث تكون هذه العينة ممثلة لكل الناس الذين يتطلب البحث معرفة آرائهم ، أي أن تكون الجماعة ممثلة لكل الفئات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية التي تكون المجتمع المحلي موضوع الدراسة ، ومن ناحية أخرى فإن حجم العينة يجب أن يتحدد بدرجة يمكن معها تحمل تكاليف الحصول عليها .

٤) كتابة الاستبيان :

ان تصميم استمارة الاستفتاء من أهم الأمور في بحوث الرأي العام ، وهناك بعض القواعد الأساسية التي ينبغي مراعاتها في تصميم الاستمارة واعداد الأسئلة كمايلي :

أ - وضوح الأسئلة وبساطتها حتى لا يساء فهمها ، فلا ينبغي مثلاً استخدام الكلمات الغامضة وذات المعاني المتعددة ، بل يجب إستخدام الكلمات الواضحة البسيطة حتى يفهمها أقل الناس حظاً من التعليم .

ب) يجب أن يتجنب الكاتب الإشارة الى أفكار أو سياسات معينة أو شخصيات بعينها الا اذا تنكد أن المستجيبين لأستلته يعرفون هذه الأشياء تمام المعرفة

جـ) يجب أن يكون السؤال قصيراً حتى يسهل فهمه على وجه السرعة ، فاذا

احتوى السؤال على جملتين طويلتين أو ثلاث ، فإن المستجيب سيتنسى غالباً الجزء الأول من السؤال وسيجيب فقط على الكلمات الأخيرة من السؤال، وعلى ذلك فهو يستجيب فقط للجزء الأخير من السؤال .

د - يجب تحاشي الأسئلة التي تشمل على وقائع شخصية أو محرّجة .

هـ - يجب أن يركز السؤال على فكرة واحدة .

و - ينبغي عدم استعمال الكلمات العاطفية أو ما يسمى بكلمات التأثير والشهرة لأن هذه الكلمات سوف تؤثر على نوعية واتجاه الإجابة على السؤال فمثلاً ربط اسم زعيم مشهور بسؤال معين عن سياسة مقترحة سيزيد من نسبة الاستجابات التي تؤيد هذه السياسة المقترحة ، أما إذا صيغ السؤال شاملاً للآلآل الأفكار والموضوعات المطلوبة دون ربطها أو الصاقها بالأسماء الشهيرة أو العاطفية لآختلفت نوعية واتجاه الإجابة ، والأسئلة التي تحتوي على كلمات عاطفية من أمثلتها السؤال الآتي : < هل تعتقد أن على حصر أن ترسل الطعام للآجئين الذين يتضورون جوعاً في لبنان > فلو صيغ السؤال دون الوصف العاطفي (الذين يتضورون جوعاً) لتغيرت الاستجابات وهكذا .

ز - وأخيراً ، يجب وضع التعليمات الخاصة بملء استمارة الاستبيان كدليل أمام القائم بهذا العمل .

5 (تحليل النتائج وتبويبها وكتابة التقارير :

عندما تملأ استمارات الاستبيان ترسل إلى مكتب مركزي حيث يتولى الجهاز المشرف على البحث ترتيب وتجميع الإجابات بطريقة تلخص نتائج البحث وتقدمها بشكل مفهوم، وأسمال الطرق هي حساب وتكوين الإجابات بالنسبة لكل سؤال حتى يمكننا الحصول على نتيجة رقمية.

ثانياً : الطرق الكيفية في قياس الرأي العام :

تهدف قياسات الرأي العام الكمية ، كما لاستفتاء ، إلى قياس الاتجاهات الظاهرة لعينة ممثلة للجمهور حيث تتحدد نسبة توزيع الاتجاهات المختلفة بين هذا الجمهور، وما تحققه هذه القياسات فى الاتساع الكمي نفقده فى الكيفية والشدة والعمق، لذه فإن الطرق الكيفية تستخدم للكشف عن مدى قوة اتجاهات الرأي العام، فتستخدم طريقة المسح مثلاً للتعرف على الاتجاهات الظاهرة والكاملة ؟ ، نظراً لأن طريقة المسح تشمل وسيلقى المقابلة والملاحظة، أى مقابلة الناس ومحادثتهم وملاحظة سلوكهم بصفة مباشرة على اختلاف أشكال هذا السلوك ووسيلة التعبير.

كما تتضمن طريقة تحليل المضمون تحليل ما يصدر عن مجتمع معين من وسائل النشر والدعاية والإعلام ، والتي يمكن اعتبارها معبرة إلى حد كبير عن اتجاهات المجتمع .

وفيما يلي توضيح لهذه الوسائل :

١- طريقة المقابلة :

تمثل طريقة المقابلة التبادل اللفظي وجهاً لوجه بين المقابل والمستجوب وذلك للحصول على المعلومات أو الآراء التي تعبر عن الاتجاهات ووجهات النظر الخاصة بالمسائل التي تشغل بال الرأي العام.

وهناك بعض المبادئ التي يمكن مراعاتها فى أثناء المقابلة وتتلخص فى :

- ١- كسب ثقة الشخص الذى تجرى معه المحادثة لضمان تعاونه فى الرد على الأسئلة.
- ٢- وضوح الأسئلة حتى تشجع المستجوب على أن يعبر عن اتجاهاته بحرية تامة ومن الضروري أيضاً أن يسيطر المقابل على المناقشة حتى لا يخرج المستجوب عن الموضوع.

- ٣- يجب أن تتم المقابلة فى وقت ملائم ، وألا تكون فى حضور أشخاص آخرين قد يتدخلون فى الإجابة، أو قد يتخرج المستجوب فى التعبير عن رأيه بصراحة أمامهم

٤- من الأفضل أن يختار الشخص الذى يقوم بإجراء المقابلة اختياراً سليماً حيث يميل الأشخاص عادة إلى الإجابة بصراحة أكثر على الأسئلة التى يلقونها عليهم .
أشخاص آخرون من نفس طبقتهم أو جماعتهم .

ب - طريقة الملاحظة :

وهى عملية استطلاع غير مباشر للرأى ، فهى أقرب إلى الأسلوب العلمى التجريبى، وهذه الطريقة تعتمد على ملاحظة الانفعالات والتصرفات والحركات والإشارات وغير ذلك مما يؤدى معنى ، وهى تتم بالتدوين السريع والتسجيل الأمين للرأى وللأسلوب الذى يستخدم فى التعبير عن ملاحظاته .
والذين يقومون باستطلاع الرأى بطريقة الملاحظة يتصلون مباشرة بالناس فى أماكن العمل والالتقاء كالنوادي والمقاهى والسينما والمساجد والكنائس والقطارات وغيرها .

وتكتب البيانات ثم تتولى جهة استطلاع الرأى العام فحصها وتبويبها واستخلاص نتائجها ، ويجب ألا يكون التدوين فى وقت بعيد عن وقت إجراء الملاحظة ذاتها .
وتزداد قيمة الملاحظة كطريقة من طرق البحث فى الحالات التى يزيد فيها احتمال مقاومة الأفراد لما يوجه لهم من أسئلة ، أو عدم تعاونهم مع الباحث أثناء المقابلة .
ويلاحظ أن تكاليف طريقة الملاحظة أقل من تكاليف غير هامن الأساليب .

ج- طريقة تحليل المضمون :

وتستخدم طريقة تحليل المضمون لخدمة أغراض كثيرة أهمها : التعرف على اتجاهات الرأى العام الأجنبى، أى التعرف على الرأى العام فى دولة معينة تجاه مسألة تتعلق بنبوة أخرى ، وذلك لأنه من العسير القيام بطريقة الاستفتاء ، أو المسح للتعرف على هذه الاتجاهات .

وتتم عملية التحليل المذكورة بناء على دراسة المواد التى تقدمها النصحف والإذاعة المسموعة أو المرئية والكتب والنشرات التى تتصل بموضوع معين . كما تفيد طريقة

تحليل المضمون في التعرف على المفاهيم التي استقرت في مجتمع معين والتي يمكن أن تكون أساساً هي موقف الدولة السياسي في المجال الداخلي أو الخارجي.

د- نقد وتقييم قياسات الرأي العام:

لقد وجه كثير من النقد لهذه القياسات ، ويدور بعض هذا النقد حول النقاط الآتية

١- أن معظم البيانات التي تقدمها لهذه القياسات محدودة القيمة ، نظراً لأنها تمثل التقييم الكمي لا الكيفي لأراء الأفراد ، ولا تدلنا هذه البيانات عادة على درجة شدة وعمق وثبات أراء الأفراد وكيفية تكوينها ، ولا على درجة تأثيرها على السياسة العامة الرسمية .

٢- أنه وإن كانت هناك جهود علمية تبذل لاختيار العينة اختياراً سليماً على قدر المستطاع ، وذلك لتمثل العينة أراء المجتمع موضوع الدراسة تمثيلاً صحيحاً إلا أن هناك احتمالاً كبيراً في أن تكون هذه الأراء التي يتم قياسها بالعينة ، غير ممثلة لوجهات نظر أولئك الذين لهم التأثير الفعلي على مجريات الأمور .

٣- أن المقاييل العابرة التي يراد بها تسجيل أراء الأشخاص - تكشف عن معلومات قليلة جداً ، فلا ينبغي الاعتماد عليها في تحليل واكتشاف اتجاهات الرأي العام ، فضلاً عن احتمال تحيز المقابل ، أو عدم اكتمال الأسئلة وحسن صياغتها أو عدم أمانة وبقة وضوح لإجابات المتسجيبين ، وأخيراً فلابد من ربط للبيانات المجمعة بالفرض الذي جمعت لخدمته وبالظروف التي يتم فيها عمل المسح أو القياس ، وهذا ما لا يتحقق دائماً في هذه القياسات .

٤- أن قياسات الرأي العام مازالت بعيدة عن الدقة العلمية في الثبات والتتبع ، ومن هنا فإنه لا يمكن الثقة في نتائجها ولا الاعتماد عليها بصورة كبيرة في الاستدلال على الاتجاهات المحتملة في تطوير بعض الظواهر أو السياسات .

٥- يركز بعض الناقدين على مخاطر الخداع والاحتيال في استخدام قياسات الرأي العام ، فهذه القياسات يمكن أن يتم بغير شك لخدمة أغراض الدعاية أو الإعلان ،

كما يمكن أن يتم اختيار الأسئلة لإظهار واستنتاج استجابات معينة ، كما أن النتائج يمكن أن يتم تعديلها وملاءمتها وتطويعها وتفسيرها لخدمة أهداف معينة، وفي أحيان كثيرة تذايع النتائج المرغوب إذاعتها فقط وتحجب النتائج غير المرغوبة ، وهكذا .

أى أن عملية قياس الرأى تتعرض لكثير من الأخطار والتشويه المتعمد وغير المتعمد ، ومن أجل ذلك ، وكما يقال ، فإنه ينبغى أولاً حل مشكلة آداب المهنة وأخلاقياتها قبل أن نطمئن على عدم تشويه تلك القياسات.

الفصل الخامس

تكامل منهجية البحث السياسي والاعلامي

توطئة :

ان اصطلاح System Politique فى الغرب يقابله فى العربية « النسق السياسى » بما يوحى إليه ذلك من فكرة الانتظام الالى « الميكانيكى » فى ميكانيكا السياسة ، أى تلك تصور الحالة التى تسير عليها المؤسسات السياسية - كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق - ليس من خلال القواعد الدستورية - وإنما من خلال مدى تأثيرها بالقوى الاجتماعية الفعلية . ويرى الدكتور محمد طه بدوى ان قوى الواقع الاجتماعى هى بمثابة المحرك للمؤسسات السياسية بما يتوافر لهذا القوى من السلطة العليا فى الجماعة والتى تؤثر فى الواقع وتحركه وسوف نتعرض فى تفصيل غير قليل لشرح اطلاحات مثل « الضبط » ، « التحكم الالى » ديناميكية النظام السياسى أى بما يتسم به النظام بشأن العلاقات بين مؤسساته الرسمية والقوى الاجتماعية من آليه « ديناميكية » حيث اقتبس سب فارما - وهو عالم السياسة الهندى الذى ذاعت بحوثه ودراساته فى التحليل السياسى المعاصر من ثنايا تجاربه واتصالاته باقطاب علماء النظرية السياسية المعاصرين أمثال مايكل أو كشيوط وكارل بوير وأشفيا برلين ، والعديد من الباحثين الذين غلبت على كتاباتهم ومناقشاتهم فى شرح النظرية العامة للمعرفة السياسية بمفهومها الكلاسيكى غير ان فارما بذل جهداً مضنيا لتفسير آراء السلوكيين محاولا التوفيق بين المنهجين بعين ناقدة ، ولس ظهور علم السياسة فى ثوب جديد ، وضيق الهوة بين تعارض الآراء حول تنظيم السياسة فى مؤاممة وتنسيق بين

الحقائق والقيم والاحاسيس والدوافع من ثانيا تحليل نقدي رافع لأراء ديفيد إيستون وهارولد لاسويل وكابلان ودويتش وسيمون وأبتر والموند وآخرين .

استحداث استخدام النماذج والمحاكاة :

يقصد بالنموذج بناء فكري يمكن أن يمثل المواقف الاجتماعية والمادية ، ويمكن أن تكون هذه المواقف حقيقية أو افتراضية . وهكذا فإن النموذج يعبر عن المثل الاعلى المراد تحقيقه ، أو النمط الذي يرجى اتباعه . وقد أنشأ أفلاطون ، على طريقته ، نموذجا لدولة مثالية ، كما اعطانا أرسطو نماذج لدساتير يمكن أن تلائم مختلف المجتمعات في مراحل مختلفة من النمو ، ولكن عندما نستخدم المصطلح في النظرية السياسية الحديثة ، فإننا نحاول أن نبعد عنه دلائل القيم الاجتماعية . واننا نعامل النماذج كبنيات فكرية عادية أو أطر ذات طبيعة صارمة ، يمكن أن تساعدنا في تنظيم مجريات تفكيرنا الأساسية وفي توجيه أبحاثنا . وقد يشمل النموذج على العديد من التقسيمات ، والفروض ، والمسلمات والمفاهيم التي تساعد تصنيف البيانات التي تقوم بجمعها خلال البحث ، ثم نحلل البيانات المرتبة ونحدد العلاقة بين مجموعة من البيانات وأخري ، وقد يمكن التعبير عن النموذج بالكلام أو الجداول أو الرسوم ، وثمة تطور نسبي حيث ظهر في العلوم الاجتماعية يتعلق بالنمو المتزايد في استخدام النماذج الرياضية . والنموذج الجيد ، سواء كان رياضيا أو غير ذلك ، هو الذي يساعدنا على فهم الظاهرة التي نكون بصدها . وإذا لم يساعدنا النموذج ، فإنه يتهم رفضه ، أو تغييره ، أو إعادة صياغته وتأسيسا - على ذلك - فإنه يمكن اعتبار النموذج صالحا ، لا لانه يمثل الحقيقة تمثيلا صادقا - وهذا شيء نادر الحدوث - ولكن لكونه قادراً على اقتراح أساليب وطرق مختلفة لدراسة المشكلة أو توفير تبصيرات نافعة .

والمحاكاة Simulation عبارة عن محاولة لأختبار المظاهر المختارة من النظام ، سواء كان ذلك في معمل أو موقف تجريبي ، وسواء كانت هذه المظاهر حقيقة أو

افتراضية ، ولكن السلوك السياسي ظاهرة شديدة التعقيد في كل الظروف ، فلا يمكن محاكاته . الا في مواقف متعلقة بجماعات صغيرة ، ومن ثم يجب تبسيطه أو تخفيضه من أجل امكانية محاكاته ، ويمقتضى ذلك النظام ، قامت محاولة لترجمة موقف تخليبي يشارك فيه البشر ويتقمصون أدوارا مختلفة ويحاولون أن يتصرفوا تجاه موقف معين كما يتصرف المسؤولون الحقيقيون . وان المواقف المختارة تتعلق بنظرية القرار . أو تحركات الجماعة . ولا يتحتم أن تتم المحاكاة دائما بمساعدة أشخاص حقيقيين . إذ يمكن تجربتها بمساعدة العقول الالكترونية كذلك . والنشاط الالكتروني ذات الملامح الخاصة . وتتعلق المحاكاة بينية الانسان التي تغذى بالمعلومات الضرورية ، وبعض المحاكاة توجد في شاي العمل البشري لذا اقتصرت المحاكاة على البشر . فيمكن أن تترك بعض الأنوار بدون تحديد ، ولكن في حالة استخدام الكمبيوتر ، فإنه يجب تحديد المتغيرات المتعلقة بالموضوع وكذا قواعد القرار ، تحديداً مفصلاً دقيقاً . والمحاكاة لا تختلف كثيراً عن النموذج ، على الرغم أنه قد يصعب مضاهاتها بنموذج شكلي اذا ما كان يشتمل على عناصر حقيقية . ومن جهة أخرى ، فإنه اذا ما نفذت المحاكاة تنفيذا كاملاً بواسطة الكمبيوتر ، فلا يوجد ما يمكن تمييزه عن النموذج . إن استخدام النماذج الشككية ، والمحاكاة والبنىات الرياضية في البحث الساسي في ازدياد مستمر ، فقد أصبحت أعمال هانز سببر ، هارولد جويتزكو ، ريتشارد برودي ، لئونل بلو مفيد وأخريين جزءاً مهماً من الأدب المتعلق بهذا الموضوع . واذا ما استخدمت المحاكاة كأداة بحث ، فإنها تسمح بمعالجة المتغيرات ، على أساس تجريبي ، في موقف محكوم ، وقد استخدمت المحاكاة بدرجة محددة في صياغة السياسة كوسيلة لاقتراح بدائل سياسية ممكنة ونتائجها ، ولكن لازال الوقت مبكراً لكي نحكم عما إذا كان يمكن أن يتطور إلى إختبار موثوق لاختبار وصياغة النظريات

إن الدافع الأساسي لاستخدام التماذج الشككية ، والمحللكة ، والبنيات الرياضية في علم السياسة ، على أي حال ، قد انتقل للسياسة من علم الاقتصاد حيث ظهر كامتداد منطقي لاستخدام مفهوم عالم الاقتصاد . وقد قام علماء الاقتصاد ، أو علماء الاقتصاد وعلماء السياسة ، بتطبيق الرياضيات على علم السياسة بشكل نوعي . من خلال جهود روبرت داهل ، وهو عالم سياسة وتشارلز لندبلوم ، وهو عالم اقتصاد ، يعمل نموذج اقتصادي لصنع القرار السياسي ، كما أن أنتوني داونس . عالم الاقتصاد ، قد أعد نموذج السياسة الديمقراطية الشهير أما هيربرت سيمون الذي تلقى تدريباً رسمياً على الرياضيات فقد ابتكر نموذجاً في السلوك الإداري . ومن بين هذه الأعمال ، يستطيع المرء أن يلتقط كتاب أنتوني داونس « نظرية اقتصادية في الديمقراطية » كمثال جيد يوضح كلا من مميزات وحدود المدخل . وعالم اقتصاد ، استطاع داونس بسهولة أن يبدا من الفرض الأساسي أن العاملين أو العناصر العاملة تكون منطقية . وفي الحقيقة ، حاول داونس أن ينقل مفهوم رجل الاقتصاد عن « الرجل العاقل » إلى المجال السياسي . وقد وافق على اعتبار البيئة ديمقراطية إذا كانت تتمتع بالخواص المعروفة للنظام الديمقراطي الحديث مثل حكومة الحزب الواحد أو الحكومة الائتلافية . والانتخابات النووية . حق التصويت للبالغين . صوت واحد لكل رجل . إشراف الأحزاب على الانتخابات . حكومة الأغلبية ... الخ . وقد توقع داونس أن يتصرف الأفراد والجماعات بطريقة محددة . كان يرى أن الأحزاب السياسية ، عبارة عن جماعات من الأشخاص تبحث عن وظيفة من خلال الانتخابات ويتفقون تماماً على أهدافهم وأن الهدف كان الحصول على السلطة . أو إعادة انتخاب القائمين في السلطة . وقد كان مفترضاً أن كل شخص عاقل وأناني في نفس الوقت وأن كل أعضاء الأحزاب السياسية يسعون للسلطة لأغراض أنانية وليس لأغراض تتسق ومصالح الغير . وإذا حققوا أي شيء المصالح العام . فيمكن التفاوضي عنه كنتاج جانبي عارض لمتابعة المرء لأغراضه الأنانية . وحيث أن صاحب الصوت الفرد كذلك ، يتصرف

بمنطق كما تفعل الأحزاب السياسية ، لتحقيق أهدافه الذاتية فإنه يعرف أنه لا يوجد حزب من الأحزاب يفى بوعده . وهذا يبعث عنصراً من الشك في الانتخابات ، مما يؤدي الى التنافس على الفوز ، وعناصر المواصلة والدعاية ، وحتى اعتماد على المبادئ والايديولوجيات من جانب الأحزاب السياسية التي تتولى الاشراف على الانتخابات . وما يحاول داوونس أن يفعله هو أن يدخل ملاحظات شائعة في النظام الرياضي ، برغم أنه لا يمكن انكار أن عددا من المشاكل الرئيسية قد أبرزت في العملية التي يمكن أن يجري عليها مزيد من البحث ، وقد أصبح نموذج داوونس مرشدا لعدد من الدراسات في العلوم السياسية في العقود الماضية حيث يفضل أن تسبق مناقشة بعض النماذج المحددة والنظريات المبنية على النماذج ببعض الملاحظات الآتية :

أولاً: صعوبة عمل نماذج رياضية في علم السياسة :

هناك مشكلة عمل نماذج منطقية أو رياضية في عالم السياسة وكذا بعض المصاعب المتعلقة بها . ولكي ينجز نموذج منطقي أو رياضي فإن هذه مهمة عالم الرياضة أو عالم المنطق، وكل ما يستطيع عالم الاجتماع عمله هو أن يحاول تطبيق هذه النماذج في صورة استقصاء . وإذا ما أراد عالم السياسة أن يصيغ نموذجاً . فإنه يكون في الواقع كمن يحاول أن يقوم بمهمة عالم الرياضة أو عالم المنطق . وهنا أيضاً ، كما حدث في علم الاحصاء في وقت ما ، تنور مسألة التدريب المطلوب . وإذا ما طبقت النماذج الرياضية على الدراسات السياسية . فإن أول سؤال يثور هو أن يكون النموذج ملائماً للاستقصاء المقصود ، ولكن من يقرر مسألة الملاءمة ؟ هل يلجأ عالم السياسة لعالم الرياضة البحتة لكل يطور له النموذج المناسب . أم يقوم بنفسه بغرس المهارة اللازمة لصياغة النماذج الرياضية ؟ وإذا ما لجأ لعالم الرياضة ، فهل ينتظر من علم الرياضة أن يحسم مسألة ملاءمة النموذج لدراسة سياسية معينة ؟ وإذا توقعنا أن

يكون عالم الرياضة قادرا على تقرير ملائمة النموذج للدراسات السياسية ، وأن عالم السياسة يكون في موقف يسمح له بصياغة نماذج رياضية بالغة التعقيد ، أفلا نكون نفس الرجل ؟ غير أنه توجد العديد من الصعوبات امام ذلك وأهمها صعوبة احتمال تنطق بصياغة تننبأ بدرجة عالية من الكفاءة في مجالين مختلفين من مجالات الاستقصاء من النماذج الرياضية من جانب علماء السياسة .

ثانياً: صعوبة تطبيق النموذج الرياضي على الظواهر السياسية :

هناك صعوبة تطبيق النموذج المنطقي أو الرياضي الشكلي على الظواهر السياسية المجردة . فالنموذج اما يكون بناءً متسقاً متكاملًا يرتفع عضوياً من علم الرياضة أو بناءً منطقياً يصاغ لأغراض خاصة . ولكن مهما كانت طبيعة النموذج، فان تطبيقه يرتبط بصعوبات موجودة ، صعوبات تتعلق بالطريقة وصعوبات فعلية .

ولا يقتصر معنى التطبيق على مجرد وضع البيانات في مجموعة من التصنيفات التي يعرضها الباحث لكي تعطي مجموعة من العلاقات المنطقية . وفي مجرد صياغة النماذج ومعالجتها . حيث يعتمد التطبيق الصحيح للنموذج على النهاية حيث يكون للاستقصاء السياسي غرض ما وهذا الفرض بالتحديد ليس الاستقصاء السياسي على (أ) خواص النموذج و(ب) نوع البيانات التي تم جمعها . ولكن فوق كل ذلك ، على (ج) الفرض من الاستقصاء . وهناك عدة طرق لتطبيق النموذج وقد لا يكون ممكناً لكل منها أن يخدم نفس الغرض بنفس الدرجة

ثالثاً: صعوبات تتعلق بالاساليب المستخدمة :

وحتى لو استعملنا صياغة وتطبيق النموذج على الاستقصاءات السياسية ، فان عددا من الصعوبات العملية والصعوبات المتعلقة بالاسلوب تظهر ، وقد يكون ممكناً أن تستخدم الاساليب الرياضية والمنطقية في تناول العلاقات المتداخلة بين أشياء محددة ،

تتصرف بطرق محددة - ومن ثم فإن قوة الأسلوب تعتمد على النقة التي يحدد بها السلوك . ولكن ذلك قد لا يكون ممكنا في البحوث السياسية . وهناك خلاف أساسي في المخل بين استخدام عالم الرياضيات لهذا النموذج واستخدام العالم الاجتماعي لنفس النموذج فعالم الرياضيات يبحث عن بناء جيد : « هل هو نموذج جيد » ؟ ، - وتعتمد اجابته على المعايير المستخدمة في مجاله لتحديد النماذج . ولكن في العلوم الاجتماعية يكون السؤال الرئيسي : « هل هذا النموذج ملائم للفرض » وتكون معايير هذا السؤال ما اذا كان النموذج سيحقق الفرض الذي يدور بخلد عالم الاجتماع . واذا كان كذلك ، فلاي مدى ، ان الفرض من الاستطلاع هو المحدد الاساسي لقيمة أي نموذج معين في العلوم الاجتماعية . فالنموذج في العلوم الاجتماعية يجب أن يكون مرتبطا بالاحوال التجريبية . ولاستخدام النموذج استخداما نافعا ينبغي أن يكون عالم الاجتماع متمكنا من (١) خواص النموذج بالاضافة الى (٢) الاحوال التجريبية التي يطبق عليها النموذج . وان ملائمة النموذج للفرض الذي يطبق عليه أهم بالنسبة لعلم الاجتماع من تعقيد النموذج .

رابعا: النموذج الشكلي ليس بديلا عن النظرية :

نعود ونسأل . لأي مدى يمكن أن يكون استخدام النماذج الشكلية مفيدا لفهم العمليات السياسية ، والنموذج الشكلي ليس بديلا عن النظرية ، فليس من وظيفة النموذج ان يشرح أو يقيم . فتلك وظيفة النظرية وكل ما يمكن أن يؤديه النموذج الشكلي هو أن يساعد في عملية التفسير والتقييم . ويقترح الطرق التي تتفاعل العناصر عن طريقها . واذا ما انقصت الأسئلة التجريبية لتصبح مصطلحات تعطيها شكلية ، فان نفس العملية التي تؤدي لذلك تساعد على توضيح المشكلة لدرجة معينة . وفي الحالات التي يتعذر فيها التجريب - ومعظم حالات الاستقصاء السياسي من هذا القبيل - فان النموذج قد تساعد في اختبار الفروض على اقل تقدير لدرجة معينة لذلك.

وأخيراً . تستطيع النماذج أن تقوم بدور في عملية التنبؤ - وهو الدور الذي قامت به بنجاح في علم الاقتصاد وفي علم السياسة أحياناً كما في دراسات الانتخابات - اذا كانت لا تصلح للتفسير . وهذا المعنى المعنى المحدود ، فان صياغة وتطبيق النماذج قد يكون نافعا . ولكن يجب الا ننسى أن الاعتماد على النماذج بشكل كبير وزيادة التأكيد على أهمية الرموز والشكل المنطقي قد يكون ضارا اذا ما أهمل المحتوى أو المعنى .

المؤسسات السياسية :

هي مجموعة القواعد التي تنظم سلطة الامر في المجتمع عضويا ووظيفيا، وبمعنى أبسط فان المؤسسة هي منظمة بشرية ، أي مجموعة من أعضاء يقدمون بمجموعة من الوظائف ، ويرى الدكتور محمد طه بدوي عالم السياسة الذائع الصيت في العالم العربي - أن النظام السياسي بمعنى المؤسسات القائمة في مجتمع ما ، يقع في عالم التنظيم الدستوري أو ما يسمى بـ « الفن الدستوري » وليس من شأن علم السياسة .

ان لكل مجتمع سياسي تقاليده واعرافه بشأن وسائل تعيين الحاكمين وممارستهم للسلطة - مدونة أو غير مدونة - من ثنايا الدستور ودراسته تتعلق بالقانون الدستوري بمنهجه النمطي .

واصطلاح المؤسسات السياسية مرتبط بواقع المجتمع الحضاري والثقافي والروحي والذي يشكل شخصيته ، وتأسساً على ذلك فان دلالة المؤسسات السياسية لارتبطت بالعلم Science إلا من ثنايا ارتباطها بالواقع الاجتماعي المادي «الحضاري» والمعنى « الثقافي الروحي » .

فالمؤسسات السياسية لدولتها ، لانتطوى على دلالة علمية ، وتمكن حقيقتها في علاقتها بالبيئة « العناصر الحضارية والثقافية والروحية » . وعلم السياسة يتمثل في تفسير المؤسسات السياسية تفسيراً علمياً ، ولا يمكن فهم المؤسسات السياسية للنظم الغربية الا من ثنايا ربط هياكلها العضوية والوظيفية بالايديولوجية القائمة والظروف

التاريخية والمقومات الحضارية والثقافية وفي هذا السياق يسعى علم السياسة عن طريق الملاحظة والمقارنة - إلى تصنيف المؤسسات السياسية في مجموعة متجانسة في ضوء اختلاف الحضارات والثقافات ويعد - فإن النظم الساسية اما أنها تعنى المؤسسات السياسية بالمعنى السابق ، وهنا تقع دراستها في الاطار الدستوري ، أو تعنى ارتباطها بالوعاء الاجتماعى القائم ماديا ومعنويا - حضاريا وثقافيا ، وهى هنا تقع في تورة اهتمام علم السياسة من ثنايا الملاحظة والمقارنة والافتراض العلمى الذى يعبر عن الارتباط بنموذج معين للمؤسسات السياسية وبين نوعية حضارية وثقافية معينة بما يعنيه ذلك من مؤشرات ومقومات المجتمع فى واقعه الثقافى والحضارى .

نظرية الاتصالات

فى إطار التمسك بالتقليد فى علم السياسة الحديث - التقليد الذى يسمح باستعارة مبادئ وأطر مرجعية من مختلف الانظمة الاخرى - فقد طور عدد من الكتاب وخصوصاً كارل ويوتش Deutesh مدخلاً جديداً فى التحليل السياسى فى ضوء نظرية الاتصالات وعلم الضبط Sybernetics ونظرية الاتصالات ، كما تسمى ، تنظر الى مهمة الحكومة السياسية بمعنى أنها عملية تحريك وتنسيق الجهود البشرية لتحقيق مجموعة من الاهداف .

ومن خلال هذا الاطار العام ، ينظر الى القرار على أنه الصيغة الرئيسية التي تعبر عنها هذه العملية عن نفسها . وقد يوضح في نفس الوقت أن نظرية الاتصالات أو مدخل الاتصالات يهتم أكثر بصناعة القرار بالمقابلة بالنتائج الفعلية للقرارات ، ويتمثل ذلك في التمسك بنموذج علم الضبط الذي يعلق أهمية كبيرة على عمليات التحريك والتنسيق أكثر من النتيجة . وحقيقة أن التأكيد ينصب على عملية التحريك تلك . فإن ذلك يعتبر عاملاً مساعداً للحركة بمعنى أن المدخل يهتم بمشاكل الحركة . وإن تدفق المعلومات الذي يربط التحريك بالحركة . يشكل الوحدة الرئيسية للتحليل .

وتؤكد نظرية الاتصالات على النماذج الفاعلة التي تستخدم في مجال الهندسة .
وفي الحقيقة ، تبدأ المناقشة لنظرية الاتصالات بالتمييز بين هندسة الاتصالات وهندسة
القوى . ففي هندسة القوى . كما يوضح دويتس ، تكون التغييرات نسبية تقريبا مع
الطاقة المحولة .

وفي هندسة الاتصالات . من جهة أخرى . فإن تحويل كمية صغيرة من الطاقة في
نمط معتمد نسبيا يمكن أن يحدث تغييرا كبيرا في « المستقبل » « للرسالة » ، وهي
تغيرات لا تعتبر متناسبة بأي شكل مع كمية الطاقة المنطقية . وتؤكد نظرية الاتصالات
على التغيير . ويحدث التغيير عن طريق الطاقة . ولكن المعلومات هي التي تحدث
التغيير في المستقبل المناسب والتي يمكن مقارنتها بالمعلومات اللازمة لتحويل البندقية
نحو هدف معين . وعلى هذا ، فليس الشيء الهام هو كمية الطاقة اللازمة لصل
الإشارة ولكن العمل الناتج وعلاقته بالجهاز البديل المتاح لقناة الاتصال التي تستخدم
لنقل المعلومات . وقد عرف دويتس المعلومات بأنها توزيع منمط أو علاقة منمطة بين
الأحداث . ويشهد بالتصوير والتليفزيون حيث يكون ضوء الشمس والحاسية على
الشريحة الفوتوغرافية في حالة ما أو الرقعات الكهربائية في الكامل ، وموجات وشاشة
التليفزيون في الحالة الأخرى هي التي تشكل قناة الاتصال .

المفاهيم الرئيسية للنظرية

(ولا: الحكومة جهاز لصنع القرارات :

تعامل نظرية الاتصالات الحكومة على أنها جهاز لصنع القرارات المبنية على
تدفق المعلومات . ويمكن أن يفهم ذلك بطريقة أفضل بمحاولة التعرف على بعض
المفاهيم الرئيسية للنظرية . وفي الأساس يوجد نوعان من المفاهيم : (١) مفاهيم تتعلق
بالبنيات العامة و (٢) مفاهيم تركز على تدفقات وعمليات مختلفة . وبالنسبة للمفهوم
الأول ، حاول دويتس أن يطور نموذجا للطريقة التي تؤدي بها البنيات المختلفة وظيقتها

. وفي البداية ، فإن هناك مستقبليين أو نظامي استقبال. هذه الأنظمة المستقبلية تتلقى المعلومات من البيئة . المحلية والخارجية على السواء . والموضوع . على أي حال ، ليس بهذه البساطة فإن فكرة الاستقبال تشمل وظائف عديدة ، فيما بعد التلقي البسيط – مثل عمليات الفرز ، اختيار المعلومات ، ومعالجة البيانات ، الخ ، بالإضافة إلى تطوير معظم الأنظمة لمجموعة من القواعد العملية المحددة لمعالجة سبل المعلومات الواردة . ومن خلال جهاز صنع القرار ، تعالج المعلومات ويتم العمل عليها بواسطة بنيات تمثل الذاكرة . وتعقيدات القيمة والمراكز التي تهتم بصناعة القرارات الفعلية . وتقوم البنية التي تمثل الذاكرة بربط التدفق الوارد للمعلومات بالخبرات السابقة الملائمة التي تتعلق بكل من العمليات والنتائج . وتميل تعقيدات القيم Value Complex لربط الامكانيات بالافضليات . وعندئذ نصل الى مرحلة اتخاذ القرار . ولكن البنية العاملة لم تستد بعد بأي شكل . فهناك عدد آخر من البنيات – في الحقيقة ، قد تكون من البنيات بقدر ما يستطيع المرء أن يتخيل ، تكون مسؤولة عن تنفيذ القرارات التي اتخذت بالفعل على مستوى اتخاذ القرار – ولا تزال توجد بنيات أخرى تغذى بالمعلومات المتعلقة بالاداء تغذية راجعة في الجهاز – والتي تأخذ شكل مدخل خام Fresh in put ثم تبدأ العملية المنظمة الشاملة من جديد. والقسم الثاني من المفاهيم ، المتعلق بالتدفقات والعمليات . يعتبر أكثر أهمية تأسيسا على ماسبق .

ثانياً: المعلومات تشكل شبكة اتصالات:

ان المعلومات التي تصبح « مجموعة نمطية من تدفقات المعلومات » هي التي تشكل مع بعضها شبكة اتصالات ، وهناك أنواعاً عديدة من المفاهيم الأخرى – خاصة القنوات مثل الاحمال ، وسعة الاحمال . وتتحدد سعة التحميل بعدد وأنواع القنوات المتاحة لتدفق المعلومات بينما يرتبط الحمل بالوارد الكلي من المعلومات في أي وقت محدد .

وفي الأنظمة السياسية ، تختلف الاحمال اختلافا جوهريا بمرور الوقت . كما تختلف اختلافا بينا في النوعية . ويحدد نويتش عددا من العوامل الاخرى التي ترتبط بسمعة الاحمال ارتباطا وثيقا . وهذه العوامل هي - الاستجابة ، الدقة ، الخلفية، الضوضاء ، والانحرافات . وإذا كان الجهاز قادرا على معالجة المعلومات الواردة بعناية . فهو بذلك يستجيب لتحليل المعلومات

والدقة التي تنتقل بها المعلومات خلال العمليات المختلفة - من الادراك ، والاختيار، والمعالجة يمكن ان تصمد بقتها . ويمكن أن تتأثر ملائمة تدفق المعلومات بأنواع عديدة من الانحرافات الخاصة . بالإضافة الى ضوضاء الخلفية العامة - وفي هذه الحالة يمكن أن تقول أن الجهاز تنقصه الدقة .

وجدير بالاهتمام أيضاً أن هذا ما يراه نويتش باعتبار أن جهاز الاتصال يكون قادرا على ربط وتحديد واستحضار الخبرات السابقة التي ترتبط بتحليل المعلومات القادمة . وقد وصف ذلك بفكرة التغذية المرتدة . وأن قدرة النظام على التعامل مع سلسلة عريضة من مدخلات المعلومات بطريقة تساعد على ضُغ وتنفذ القرار بنتائج إيجابية لتحقيق الاهداف قد اطلق عليه نويتش اسم « القدرة التخمينية » Combinetorial capacity .

في هذه المرحلة . قد نبحت في بعض الجوانب الكيفية لنظام الاتصال . فالشرط الأول للنظام الجيد هو أن يكون في حالة غير ثابتة من التوازن، وإذا لم يكن كذلك ، فإن كميات كبيرة من الطاقة تكون ضرورية لعمل اشارات بده حتى عملية تغيير صغيرة . من جهة أخرى . فإذا كان جهاز الاستقبال في حالة من عدم التوازن . فسوف يتفاعل بشدة مع تدفق المعلومات الواردة اليه من البيئة . وسوف يعتمد كثيراً على قدره المستقبل على الاختيار . وقد أوضح نويتش ذلك بمثال القفل والمفتاح . فالطاقة اللازمة لفتح قفل بالمفتاح المناسب على حد المفتاح منضبطة على الترتيبات

الموجودة داخل القفل . ويمكن أن يكون هناك أقفال بسيطة يمكن أن تفتح بعدد كبير من المفاتيح . ولكن الأقفال المعقدة لا يمكن أن تفتح إلا بمفاتيحها الخاصة . وبالمثل ، فإن أجهزة الاستقبال يمكن أن تكون بسيطة كما يمكن أن تكون معقدة - وبالإضافة إلى طبيعة جهاز الاستقبال وقدرته على الاختيار . فمن الضروري أيضاً أن المعلومات المتاحة في عدة صور تكون وفيرة - وفي حالة الفيلم الفوتوغرافي . فليس فقط جمال القدرة ، ولكن ما يصور على الفيلم هو الذي يضيف لجماله . وفي عملية تسجيل الصوت الانساني على شريط فإن نوعية الصوت أيضاً تنجز دوراً هاماً .

ثالثاً: دويتش ونظرية القياس :

يبدو أن دويتش بتأكيده على القياس كان منجذباً لنظرية القياس بشكل خاص ، ويرى دويتش أن المعلومات يمكن قياسها وعدها كما يمكن تقييم قدرة قنوات الاتصال على نقل وتحريف المعلومات على أسس قياسية . وهو يذكر الانسان في هذا المجال بالتعقيد الرياضي الذي وصلت اليه القياسات في الهندسة الكهربائية . وهو مدرك تماماً لحقيقة أن عدة وسائل لاستقبال المعلومات يمكن أن تكون معقدة تماماً ولكن هناك وسائل أخرى أقل تعقيداً يمكن أن تقاس على أساس نسبة مئوية من الصورة التي تنقل أو تفقد على شاشة ذات دقة محددة أو على أساس عدد التفاصيل البارزة المفقودة في مقابل عدد التفاصيل البارزة المنقولة . وقد استعمل دويتش طريقة دراسة تدفق المعلومات لقياس تماسك تنظيمات المجتمعات وحتى الدول والتنظيمات الدولية . ويتساءل دويتش قائلاً : هل القنوات المختلفة قادرة على نقل المعلومات بدرجة أصغر نسبياً من التحريف . أو هل تدفق المعلومات يمكن أن يفوق في مراحل مختلفة ؟ ويجيب قائلاً إذا ما قل تحريف المعلومات أو فقدها ولم تختلط المعلومات بوسائل غير ملائمة (كالضوضاء) ، فانتا نستطيع أن نقول أن قناة الاتصال جيدة وأن المؤسسة التي لها هذه الخواص في حالة تضمن لها التفوق . فالنظام الديني أو الأخلاقي

السياسي يستطيع ، حسب نظرية الاتصال ، أن يدرس كشبكة من قنوات الاتصال ، نستطيع أن نحدد قدرة النظام بقياس المدى الذي تتأصل المكونات الفردية فيه - وبالمدى الذي تكون عنده قادرة على استقبال ونقل المعلومات لنطاق واسع في موضوعات مختلفة بتعطيل بسيط نسبيا أو فقد للتفاصيل المرتبطة بالموضوع .

رابعاً : التغذية المرتدة السالبة :

يدعونا ذلك لتحليل التغذية المرتدة Feeding Back وعملية التغذية المرتدة ، وخاصة التغذية السالبة التي تشكل صلب نظرية الاتصالات . وقد استعير مفهوم التغذية المرتدة من نوربرت وينر Wiener - الذي يعرفها بأنها « السيطرة على آلة في ضوء الأداء الفعلي وليس الأداء المنتظر » . وحتى الآن ويقدر ما يخص التغذية المرتدة ، فإن دويتش يوضح أننا كثيراً ما نلتقي بها في الحياة . وإن جهاز الترموستات الذي ينظم درجة الحرارة والمصاعد الاتوماتيكية في أجهزة توجيه المدافع الرشاشة في نظريات الصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ الموجهة كلها أمثلة من هندسة التحكم الحديثة التي تحيط بنا ، وقد وصف دويتش هذه العملية بالتغذية المرتدة السالبة ، حيث يرى أن التغذية الراجعة السالبة تشير للعمليات التي تتم بواسطة إعادة وضع المعلومات المتعلقة بنتائج القرارات وعملية التنفيذ في النظام بطريقة يمكن أن تغيّر سلوك النظام في اتجاه قد يدفعه أكثر لتحقيق الأهداف المرغوبة . إن الافتراض الرئيسي الكامن خلف عمل عملية التغذية المرتدة السالبة هو أنه يوجد في كل الأنظمة كما في الأنظمة الكهربائية أو الميكانيكية خلل داخلي في التوازن . وهذا الخلل في التوازن هو الذي يعمل للدفاع عن النظام . وبجهد أن يظهر هذا الموقف فإن النظام يميل إلى التحرك نحو حالة يقل فيها هذا الخلل .

خامساً: التغذية السليمة :

إن من أهم فروض تلك النظرية تأسيماً على ماسبق أن الأهداف لا يمكن أن تتحقق بطريقة مرضية ما لم تؤدي التغذية المرتدة وظيفتها بطريقة كافية ، والتي تعنى على الاطلاق أن النظام يتلقى باستمرار التغذية السليمة التي تتعلق بـ (أ) وضع الهدف . (ب) المسافة التي يجب قطعها للوصول للهدف و(ج) السرعة التي يكون عندها النظام في وضع يمكنه من قطع المسافة . ولكي يكون النظام قابلاً للتطبيق . ينبغي أن يكون قادر على الاستجابة للمعلومات الواردة بأحداث تغيرات ضرورية وكافية في وضعها وسلوكها . ويعتقد دويتش أن العملية الكلية ينبغي أن تكون سلسلة ومنظمة في النظام السياسي كما في وظائف الجهاز العصبي في الاجسام الحية . حيث أنه لو ارتفعت درجة حرارة الجسم - أو انخفضت أو زادت نسبة ضربات القلب أو نقصت بسبب تغيرات في المواقف البيئية ، فإن الجسم الصحيح يكون مكوناً بحيث يستطيع ان يعيد نفسه للوضع الطبيعي بدون جهد كبير . ويبدو دويتش معتقداً أن الحكومات يجب أيضاً أن تؤدي وظائفها مشابهة . فأمام الحكومات عدة أهداف في السياسة الداخلية والخارجية على السواء ، وأن مسؤوليتها تحتم عليها أن توجه سلوكها بطريقة تساعد على تحقيق تلك الأهداف .

وعلى أي حال ، فإن ذلك لا يمكن أن يتحقق ما لم تتلق الحكومات تدفقات مستمرة من المعلومات التي تتعلق بـ (أ) المسافة بين موقفها الراهن والهدف الذي تسعى لتحقيقه ، (ب) المسافة بين وضعها الحالي والهدف ، و (ج) لأي مدى تعتبر الجهود المبذولة لتحقيق الهدف ناجحة ، وإذا ما وجدت الحكومات أنها تستطيع أن تحقق الهدف وتكون في وضع يسمح بتحقيق الهدف عن طريق الجهد اللازم ، فمن ثم يصبح من الضروري لها أن تكتشف أفضل الطرق والوسائل لتحقيق الهدف .

لقد تحسن الإطار المفهوم لنظرية الاتصالات بإضافة أربعة عوامل قياسية في تحليلها . وهي عوامل - الحمل load ، التباطؤ lag كسب gain والمبادرة lead . .

ويشير الحمل load الى كثافة أنشطة النظام بالنسبة لتجهيزات التغذية المرتدة المتاحة ، ولكمية المعلومات الداخلة في عملية التغذية المرتدة بالنسبة لكفاءة قنوات الاتصال ، والحمل ، بمعنى آخر ، يعني المدى وسرعة التغيرات في تحقيق الهدف . وإذا كان الهدف هو سفينة متحركة أو طائرة أو أي شيء سريع ، فإن الحمل ، في ضوء المعلومات يمكن أن يكون مرتقعا تماماً . ويشير التباطؤ الى البطء في استجابة النظام للمعلومات فيما يتعلق بنتائج القرارات والأعمال ، اذا فرض أنها وصلت النظام في الوقت المناسب بشكل جيد ، ويمكن أن يعمل النظام على تعطيل إرسال المعلومات أو العمل فيها ، وهذا التباطؤ أو التعطيل بين تلقى المعلومات والعمل فيها يمكن أن يكون نتيجة لعدد من العوامل - وقد تكون المعلومات بطيئة في الوصول أو يحدث خطأ في نقلها أو تفسيرها ، أو أن أجزاء التفاعل في النظام قد لا تكون جيدة بشكل كاف لتنفيذ طريقة جديدة بسرعة وفعالية وإذا ما كان حمل المعلومات المتدفقة في القنوات زائداً ، أو كان التباطؤ في استجابة النظام ملحوظا ، فإن النظام سوف يجد صعوبة في الوصول لهدفه ، ويعني المكسب كثافة وفعالية الاستجابات التي يبعثها النظام في المعلومات الواردة اليه . فلا يكفي أن يعاني النظام من التباطؤ في الاستجابة . بل يجب أن يكون قادرا على أن يتوقع طبيعة الاستجابة Response المطلوبة توقعاً سليماً كما يجب أن يكون قادراً على توقع وقت للاستجابة توقعاً دقيقاً لكي يجعلها فعالة تماماً . والمبادرة تعني القدرة على الاستجابة للتنبؤات بالنتائج المتوقعة (كما يحدث عندما يستهدف الانسان شيئاً متحركاً) . وإذا كان الشيء المتحرك هو الهدف . فقد يكون طائرة أو حمامة طائرة ، ومن ثم فإن الرمية (الطلقة) لا توجه الى المكان الذي يوجد فيه الهدف في وقت معين ، ولكن للمكان الذي يحتمل أن يكون فيه في وقت وصول الرصاص . ولاكتساب المبادرة الصحيحة ، يكون من الضروري أن يزود النظام بعمليات تنبؤية كافية .

سادساً: التغذية المرتدة في الانظمة السياسية :

يعتبر دويتش نموذج التغذية المرتدة في درجة أعلى من التحليل التقليدي ، لانه يرى أنه يمكن المرء أن يوجه عددا من الاسئلة الهامة عن أداء الانظمة السياسية . وتستطيع الحكومات أن تحاول تحديد كمية ودرجة التحول في الموقف الداخلي أو الموقف الدولي الذى ينتظر أن تتواءم معه . ونستطيع أن نقيس الحمل على أنظمة صناعة القرار المختلفة في الدولة ، والقيادة السياسية ، والجماعات ذات المصلحة ، والتنظيمات السياسية أو الطبقات الاجتماعية . كما تستطيع أيضاً أن تحدد كمية التباطؤ في الاستجابة من جانب الحكومة أو الحزب لمواجهة تحديات جديدة أو طارئة . هل يستطيع صانعو السياسة أن يتعرفوا على الموقف بمجرد ظهوره . أم هل يستغرقون بعض الوقت في التعرف عليه ؟ وهل عملية الاستشارة أو المشاركة سريعة أم بطيئة ؟ وهل عملية اصدار تعليمات للموظفين أو الجنود أو المواطنين عموماً تتم بسرعة أم تستغرق وقتاً طويلاً ؟ وإذا ما استطاعت الحكومات الاجابة على هذه التساؤلات اجابة مقنعة . فيمكن انقاص درجة التباطؤ باتخاذ اجراءات مختلفة . ومن المهم أن تعرف الحكومات الدرجة الحقيقية لتحقيق الاستجابة التي تقدمها الانظمة السياسية - البيروقراطية ، وجماعات المصالح ، التنظيمات السياسية والمواطنين - في حالة موقف تحدى . بالمثل ، فان المعرفة الدقيقة لكمية المبادرة التي تكون الحكومة قادرة على ممارستها من خلال قدرتها على التنبؤ بتوقع المشاكل الجديدة بفاعلية والتي سوف تساعد على تصحيح ضبط عملها . وإذا كانت الحكومة تبحث باستمرار عن تلك العوامل وتربطها بالمعلومات التي تتلقاها ، وتضبط هذه العوامل مع مطالبها الباحثة عن الهدف . فقد تكون قادرة أن تفعل أكثر من حكومات أخرى لا تدرك وجود عمل قنوات الاتصال تلك في النظام السياسي .

ويتقدم دويتش خطوة أوسع ويعتقد أن هذا المدخل مفيد في اعطائنا فكرة دقيقة عن درجة القدرة التي يتمتع بها النظام السياسي - وتكون الفكرة بقيقة لانها مبنية

على القياس وليس على مجموعة من العوامل الملموسة وغير الملموسة . لقد كان المدخل التقليدي لتقييم قدرة النولة القومية قائما على أساس القيم الثقافية والاخلاقية والدينية والسياسية . ومن جهة أخرى ، فلو اتبعنا مدخل الاتصالات . فلنن نستطيع أن نحكم على قدرة النظام السياسي بدقة أكثر في ضوء السيطرة التي يمارسها على العمليات السياسية الكلية ، والقدرة التي يستطيع بها الابقاء على الظروف اللازمة والفاعلية التي يستطيع بها تحقيق أهدافه . وبمعنى آخر ، فإن فاعليته سوف تعتمد على قدرته على العمل كنظام محرك نحو الفاعلية التي يكون بها قادراً على إدراك أهدافه . وفي نفس الوقت ، يدرك دويتش بعض قيود مدخل لتقويم الأنظمة السياسية كائظمة محرك . فهو يعرف أن الدول لا يمكن أن فقط في ضوء نوع القيم التي تبثها في مواطنيها والفرص التي تتيحها لكل مواطنيها من أجل التنمية الفردية . ونظام الاتصالات ، القائم على مدخل ذاتي لا يكون قادرا على ملاحظة العوامل النفسية الداخلة في تحديد الأهداف المتوخاة ، وطريقة ودرجة أدراك تلك الأهداف - في تمييز أشكالها . برغم أنه يمكن تمييزها وتغذيتها ثانية في عملية التحريك ببعض الجهد .

سابعة: التغذية المرتدة الإيجابية :

بعد ان استعرضنا خواص التغذية المرتدة السالبة ، التي تقوم بإعادة المعلومات للنظام كي تنفي أو تعارض أو تعكس مجرى الأحداث اذا كانت هذه الأحداث تبعد النظام عن هدفه ، فإنه يمكن أن يكون هناك موقف تقوم فيه التغذية المرتدة بإنشاء أحداث تحرف تحرك النظام نحو هدفه المرغوب أو تدفع النظام للوراء في اتجاه مضاد . ويعرف ذلك بالتغذية المرتدة الايجابية . وهناك حالات لجاهير مذعورة تصبغ أكثر شغبا عندنا تصلهم المعلومات التي يحتمل أن تثير شعورهم . ويحدث نفس الشيء في حالة التضخم وارتفاع الاسعار حيث يكون كل قطاع من التجار ، بسبب توقعهم للعمل من جانب القطاع الآخر ، في زيادة أسعار سلعه ، ومن ثم يظهر نوع من الارتفاع

الحلزوني في الاسعار والمواقف من هذا النوع شائعة في السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية على حد سواء . والمعلومات التي تقيد بأن بلادا معاديا يعيد تسليح نفسه بسرعة تصل للبلد . ومن ثم يعتبر نفسه هدفا رئيسياً للعداء . وينظر للخطر بشكل مبالغ فيه . ويبدأ سباق التسلح ، وتحدث نتائج في سياسة البلد الآخر يمكن توقعها بسهولة . ويستمر الموقف يزداد توتراً حتى تصبح الحرب حتمية .

ورجل الدولة الذي يفهم مضامين تفسيرات الاتصالات فهما صحيحاً ويتصرف حيالها بطريقة هادئة يحتمل ان يتطلب على هذه الازمة . وبينما يمتلك التاريخ بأمثلة للانتقام الزائد من جانب الامم . هناك أيضاً أمثلة لما يمكن أن يوصف بأنه تكتيكات للانتقام البسيط . فالدولة التي تخشى العدوان من جانب دولة مجاورة معادية مشغولة بعملية اعادة تسليح سريعة لا تستطيع أن تقلل من درجة سباق التسلح . ولكنها قد تنظم عملها في مجال اعادة التسلح بطريقة تجعلها أقل قليلاً مما تفعله الدولة الاخرى وان ذلك يحتوي على عنصر أن فرصة الانتقام المضاد من الجانب الآخر ستكون أقل حدة ويمكن حل النزاع ولها . وان بعض مظاهر موقف الصراع في كل من السياسة الداخلية والخارجية يمكن أن تملأ في ضوء عملية التغذية المرتدة السالبة أو التغذية المرتدة الموجبة . ولقد تم تنفيذ عدد من الدراسات الممتازة بواسطة أصحاب نظريات الردع في هذا الميدان .

ثامناً: ادخال مفاهيم جديدة للتغذية المرتدة :

لم يقنع دويتش ، على أي حال ، باضفاء قدرة على نظرية الاتصالات تمكثها من تقدير وقياس موقف معين بدقة وعلى أسس قياسية . ويتعدى ذلك ويخلع على النظرية صفة تزويد الدولة بالقدرة على تغيير هدفها وتعليم مفاهيم تغير الهدف ، والتغذية المرتدة والتعليم عن طريق الممارسة والنظام السياسي المبني على فهم صحيح لمدخل الاتصالات يجب أن يكون قادراً على تغيير هدفه تغييراً مقصوداً اذا ما أراد ذلك . فان

دويتش يرى أن الأهداف ليست ثابتة . والتغير في النمط الثقافي وهيكـل الشخصية للنخبة السياسية قد يحدث تغيرات في الأهداف التي يسعى وراءها القرار السياسي . ولا يمكن تأصيل تغيير الهدف بنمط عمليات التغذية المرتدة نفسها . مثال ذلك النظام السياسي إذا حقق هدفا بالفعل ، فإن نظام الحكومة البرلماني قد يستطيع أن يضبط توجهاته في اتجاه هدف أشمل ، وذلك على ضوء المعلومات التي تتوفر لديه عن طموحات الناس ، وهذا الهدف الشامل بالتحديد هو مزيد من تدخل الدولة . وحتى لو كانت أهداف النظام السياسي تتغير تغيراً محسوساً نتيجة للتغيرات التي تحدث في نظام قيم الصفوة، مما يساعد صناع القرار على عمل تحول سلس إذا كان على بينة بالقوى الفعلية في الأحداث السياسية .

واستطردا لمفهوم التغذية المرتدة لتغير الهدف . أدخل دويتش مفاهيم للتعليم ، التجديد ، والنمو وتغيير الذات . والتعلم هو قدرة النظام السياسي على ضبط طرق عمله استجابة للمعلومات التي يتلقاها عن طريق أحداث تغييرات وإعادة ترتيب بنيته وعملياته الداخلية . ويمر النظام السياسي بعملية التجديد والنمو وتغيير الذات عندما يتخطى عملية التكيف ويدخل في مرحلة التغير العنيف . وقد يؤدي ذلك ، ليس فقط لتغيير أهدافه أو بنيته أو عملياته - التي يمكن أن توصف بأنها تغييرات في التكيف السياسي - ولكن إلى تغييرات ذات طبيعة جوهرية تنمو في اتجاهات جديدة تماماً وحتى إلى تغيير ذاتي كامل ، والآخر من هذه التغييرات يشتمل على تغييرات ذات طبيعة جوهرية واسعة الانتشار لكي تحدث تغييرات كيفية في وظائف النظام السياسي . وهكذا ، يصبح التغير الذاتي هو القدرة على توليد عمليات مساندة من التغير داخلياً لكي تنتج التغييرات الكيفية . وتأسيساً على ذلك ، ينبغي أن تكون فاعلية النظام السياسي ملموسة في الإشراف على المبدأ الذي يستعد لتغيير الهدف وأيضاً في الاستراتيجية التي يود أن تحدث التغيير ، ويعدد دويتش كثيراً من حالات الدول التي تعرضت للخطر أما لأنها وضعت أهدافاً مطلقة معينة أمام مواطنيها . الذين

تمسكوا بها بشدة . أو لأنها كانت مستعدة لتغيير الأهداف في ثنايا صيغة توفيقية Compromise أو لأنها لم تكسب ثقة كل طبقات الشعب .

نقد نظرية الاتصالات

واجهت نظرية الاتصالات العديد من أوجه النقد على النحو الآتي .

أولاً: تراجع منجزات مدخل الاتصالات :

تراجع منجزات مدخل الاتصالات ، فالمدخل ، يولد دفعة قوية لجهود وضع الفروض موضع التنفيذ وإدخال التحليل القياسي . ولكننا لا ننسى أن المدخل يؤكد أساساً على صناعة القرار كعملية وليس على النتائج المتولدة عن القرارات ، ويكون التركيز ، على تدفق المعلومات وعلى طبيعة البيانات التي تشكل التدفقات وليس على مادة المعلومات نفسها . وقد أبرز بويتش ، في دراساته العديدة قدراً كبيراً من الاهتمام بحجم التجارة ، وحجم البريد الوارد ، وعدد الاتفاقات الدبلوماسية ، وقد كان ذلك طبيعياً من أحد الوجوه ، حيث أن المتغيرات المماثلة هي التي تقبل القياس . وفي هذا السياق ، نستطيع أن نقول أن بويتش قد زودنا بأدوات كافية لدراسة المعلومات الواردة وطرق تفاعل النظام تجاهها - كل منها يمكن أن يدرس بتفاصيل دقيقة مما يعتبر ميزة لصناع القرار . ولكن السياسة ظاهرة شديدة التعقيد وأنها كاملة الدقة لدرجة أن أقوى المراقبين لا يستطيع التلمس بها . وقد يستطيع مدخل الاتصالات أن يمكن صناع القرار من اكتشاف مواقع القوة وكثير من أنشطتها ، وأن مدخل الاتصالات قد تعامل معها بتردد . وهناك درجات مختلفة من القوة في ضوء النطاق والعمق . كما أن هناك فروقا بين القوة والتفوذ . ويصعب دراسة سلوك الظواهر المختلفة التي تتولى السلطة في المجتمع أو تحديد دور القوة في شخصية رجل الدولة حتى بمساعدة الأساليب القياسية (والتي لا يدعى مدخل الاتصالات أنه تعدها) . كما لا يمكن إنكار حقيقة أن تلك الاسئلة مهمة في أي تحليل للسلوك السياسي . وأن

نظرية الاتصالات لم تلأها الاهتمام الكافي بعد .

ثانياً: المحافظة على النمط:

علقت النظرية أهمية قصوى لمجال المحافظة على النمط - رغم أن دويتش يفضل استخدام اصطلاح استقرار التوازن . وان جوهر مفهوم الاستقرار يمكن المرء باستخدام عمليات التنسيق والتنظيم من خلال عملية التغذية المرتدة . من التعامل مع عدد من صعوبات القيادة - برغم أنه يمكن أن نضيف أن اتخاذ القرار الداخلي ومصاعب السيطرة التي تتطلب فهمًا جيدًا لا يمكن التعامل معها بكفاءة عن طريق هذا المدخل . وان مفاهيم التعلم والتغذية المرتدة لتغيير الهدف يمكن أن تعتبر مفيدة للنظام السياسي لآحداث تغيير « تعديلي » أو حتى تدريجي . والذي يعتبر مكسباً ليس بالبسيط . ولكن في حالة التغيير الثوري والتمزق . فان المفهوم لا يتقدم كثيراً ، على الرغم من أنه يمكن القول ، أنه من خلال مفاهيم زيادة التحميل والمشاكل الداخلية المختلفة مثل صعوبات القيادة وضخامة التغذية المرتدة ، فان دويتش حاول أن يرجع احتمالات التغيير الثوري مهما كانت مخيفة .

ولورجنا الى نموذج بارسون عن النظام فانه يمكن القول ان نظرية الاتصالات تستطيع أن تتناول مشاكل المحافظة على النمط تناولاً جيداً ، وتتناول التغيير التدريجي ببعض الصعوبة . ولكنها قد تجد صعوبة بالغة في تناول التغيير الثوري .

ثالثاً: نظرية الاتصالات لها طبيعة ديناميكية:

ثمة انتقاد رئيسي يوجه لنظرية الاتصالات . على أي حال ، وهو أنها ذات طبيعة ديناميكية غالبية . وحاولت أن تقدم صيغة هندسية أساسية للسلوك البشري . ويمكن أن يفهم ذلك بسهولة في ضوء أصول النظرية التي ترجع الى نظرية المعلومات التي أنشأها كلود شانون Shannon وروس أشبي W. Ross Ashby

وكذا نموذج علم الضبط الذي وضعه Weiner . وقد كان شانون وونر يحاولان حل مشاكل معينة في الاتصالات الكهربائية بفصل رمز من مجموعة تحتوي على اشارات كثيرة كما كان شانون يحاول أن يحول الرسائل الى رموز تلفرافية وينقلها بأقل خطأ ممكن ويأسرع ما يمكن عبر قنوات تحتوي على العديد من الضوضاء . ولكنه حاول أن يضيف عليها نوعاً من التنظير . وقد كان ونز مبهوراً بنموذج « علم » الضبط حتى أنه ظن أنه يمكن استخدامه في مجال واسع من الاستطلاع وقياس الرأي العام وفي الحقيقة ، فإنه كان يفكر في ضوء صب كل الاستقصاء العلمي في قالب علم الضبط . وقد اعتبر البنية المفهومية لعلم الضبط ليس فقط كافية ولكن ضرورية أيضاً لفحص أي نوع من الظواهر . قائلاً « أن المجتمع يمكن أن يفهم من خلال دراسة الرسائل وتسهيلات الاتصالات التي يخصها » وفضلاً عن أنه - أي ونز - كان هو الذي حمل على عاتقه عملية الالتزام بمدخل الاتصالات الى حد بعيد وكان يظن أنها توفر « الامل في توفير الوسائل الضرورية التي تساعد على مواجهة العلل - النفسية ، والاجتماعية والاقتصادية - التي تقهر المواطنين بصفوطها المتزايدة » . أما دويتش الذي كان يتلقى التشجيع من شانون وونر حاول تطبيق النظرية على دراسة الظواهر السياسية . ومن ثم فإن المدخل يعتبر محاولة لنقل أشياء مادية من مجال الهندسة الكهربائية الى مجال العلوم الاجتماعية .

رابعا: التأكيد على العمليات وليس النتائج :

حاول دويتش ان يدافع عن آرائه بشأن تبسيط التعميدات المتعلقة باليات علم الميكانيكا والكمبيوتر وعلم الضبط ، وأنه يوجد لدينا الآن عدد من الآلات التي تعمل ذاتيا والتي تتفاعل مع البيئة كما تتفاعل مع نتائج عملها وأن بعض هذه الآلات لديها

قدرة محددة على التعليم ، بمعنى أنها تستطيع أن تخزن وتعالج وتستخدم المعلومات . ولكن التشابه لا يحقق ذلك . وأن نماذج العمليات التي لا تنسجم بالحيوية نادراً ما تكون كافية لفهم السلوك البشري . وفي رأي دويتش . هناك تأكيداً كبيراً على العمليات وليس على النتائج . فالعمليات أصبحت هامة بلا شك في السياسة ، وأن هذه الأهمية تزداد وضوحاً باستمرار . ولكن النتائج أكثر أهمية . وفي نظرية الاتصالات يوجد تأكيد كبير على التدفقات والعمليات ، كما أن هناك اتجاه للحكم على السلوك السياسي في ضوء مؤشرات الأداء ، التي تتدرج إلى تدفقات من المعلومات ، أو الاتصالات أو القرارات . ويزداد التأكيد على قياس التدفقات في مقابل تحليل خاصية الوحدات الفردية والمشاكل الجوهرية في السياسة . وقد يكون الحكم عاملاً هاماً في علم السياسة . ولكن النوع يعتبر أكثر أهمية من الكم . وقد ذكر أوران يونج - كأحد نقاط ضعف المدخل - أخطار العد الزائف والقياس المضلل في البحث عن مؤشرات الأداء ، ويعتقد أن ذلك قد يخفي طبيعة محتواها - أي الأهمية الكمية (القياسية) والبيئية للمادة الموصلة . وعلاوة على ما تقدم ، ففي نظرية الاتصالات ، لا توجد صعوبة تطبيق النماذج المأخوذة على علم السياسة فقط ، ولكن يضاف إلى ذلك أن بناء النموذج لا يخدم الغرض الذي يستخدم من أجله في العلوم الاجتماعية . والنماذج تبني عادة لتفسير الظواهر المعقدة على أسس بسيطة ولكن ، في حالة دويتش . فإن النموذج نفسه قد أصبح معقداً لدرجة أنه بدلاً من المساعدة على فهم الظاهرة فإنه يؤدي إلى طمسها . وثمة صعوبة أخرى وهي أن كثيراً من الأسس مأخوذة من الهندسة ، ولكنها لا تستخدم بواسطة نفس أصحاب نظريات الاتصال اليقطين من أمثال دويتش بالمعنى الفني الدقيق . ودائماً ما تختلط تلك الاصطلاحات بالمصطلحات المستخدمة في الحياة العامة . مما يؤدي إلى قسملها في نقل المعنى المرغوب . وهكذا تعاني النظرية من انتكاسات خطيرة في المستوى البنائي وفي الأمور الجوهرية . فهي تفشل في تحديد البنات الصحيحة اللازمة للتعامل مع تدفق المعلومات المتعلقة بالتغير والتحول والتنمية

السياسية . وعلى أي حال ، فإنه في المستوى المادي يعرض المداخل أكبر عدد من الصعوبات . ويعلق أهمية بالغة على الشكلية والعقلانية الزائدة . بينما تكون عمليات اتخاذ القرار الحقيقية في الحياة السياسية متميزة بطبيعتها وليست معبرة عن العقلانية التي يطلبها دويتش من تلك القرارات .

خامساً: ندرة استخدام نظرية الاتصالات في البحث التجريبي :

إذا ما حاول المرء أن يضع العملية موضع التنفيذ . فإن الصعوبات تزداد وضوحاً . وأن الدرجة العالية لتحديد الأدوار التي يتطلبها النظام نادراً ما تتحقق في الحياة الحقيقية . وأن قنوات نقل المعلومات والبنى التي تشكلها ليست رسمية .. وأن الإجراءات التي تحكم عملية الظواهر السياسية لم تتحدد بعد . وحتى الاتجاه للهدف ليس دائماً واضحاً أمام صانعي القرار ، وكذا مفهوم الاتجاه الذي يحبون أن يوجهوه إليه ، أو الاستراتيجية التي ينبغي عليهم اتباعها لتفسير الهدف ، إذا ما افترضنا أنهم يملكون الوسائل الضرورية لتحقيق التغيير المنشود . فليس من المستغرب ، إذن ، ألا تستخدم نظرية الاتصالات إلا نادراً في البحث التجريبي . وحتى في حالة دويتش ، يمكننا أن نقول أنه توسع في النظرية وقدم من ثنائياتها كل التميز الفكري الذي يتمتع به ، ولكنه لم يطبقها تجريبياً ، فالاتصال ، كما هو واضح حتى بالمعنى المعتاد للاصطلاح ، ينجز دوراً هاماً في الشؤون الدولية وحتى في السياسة الداخلية . وإذا ما كان تدفق المعلومات سلساً وكان جهاز اتخاذ القرار في وضع يسمح له بالاستجابة والتفاعل مع هذا التدفق بطريقة بناءة ، فيمكن حل كثير من المشكلات . ولكن ليكن مفهوماً بوضوح أن الاتصالات في مجال السياسة تعني شيئاً مختلفاً عن الاتصالات في مجال الهندسة . وفي مجال السياسة لا تقتصر المشاكل على مشكلة الاتصال . فهي مشكلة اتصال وفهم في نفس الوقت . وحتى لو نقلت الرسالة بدون تحريف ، فقد يكون هناك خطأ في تفسيرها . ولا تقتصر المشكلة على نقل المعلومات بالمعنى المحدود

للمصطلح . ولكنها مشكلة المعرفة بالمعنى الواسع . وقد كان شانون وونر - رغم ادعاءات ونز الكثيرة - كانا يحاولان حل المشاكل المحدودة في نطاق محدود جدا من الاتصالات . وكانا مهتمين أساسا بالترتيب والسيطرة على الآلات ، وعلم الضبط في أفضل حالاته يمكن أن يكون طريقة للنظر الى الآلات ومفهوماً للسيطرة والتنظيم . والوحدة الشكلية الأساسية في علم الضبط هي التحويل transformation . فالعامل ، يعمل على آلة ، يحدث تغييراً يسمى إنتقالات . ولكن العامل والآلة والانتقال، كلها مؤشرات بسيطة في التحديد ، وفي العلوم الاجتماعية ، على أي حال . نادرا ما يمكن أن نحدد الحقائق لأي « عامل » بذاته .

ويتناول علم الضبط سلوك « آلة محددة » ، آلة تتصرف بنفس الطريقة كما تعتبر تحولا مغلقة وحيدة القيمة . ولكن الآلة وحيدة القيمة ، تستطيع التحرك الى مرحلة واحدة فقط واذا ما أمكن تثبيت الظروف وحالة الآلة . يستطيع المرء أن يحدد الحالة التالية التي سيمر بها تتحرك نحوها . وتحاول نظرية الاتصالات أن تستخدم هذا التشابه بين الآلة ودراسة العلوم الاجتماعية . فالآلة تعادل محول الطاقة ، وتصبح المدخلات في الآلة أجهزة الباراميتتر . وتعتبر العناصر في الجهاز مضاعفة Coupled وأن هذا الازدواج يعمل في كلا الاتجاهين . ويعطي اسم التغذية المرتدة . ويمكن تخيل أن النظام السياسي يمتلك كل هذه الخواص وعلى هذا يصعب فهم كيف تصبح الحكومة مع كل المعلومات الموجودة في العالم - تصبح في موقف يتجه للهدف حتى لو كانت تعرف تماماً على بعد أي مسافة يقع الهدف (اذا افترضنا أن المسافة يمكن قياسها) وماذا ينبغي عليها أن تفعل للوصول اليه (اذا افترضنا ثانية أنها على

دراية بما لها وما عليها - امكانياتها وحدودها) .

سادساً : عدم اهتمام العلماء الاجتماعيين بنظرية الاتصالات :

من السخرية أن نلاحظ أن العلماء الاجتماعيين لم يهتموا بالاتصالات الى التحذيرات التي وجهها لهم مبتكر ونظرية الاتصالات « أن مفهوم التغذية المرتدة ، كما أشار اشبي « بسيط وطبيعي في حالات بدائية معينة ، كما انه مصطنع ومادته ضئيلة للغاية عندما تزداد الاتصالات بين الأجزاء تعقيدا » وفي ميكانيكا التحكم الآلى ، عندما يتصل جزءان ببعضها بحيث يتأثر أحدهما بالآخر ، فان خواص التغذية المرتدة تعطي معلومات هامة ومعقدة عن خواص الكل ، ولكن عندما يرتفع عدد الاجزاء الى أربعة . فان كلا منها يؤثر في الثلاثة الآخرين وعندئذ يمكن تتبع عشرين دائرة داخلها . فإن معرفة خواص الدوائر العشرين لا تعطي معلومات كافية عن النظام وإذا اقتبسنا مدلولات علم الميكانيكا إلى ميكانيكا السياسة ، نجد أن ، النظام السياسي بدرجة معقولة من الثقة لايتيسر تحليله من وجهة نظر التغذية المرتدة المتصلة بالاجزاء المترابطة . وقد قام أشبي بالمثل بوصف سوء الاستخدام الذي يمكن ان يوضع فيه مفهوم الاستقرار . وعندما تكون الظواهر بسيطة . كما هو الحال في غير السياسة . فان الكلمات مثل « التوازن » والاستقرار تكون ذات قيمة . وهذه التحذيرات لم يلتفت لها العلماء الاجتماعيون . وقد تم تطبيق مفهوم التغذية المرتدة على مجتمعات بأكملها من ثانيا البحث عن دوائر محددة للتغذية المرتدة في تلك الكليات المعقدة . والمفترض أن ينتهي الى لا شيء ومع ذلك ، يقال أنها أحسن استراتيجية لتطوير معرفتنا بالنظام . فليس من المستغرب - تأسيساً على ذلك - أن نرى أنه سواء تعلق الأمر بنظرية المعلومات أو بنظرية علم الضبط فليس لهما تأثير مباشر على علماء السياسة ، رغم أن

عدداً من الدراسات قديم على عمليات الاتصال . ويعتبر عمل دويتش من أبرز الأعمال ، ولكنه لا يزيد عن كونه مقترحات ويثير نمونجه عدداً من الأسئلة الهامة حول أداء الحكومات ولكن يقدم مساعدة بسيطة جدا في الاجابة عليها ، والأسئلة هامة جدا ويمكن إثارتها في علم الضبط . وإذا عرضنا آراء « فارما » بصورة أسط فاننا نجد أن علم الميكانيكا يهتم بعلاقة القوة بالحركة وبالتالي بديناميكية - آلية - عالم الطبيعة وعلاقات القوى بالسكون . والسكون في الأجسام هو حالة أتران لجسم معين يعامل قوة أو مجموعة من قوى خارجية تحول دون تحركة بعوامل أخرى . فماذا يعنى ذلك على صعيد عالم السياسة ؟

من ثنايا الملاحظة والمقارنة - في عالم السياسة - يتم الكشف عن حركية - ديناميكية - من قوى تختفى وراءها نشبه علاقة الديناميكا بالاستاتيكا في عالم الفيزياء ، مثال ذلك في عالم الاقتصاد جرت محاولات علماء الاقتصاد التقليديين منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وهم يصورون علم الاقتصاد من خلال المفاهيم الفيزيائية والبيولوجية وهو مايشبه مفهوم الميكانيكا ومفهوم الأتران .. وبالمثل حاول علماء الاجتماع والسياسة التجريديون بالملاحظة والمقارنة ضرورة وجود حاكم ومحكومين في أى مجتمع انساني ، وإذا كانت دراسة الظاهرة السياسية قد أوضحت أن جوهر السياسة في الانسان قوامها علاقة الأمر بالطاعة ، فان حالة الأتران هنا تعنى وجود حاكم ومحكومين كبديل للفوضى في المجتمعات .

أما تفسير مصطلح «الضبط» السياسى فانه ينصرف إلى ظاهرة الانقسام إلى حاكم ومحكومين وهو مايحقق حالة من الأتران بدلاً من الفوضى بما يتبعها من الإشتمرار الهادى في الداخل والأمن في الخارج وهو ما يطلق عليه اصطلاح

« الضبط السياسي » - كما يطلق عليه ذلك عالم السياسة العربي الدكتور محمد طه بوى - وهى ظاهرة سياسية ثابتة تعنى التميز بين الأمرين والمطيعين بسبب الاحتكار الفعلى لادوات العنف فى الجماعة لحساب الأمر الذى يحقق الانضباط بهدف السلام الاجتماعى فى الداخل وأمين الجماعة فى الخارج . ويرتبط التحليل السابق بشأن نظرية الاتصالات ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بنظرية « الدور » التى تتمثل فى وجود نماذج سلوكية متميزة من شأيا تصرف البشر بأساليب مختلفة يتم التنبؤ بها على اساس « الهوية » الاجتماعية ومن أبرز الباحثين الذين تعمقوا فى تطوير « مفهوم الدور » بالتركيز على دراسة سلوك أشخاص معينين بنواتهم داخل أطر معينة وافتراضات عديدة لعل من أهمها تأكيد « نظرى » - بضم الميم وفتح النون - على ان بعض الممارسات السلوكية تتم محاكاتها وتعتبر صفة مميزة لأفراد معينين ، وأن الادوار ترتبط - فى الغالب - بمجموعات من الأفراد الذين تجمعهم « هوية مشتركة » ، وغالباً مايكونون على دراية بالادوار التى تستمر جزئياً - منخرطة فى نطاق انساقا اجتماعية ، وأنه يجب تعليم هؤلاء الاشخاص أنوارا - أو بالأحرى تنشئتهم اجتماعياً وسياسياً ، أما الباحثون العرب فانهم يميلون إلى تعريف « الدور » بأنه متابع لأفعال متعلمة يقوم بها شخص معين فى موقف تفاعلى ، إن الدور يتحدد باعتباره الممارسة السلوكية لحقوق وواجبات موقع الفرد فى المجتمع وللمعايير المكانية أو المفضلة الاجتماعية المتمثلة فى مجموعة من « الرموز » فلفظة « دور » تعنى ضمناً مجموعة من الاساليب المعتادة لانجاز أعمال معينة أو وظائف محددة فى موقف اجتماعى معين ، فالدور - من وجهة النظر العربية - ينحصر فى إنجاز مجموعة هدف معين بأساليب « اعتيادية » فمفهوم الدور ينحصر - من وجهة النظر العربية - فى ممارسات سلوكية متميزة تتعلق بمركز اجتماعى بذاته فى الاستمرار والثبات النسبى .

مداخل صناعة القرار والانتقادات الموجهة إليها

هناك مداخل تضع عملية صنع القرار في بؤرة التحليل السياسي وضع أسسها ريتشارد ث سنايدر Richard C. Snyder وزملاؤه بعد الحرب العالمية الثانية ، ويمكن مناقشة ذلك من ثنايا الاعتبار الآتية :

أولاً: التحليل الاستراتيجي « الساكن » :

ميز سنايدر بين التحليل الساكن المتبع حتى ذلك الوقت لدراسة السياسة بواسطة أصحاب المذهب لوظيفي البنائي . وأصحاب نظريات الانظمة ، وادعى أن تحليل صناعة القرار ، المبنية على تحليل العمليات . كان قادراً على التعامل مع المواقف المتحركة . ويستطيع التحليل الاستراتيجي الساكن أن يعطى معلومات عن طبيعة التغيير بين نقطتين زمنيتين وعن الظروف التي يحدث فيها التغيير ، ولكن ليس عن أسباب التغيير أو كيفية اظهاره للعيان . وتحليل العمليات ، من ناحية أخرى، لكونه اتحاداً بين الزمن والتغيير ومهتم بتتابع الأحداث (السلوكية) حيث شملت دراسة التغيير العلاقات والاحوال . وفي محاولة لدفع تفسير المفهوم خطوة أبعد، أشير سنايدر أنه يمكن ايجاد نوعين من تحليل العمليات أحدهما يتناول التفاعل والآخر إتخاذ القرار . ويرى أن تحليل العمليات ، يمكن أن يصف ويقيس العلاقة بين موقفين ولكنه لا يستطيع أن يفسر لماذا ظهر الموقف بشكل معين . ويمكن أن يتم ذلك بواسطة تحليل اتخاذ القرار . وقد وصف سنايدر تحليل اتخاذ القرار كجزء مما وصفه رايت ميلز Wright Mills بالبحث الجزئي الاجتماعي في مقابل البحث الكروسكوبي وأطلق عليه مرحلة شكلاً من أشكال تحليل العمل الاجتماعي . والعمل كما عرفه بارسونز وشيلز . بدوره ، كان يعتمد ذلك على الوجود التجريبي المتمثل في الأهداف ، الوسائل والموقف . ويحاول سنايدر أن يذهب

أبعد من بارسونز موضحاً أن تحليل اتخاذ القرار يحتاج الى مدخل لعلم الظواهر وليس الى مدخل بارسون ، بمعنى أنه لا يفترض مثل مدخل بارسون نمطاً عقلائياً ولا يحاول أن يفرض معايير المشاهد على الممثل . ولقد قوبل سنايدر باكتشافه لدرجة أنه خرج بتطبيق واسع للمدخل وادعى أنه قابل للتطبيق ليس فقط على المواقف الدولية فحسب وإنما لدراسة العمليات السياسية ككل .

ثانياً: عدم ظهور مفهوم لصناعة القرار في الإدارة العامة :

شكى سنايدر أنه برغم مرور قرن على الاهتمام بالسياسة العامة Public Policy وبرغم تطوير النظرية والتحليل المنظم في ميدان الإدارة العامة فلم يظهر مفهومها مثمراً لصناعة القرار ، والكلمات مثل السياسة ، الهدف ، القرار ، وصناعة القرار كانت تستخدم على نطاق واسع ولكن لم يهتم أحد بتحديداتها تحديداً كافياً أو يصل الى اجماع حول معناها . وقد كان Simon و Barnard من بين السابقين في ميدان الإدارة العامة اللذين أصرا على أهمية القرار في المؤسسات الإدارية . ولكن أحدهما لم يحاول أن يحلل العمليات الفكرية الداخلة في وصف وتفسير سلوك اتخاذ القرار . وأن الكتابة الموجودة عن هذا الموضوع كانت ضحلة نوعاً ما . وقد اشتكى سنايدر من توفر صفحات تلو صفحات كتبت في جوهر القرارات وعن الاعتبارات التي يتم من خلالها اتخاذ القرار ، ولكن ما كتب عن تحليل القرار وصناعة القرار كان يسيراً للغاية . وعلى هذا الأساس ، كان المدخل يكتسب قوة . فبالإضافة لما كتب في الإدارة العامة . فقد كان يستخدم على نطاق واسع في دراسة السياسة الدولية . وكما في الإدارة العامة . فقد شملت الإدارة الدولية التي تستأثر بقدر كبير قدراً كبيراً من الكتاب على الطريقة البنائية . ولكن ليس عن عملية صناعة السياسة الخارجية، ونفس الشيء حدث في ميدان التاريخ

الدبلوماسي ، كما طبق المدخل أيضاً على تحليل صناعة القرار عند القضاة ، وعلى الوكالات التنظيمية وعلى العمليات التشريعية وفي تنايا فروع علم الاجتماع السياسي وفي دراسات الحالة Case Studies لصناع القرار . ويرى سنايدر أن المدخل ذو أهمية في تحليل سلوك الجماعات التي خارج الحكم . ولأنه قضى عدة سنوات في مثل هذه الأمور . فقد كان سنايدر مقتنعا أن البحث كان « واحداً من عدة مداخل تكميلية أساسية لدراسة السياسة » وأنه قدم ، عوناً كافياً لبعض المشاكل التحليلية الرئيسية لعلم السياسة لتبرير استثمار جوهري للطاقة الفكرية من جانب بعض الباحثين .

ثالثاً : تحليل متغيرات الموضوع :

نستطيع أن نبدأ دراستنا لمدخل صناعة القرار بتحليل لبعض المتغيرات المتصلة بالموضوع . ويبدأ سنايدر بالفكرة البسيطة التي تصوى : (أ) يتم انجاز كل الاعمال السياسية بواسطة أناس مجردين و (ب) أنه لو أردنا أن نفهم ديناميكية هذا العمل فالتنا نكون على استعداد لان نرى العالم ليس من وجهة نظرنا ولكن من خلال المسؤولين عن اتخاذ القرار (ج) وأنه عن طريق أعلاء حكم الفرد وتبني الهدف الممثل في تحليل دقيق للعمل . فان اتخاذ القرار يقع في قلب العمل السياسي ، ومن ثم فانه الوحيد الذي يوفر ذلك التركيز الرئيسي الذي نستطيع أن نجمع تحته العوامل السياسية والمواقف والعمليات بقرص التحليل .

وتأسيساً على ذلك فمن الامة معرفة أن فهم العمل السياسي فهما صحيحا يتطلب (أ) من الذي اتخذ القرارات الرئيسية التي أدت ظهور عمل معين و (ب) تقييم العمليات الفكرية التي يصل صانعوا القرار لقراراتهم باتباعها .

رابعاً : الدوافع ، أنواعها وتأثيرها :

بتحليل العوامل التي تؤثر في صانعي القرار والتي تعطي بنية ومحتوى لاختيارهم . فيقسم سنايدر تلك العوامل الى ثلاثة أنواع من الدوافع - هي المحيط

الداخلي . المحيط الخارجي ، عملية اتخاذ القرار ، فالمحيط الداخلي هو المجتمع الذي يتخذ الموظفون القرارات من أجله ويشتمل المجتمع ، بالإضافة للرأي العام ، الحث على القيم الرئيسية . والخاصية الرئيسية للتنظيم الاجتماعي ، وبنية ووظائف الجماعات ، الأنماط المؤسسانية ، العمليات الاجتماعية الرئيسية قبل (التطبيع الاجتماعي للبالغين وتكوين الرأي) . والتقسيم والتخصص الاجتماعي ، . ويتكون المحيط الخارجي من أفعال وردود الدول الأخرى (أى صانعى القرار فى تلك الدول) والمجتمعات التى يعلمون من أجلها والعالم المادى. أن هناك عمليات اتخاذ القرار - التى تتولد داخل التنظيمات الحكومية التى يكونون جزء منها. ويرى سنايدر أن عملية صنع القرار تنقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية : (١) مجالات الكفاءة . (٢) الاتصال والمعلومات و (٣) الدفع . وهى تشمل الأدوار . المعايير والوظائف داخل الحكومة بشكل عام والوحدة الخاصة التى تصنع القرار ، وتأسس على ذلك ، فإن إطار صناعة القرار يضم مجموعة معقدة ومتشابهة من العمليات الاجتماعية والسياسية والنفسية - ولكى تدرس دراسة جيدة فقد نادى سنايدر ، على غرار علماء السياسة التقليديين ، باستعمال عدد كبير من المفاهيم المستخدمة فى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى وعلم النفس. والتى من ثنائياها يمكن تحليل مدركات وبنوافع وخبرات وأعمال صناعة القرار.

خامساً: متغيرات صناعة القرار :

برغم أن تطبيق مسجل سنايدر فى مجال العلاقات الدولية، كان مليئاً بالامكانيات الهائلة التى تخدم مجالات أخرى فى علم السياسة ، أوضع سنايدر متغيرات صناعة القرار . وإن النولة كانت تعتبر العامل الاول فى السياسة الدولية وكانت تبذل محاولات لفهم تصرف الدولة ، فى ضوء الحقائق الموضوعية والتاريخية والسياسية والفنية للدولة ، وكانت تعزى أهداف النولة ومصادر ساوكها لظروف

الجغرافيا والتاريخ والسياسة والتقنية في موقف معين وكان يفترض مراعاة الظروف الخارجية . وقد تم تحديد أهداف الدولة ومصالحها القومية بالظروف الموضوعية التي حدثت في وقت معين من الزمن .

غير ان الاهتمام كان ضئيلا بتوضيح أنه مهما كانت موضوعية هذه العوامل فان سلوك الدولة كان في الحقيقة ، سلوك صناع القرار وكان يعتمد على كيفية « ادراك » صانعي القرار لهذه العوامل وكان عمل الدولة يتمثل في عمل موظفيها وأن الموظفين كانوا يعملون كما كانوا يعتبرونه « بالظروف الموضوعية » . وكان من الضروري ، تأسيسا على ذلك أن تدرس عملية صناعة القرار بالتفصيل في محيط مشترك من الأوضاع الداخلية والخارجية . كما يراها صانع القرار . وهكذا ربط سنايدر بين الدولة وصناع القرار واعتبر أن صناع القرار يشكلون ظواهر تجريبية . ويجب أن يكون ممكنا للمحلل أن ينزل من عالم التجريد . الذي كان يعتبره سنايدر وحده بعيداً عن تناوله . ويلاحظ عن قرب عالم البشر المتفاعلين ولتناول هذه الحجج ونقدها في مدخل صناعة القرار المبررة والتي لم تبرر .

سادساً: العقلانية وعدم العقلانية في صناعة القرار :

مما يلفت النظر أن يتبنى الناقد مدخلين متناقضين : فقد انتقد البعض مدخل صناعة القرار في ضوء عقلانيته الزائدة . وآخرون انتقدوه لسبب تعليقه أهمية كبيرة على عوامل عدم العقلانية . وكلا من خطى النقد لا يمكن أن يكون صحيحا في نفس الوقت ، ونستطيع أن نتناولها الواحدة تلو الآخر . فالانتقاد الذي يقول أن سنايدر جعل من عملية صناعة القرار عملية عقلانية جدا مبني على تكاثر التقسيمات والتقسيمات الفرعية في صناعة وصانعيه الذين القرار هم الذين .

١ - يزنون بعناية المواقف السلبية والايجابية في التصنيف مناقشة عملية

٢ - يضعون أطراً لطرق العمل البديلة . في كل حالة ،

٢ - يهتمون اهتماماً متساوياً بكل البدائل الممكنة .

٤ - يختارون واحداً منها بعناية .

ولم يعني سنايدر أنه يتحتم على صانعي القرار أن يمروا بكل هذه العمليات .
وكل ما قصده هو أن الموظفين - من الأفضل - أن يتوافر فيهم الآتي :

١ - يكون لديهم فكرة ، بوعي أو بدون وعي ، عن الأهمية النسبية لعدة قيم ،

٢ - يكون لديهم بعض المفاهيم ، سواء كانت واضحة أو غامضة ، عن الوسائل المتاحة للوصول لتلك القيم .

٣ - يكونون مشغولين ببعض الجهد ، مكثف أو مبسط ، لربط الوسائل المتوفرة لديهم بالأهداف التي يسعون لتحقيقها .

٤ - عند نقطة ما يكون عليهم أن يختاروا بديلاً ، قد يكون مفصلاً وقد يكون مضطرباً ، يتعلق بنوع العمل الذي يتواءم مع الموقف الذي يواجهونه . وطالما أن العدد الكبير من التقسيمات والتقسيمات الفرعية كانت قد تم مراعاتها فإن سنايدر يقترح على صانعي القرار أن يهتموا بكل واحد منها ، فقد كان الكثير يعتمد على بعد نظرهم . وإذا ما اعتقدوا أن المحيط الخارجي كان أهم من المحيط الداخلي ، فقد وضعوا ذلك في الاعتبار أو العكس . وما أراد سنايدر أن يقوله هو أن كلا من المجالين الداخلي والخارجي يجب وضعها في الاعتبار عند اتخاذ القرار .

سابعاً: البحث عن خواص الشخصية :

أوضح فريق آخر من النقاد فيما يتعلق بمدخل صناعة القرار أنه يتطلب أن يتقدم الباحث كمحلل نفسي هاو لكي يبحث عن خواص الشخصية والتحيزات الخاصة والواقع غير المحكومة الكامنة خلف سلوك الموظفين في توجهاتهم وقد خرج سنايدر على طريقته لكي يشرح في تحليله للسياسة الخارجية أن كثيراً من سلوك صانع

السياسة يمكن تفسيره دون الاشارة للعوامل المفرطة في الحساسية (مثل ما حدث له في الكلية ، أو علاقته الحالية بزوجته أو طموحاته في العمل) . ويوضح سنايدر أنه بينما لا يستطيع دارسو السياسة الخارجية أن يتجاهلوا العامل الدافعي ، اذا ما أرادوا أن يفسروا سلوك العاملين الدوليين المجريين ، فانهم لا يحتاجون بالضرورة للاهتمام بسلسلة من الدوافع التي تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول ذلك الذي يكتسبه الموظف من خلال العضوية والمشاركة في مؤسسة صناعة القرار .

في حين يمثل القسم الثاني في سلسلة واسعة من الخبرات السابقة خلال فترة الطفولة والمراهقة والذي أطلق عليه سنايدر تابع الدوافع فالمهم هو الدور الذي يمارسه الموظف في التنظيم الهرمي الاداري ، والعوامل التاريخية التي تحكم سياسة الدولة الخارجية وعلاقة الأحداث الخارجية والالتزامات القائمة والخطط المستقبلية للحكومة هي أكثر أهمية من العوامل والدوافع المتصلة في دور صناع القرار ، تلك المشتقة من العملية التنظيمية التي تبرز عن الالتزام بالاتفاقات والقيم التقليدية ، وتلك الفطرية في الاهداف التي نتجها السياسة لتحقيقها . وبمعنى آخر ، فان الدوافع السياسية للعاملين تنجز دورا هاما في عملية صناعة القرار أكثر من الدوافع الشخصية .

ثامنا : اهمال البيئة الخارجية :

انتقد المدخل كذلك من زاوية اهمالة البيئة الخارجية وتأكيد الزائد على زوايا مضادة تماما . ويتمثل الانحراف الوحيد لسنايدر في اعتبار الأحداث في المحيط الدولي كمحددات جوهرية لعمل الدولة . ولكنه لم يستبعد دور الأحداث والاتجاهات في الداخل أو داخل الوكالات الحكومية . فاذا كانت البيئة الداخلية هي التي تمارس تاثيرا أكبر على صناعة القرار ، فان الباحث يحاول أن يفحصه . ولكن عليه أن يضع في الاعتبار آثار الدوافع الخارجية على صناعة القرار - وأن يتبعها - من خلال الاتصال والعملية التنظيمية - من البداية عند استجابة النظام . واذا ما علق باحث ما أهمية

أكبر في بحثه على البيئة الداخلية أو الخارجية كل على حساب الآخر ، فإن ذلك يكون خطأ الباحث وليس خطأ المدخل .

تاسعاً: وأخيراً: عدم التوصل إلى نظرية مقنعة لصنع القرار :

وإذا انتقاد أكبر بشأن صلاحية مدخل اتخاذ القرار ثم التركيز على فشله في التوصل إلى نظرية مقنعة ويقدر سنايدر قائمة ضخمة التصنيفات الفرعية ولكنه لم يتمكن أن يضع منها كلا مترابطة ، يتم عمله على أساس نظرية فقط . كما أنه عاجز عن اقتراح القوة الملائمة للمصادر المختلفة لصناعة القرار . أو تأثيرا لبيئة الداخلية والخارجية والتنظيمية حيث أنها تتباين من موقف لآخر ، أو التفاعل بين تلك البيئات المختلفة . ويترك سنايدر يفسر ذلك من ثانيا معرفته .

« منطقية الظواهر غير المعروفة التي تعبر عن نفسها . ولفت الانتباه لمقدمات منطقة جديدة ومفاهيم مبتكرة، ولكنه لم يحدد متى ولا أين ولا كيف تستخدم . وقد اقترح مشاكل يمكن البحث فيها بطريقة مثمرة ولكنه لم يقدم خطوطا إرشادية مادية عن كيف يتقدم الباحث » . ان تصنيفات سنايدر تقف معزولة بعضها عن بعض . فهو يلحظ وجود ضرورة النظر لمصادر الدوافع الداخلية والخارجية ولكنه لا يوضح كيفية تشجيعها . وعلاوة على ذلك . فإنه يبدو متفائلا بأن . أن دراسات السياسة الخارجية عبرت الآن مرحلة الاستيعاب وأصبحت ناضجة متسائلا في نفس الوقت عن السر في عدم بذل محاولات جادة لبناء نظرية في مجال صناعة القرار حتى في السنوات الأخيرة عندما بلغت دراسات السياسة الخارجية درجة النضج .

وعموما يمكن ان نتخلص من عرضنا السابق أن نقص بناء النظرية ، على أي حال ، لا ينتقص من الجهود المبذولة مالم يتكون من عدد من الدول المجردة ومطلب غير حرج لتفسير سبب واحد بذله سنايدر في مجال السياسة الخارجية والسياسية الدولية . ومن الحقيقة الموضوعية ، ويفضل آراء سنايدر ، فقد تم الاتصال الى عالم يتم التاكيد

فيه على أهمية الموارد البشرية من حيث الكيف ، وعلاوة على ذلك ، فإن اصطلاح صنع القرار قد أصبح مقبولا ليس فقط في مجال السياسة الخارجية ولكن في العمليات السياسية كذلك . ولم يخطيء روسينو عندما قال أن مدخل صناعة القرار قد دخل الآن في عملية تحليل السياسة الخارجية . وقد كتب قائلًا « العادات التي تحداها قد الغيت والعادات الجديدة التي اقترحها أصبحت مندمجة في الافتراضات العاملة للممارسين لدرجة أنها لم تعد في حاجة الى تعقيد أو تحديد الصياغة الاصلية التي تخرج منها » . وقد أصبح الباحثون الآن في وضع يسمح لهم بأقامة واختبار الفروض حول سلوك الدول على السرح الدولي . وهم أحرار في اختيار أسلوب الظاهر ويتبعون منطق نظرية المباريات Game Theory . وفي نفس الوقت . فالحقيقة هي أن الجهد الجاد الوحيد الذي بذله لتطبيق المدخل على البحث التجريبي لا يزال هو نفس الجهد الذي قام به سنايدر بالتعاون مع بعض زملائه . ولاينفي ذلك أنه لا زال هناك نقد آخر لمدخل صناعة القرار . والذي يشترك فيه نموذج الاتصال في البحوث الاعلامية ، وهو أنه يهتم بتحليل العمليات أكثر من نتائج القرارات وكما أوضح روينسون وماجاك -Ma-jak ، فإنه من بين أهم واجبات دراسات صنع القرار هو مد البحث لسلسلة ناتج العملية . وحتى الآن فإن الجزء الأكبر من تحليل القرار كان ينصب على « داخل العملية » وليس على علاقة العملية بنتائجها ، وقد فسر ذلك بحقيقة أن عملية صناعة القرار نفسها تكتسب تعقيدا متزايدا في المجتمع الحديث وفي الأنظمة السياسية ، بينما سلطة اتخاذ القرار ليست موزعة بين مستويات منفصلة - محلية ، رسمية . واتحادية - وأفرع مستقلة ، ومؤسسات ووكالات حكومية ، ولكن البيروقراطية نمت في كل مكان كما امتدت قنوات الاتصال والتاثير لعدد كبير من الافراد والجماعات خارج الحكومة ، والتي تمارس بعض الضغط عليها ، كما ان فرانكل Frankel لم يخطيء عندما يقول « لكي يتم انجاز عملية صنع قرار فان من يقومون بصنع القرارات الرئيسية ويسبب تخلفهم لا يعرفون أنهم يصنعون تلك القرارات . وتكون النتيجة نوعاً

من التنصل من المسئولية المنظمة تنتج عن قرارات وأفعال المسؤولين العديدين . وهذه الاتجاهات تجعل مهمه تتبع عملية القرار أكثر تعقيدا ، وبطبيعة الحال . تعترض عملية تطوير نظرية صنع قرار شاملة . وبالتالي تظل « نظرية » صنع القرار كما هي الآن . ويمكن أن تعتبر على أحسن الظروف بأنها تتكون من مجموعة من التقسيمات التي تشكل « مدخلا » أو « خطة » تتكون من عدة بيانات تحدد العلاقة بين المتغيرات ، وليس نظرية بئى حال .

وبعد . فإن اتساع دراسات صنع القرار ، وأهتمامها بتفاعل العمليات الفكرية والاجتماعية والعمليات الأخرى التي تضم أجزاء كبيرة من المجتمعات ، هو الذي يجعل من الصعب القيام بمهمة هذا الجهد الهائل لبناء النظرية حول مداخل اتخاذ القرار .

نظرية المباريات Game Theory

المفاهيم الرئيسية للنظرية

يمكن إجمال المفاهيم الرئيسية لنظرية المباريات فى النقاط الاساسية الآتية سواء ذلك بالبحث السياسى أو البحث الاعلامي فى مجال الرأى العام .

أولا: تطبيق النماذج الرياضية على الدراسات السياسية :

أن المفهوم السائد والمسيطر على أصحاب التفكير العلمي بين علماء السياسة المحدثين هو نظرية المباراة . أو « نظرية المباريات » . كما تسمى أحيانا . لأنها تعرف « بمجموعة من الافكار تتعلق بأساليب قرار عقلانية في مواقف من الصراع والتعقيد والتنافس . وعندما يبحث كل مشارك أن يضاعف مكاسبه ويقلل خسائره » . فان نظرية المباريات تركز على تطبيق النماذج الرياضية على الدراسات السياسية الاعلامية . ولكنها تطورت في العشرينات بواسطة إميل بوريل Emil Borel . فقد اعتبرت كممارسة فكرية شيقة الى أن قام جون فون نيومان John von Neumann

وهو عالم رياضي . بتطويرها كمحاولة لمعالجة المشكلة الكلاسيكية التي تتعلق بتحديد السلوك وقد وضع جون جون نيومان مجدا بالتعاون مع أوسكار مورجنستون Morgenstern ، في مجال أو « العامل » العقلاني . ولكن لم تشتهر النظرية الا بعد أن أطلق عليه « نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي عام ١٩٤٤ ويعود الفضل في ادخال النموذج وتطبيقه لدرجة ما على علم السياسة الى Haward Ralito R. & Ducan Huce . وعلى أي حال . فقد استخدمت النظرية على نطاق أوسع في مجال السلوك فيما يتعلق الانتلافي الوزاري والسلوك القضائي وفي مواقف الصراع في السياسات الولية . حيث يكون دعائها الرئيسيون كابلان Mortan A Kaplan وريكر Willam H. Ricer وشلينج Thomas C. Schelling

ثانياً: أصل نظرية المباريات :

آن نظرية المباريات ، ترجع في أصلها الى ألعاب الردهة مثل الطاولة والبوكر أو البردج ، التي يكون بها عناصر صراع واضحة ، وعناصر اتخاذ قرار . وتلعب بواسطة لاعبين أو أكثر بحيث يكون قرار اللاعب متعلق بقرارات الآخرين . وتكون النقطة الرئيسية . على هذا ، هي تبعية القرارات بين مختلف اللاعبين المشتركين في اللعبة . في موقف من هذا القبيل ، حيث يهتم كل لاعب بكسب اللعبة وأن لاعبين أو أكثر ينبغي أن يختاروا ويحددوا افضليات تتعلق بنتائج هذه الاختبارات، فيلزم أن يتوافق لديهم بعض المعرفة بالاختبارات المتاحة أمام . والتي يقوم بها كل منهم والاداء الذي يقوم به اللاعبون الآخرون في عمل اختباراتهم . ويتمثل صلب ألعاب الردهة Parlour games في أنه لا يمكن لأي لاعب أن يتخذ قرارا بمفرده : وأن اختياره يقوم بعمله أحد اللاعبين يعتمد تماما على الاختبارات التي يقوم بها اللاعبون الآخرون .

ثالثاً: التعرف على وجهات نظر اللاعبين الآخرين :

إذا عدد اللاعبين يزيد على الاثنين ، فإنه يتحتم على كل لاعب أن يحدد اختياره بعد التعرف على وجهات نظر اللاعبين الآخرين . وينبغي عليه أن يبذل جهداً لكي ينظر للمشكلة من وجهة نظر شخص آخر ، وبدون ذلك لا يكون في موقف يسمح له باتخاذ قرار لنفسه . ويجب أن يبنى كل لاعب قراره على ما يتوقع أن اللاعبين الآخرين سوف يفعلوه . وهكذا ، يصبح الموقف ذا أهمية فعلية وتحد فكري ويصبح الانسجام ، تأسيساً على ذلك ، هو فن اللعبة . إذ يجب أن تكون الاختبارات التي يحددها اللاعبون منسجمة ليس فقط مع ما يتوقعونه من الاختيار ولكن أيضاً مع ما يتوقعه الآخرون من هذا الاختيار . ومن ثم تصبح نظرية المباراة « هي الدراسة الرسمية للتوقعات العقلانية المنسجمة التي يستطيع المشاركون الحصول عليها من اختيارات الآخرين ويكتب شوينيك قائلاً « ان النموذج الرياضي لدراسة بعض مظاهر صنع القرار الواعي في مواقف تشمل احتمالات الصراع أو التعاون ، يتعامل مع العمليات التي تكون فيها وحدة صنع القرار تتمتع بسلطة جزئية فقط على العوامل الاستراتيجية التي تؤثر في بنتها » . ففي كل المواقف . حيث ينبغي اتخاذ قرار يتعلق بالآخرين - في حالة القادة المشغولين في المعارك ، والدبلوماسيين المشتغلين بالمساومات والمفاوضات ، والسياسيين الذين يحاولون أن يؤثرؤا على الناخبين ، والمشرعين الذين يبذلون الجهود لتنظيم الجماعات أو الائتلافات السياسية . فان نظرية اللعبة يكون لها دور تقوم به . وان التشابه بين المباريات واستخدام نظرية المباريات في العلوم الاجتماعية عادة ماتكون محددة جيداً . وأن يكون لها عدة قواعد ظاهرة كافية . حيث تكون المعلومات المتوفرة لدى اللاعبين محددة في كل نقطة . ويكون نظام التسجيل كاملاً .

رابعاً: عناصر النظرية :

قد نبدأ بتفسير بعض المفاهيم المرتبطة بنظرية المباريات . ففي البداية هناك لاعبون .

أو میناع القرار . فقد يكونون أفرادا أو مؤسسات . وكل لاعب يعتبر كيانا عقلانيا ذا أهداف محددة جيدا . ويكون تحت تصرفه بعض أنواع الموارد . التي يستطيع بمساعدتها أن يتغلب على القوى التي يتنافس أو يتصارع معها ، وتصف قواعد اللعبة كيفية استغلال تلك الموارد . والقواعد في الألعاب العادية تنقسم ببعض الفهم الراسخ أو البيانات اللفظية التي تصف السلوك المقبول من جانب اللاعبين . ولكن القواعد في نظرية اللعبة تختلف عن ذلك - فهي موضوعة بواسطة أناس ذوي قوة كافية لتطبيقها من ثم يوجه اهتمام بالغ لمضامين قواعد الموارد وليس لمطالباتها الوصفية . ومن ثم ، يمكن تحديد قاعدة اللعبة بأنها توزيع الموارد والامكانيات الاستراتيجية المتاحة لكل لاعب لاستغلال هذه الموارد . ويجب أن تحدد القواعد في ضوء الموارد التي يكون اللاعبون فيها على استعداد لاستغلالها . فالدول التي تملك الأسلحة النووية ، على سبيل المثال قد يتوفر مفهوم ضمني بأنها لن تستخدمها ، وفي هذه الحالة لا تكون هذه الأسلحة جزءاً من « قواعد اللعبة الدولية » . ولكن في حالة ما إذا كان هناك تهديد باستعمالها ، كما كان الحال في كوريا عام ١٩٦٢ عندما هدبت عملية تسليم الصواريخ الروسية طراز ICBM ذات الرؤس النووية . بتغيير التوازن الدولي النووي في كل أنحاء العالم . يمكن أن يعامل هذا التهديد على أنه محاولة لتغيير « القواعد » وتقييدها . كما فعل كيندي عندما أصدر الأوامر للأسطول الأمريكي بمحاصرة الجزيرة.

ويفترض في نظرية المباريات أن ينشغل اللاعبون باختيار البدائل ، من أن لآخر ، والتي يطلب منهم أن يستخدموها في حالات قادمة . وهذه الحالات المستقبلية توصف بأنها نتائج للعبة . فالنتيجة تكمن عادة في العلاقة بين اللاعبين والجائزة أو الهدف الذي يسعون نحوه . وفي ألعاب معينة مثل الطاولة . يمكن أن تكون هناك ثلاثة نتائج محتملة - بالتحديد مكسب . خسارة أو تعادل ، ولكن في الألعاب

الآخرى يمكن أن يكون هناك عدد أكبر من النتائج . ويمكن أن تعرف السلسلة الكاملة للنتائج المحتملة بالاهداف وفي الالعب الصناعية . مثل الطاولة . البردج أو البوكر . فان مخترع اللعبة يصمم سلسلة صغيرة من الاهداف . محدودة في العدد والاتصالات الممكنة . ولكن في الحياة الحقيقية لا يمكن ملاحظة هذه الحدود . وان للهدف المرتقب من كل لعبة نظرة خاصة أو مكافأة لكل لاعب . ويوصف ذلك في نظرية المباراة « بالفائدة » . وفي الطاولة فان أكبر عائد هو المكسب . على الرغم من أنه قد يشمل كتيات كبيرة من الجوائز النقدية أو البطولة الدولية أو المطية . ويكون التعادل أحسن ثاني عائد والخسارة تكون الاحتمال الثالث . ويحاول صاحب نظرية اللعبة أن يحلل الاستراتيجيات التي يستطيع اللاعبون أن يضاعفوا بها عائدهم . أي . يقترحون من النتائج المفضلة بقدر المستطاع .

خامساً : الاستراتيجية هي صلب مفهوم النظرية :

تعتبر الاستراتيجية هي قلب مفهوم نظرية المباريات . فهي نفترض العقلانية في سلوك اللاعبين (حتى رغم أن صانع القرار العقلاني أو اللاعب قد يكون تشكيلا نظريا أو كياناً صناعياً) . وان الفرض الكامن خلف نظرية اللعبة . على أي حال . هو أن اللاعب ليس فقط عقلانياً تماما ولكنه مدرك من تلقاء نفسه بالأولويات في اغراضه وأن تتوفر له معرفة تامة بالاستراتيجيات المتاحة لتحقيق العائد . ويكون مشغولا تماما بمحاولة مضاعفة عائده بطريقة تتمشى مع تكوين عائده الشخصي أو في ترتيب الافضليات . وكما قال رالف جولدمان Ralf M. Goldman ان الاستراتيجية هي « برنامج شامل للإعمال يتخذه اللاعب لكي يحقق نتيجة مرغوبة أو مجموعة من النتائج تحسب ظروف معاكسة أو صراعية » وتتكون الاستراتيجية من كل الخطط المختلفة المحتملة المتوفرة لدى اللاعب لكي يحدد ماذا سيفعل بعد ذلك . ويتضمن الفرض أن اللاعب ، لكونه عقلانيا ، يمكن أن يدعم استراتيجية تغطي

كل الاحتمالات الممكنة . مهما كانت هذه المواقف محتملة في الحياة الحقيقية . فهناك العديد من الاحتمالات التي توضع في الاعتبار حتى في لعبة الطاولة . حتى رغم أن النتائج محددة بثلاثة . ولكن هناك ملايين الطرق التي تنفذ بها اللعبة .

والبوكر ، الذي يعتبر نسخة أخرى من اللعبة ، يضم قالباً يحتوى على ١٧٢٨ صنوباً وأن « حساب أحسن استراتيجية واحدة لكل لاعب بنسبة دقة تصل الى ١٠ ٪ قد يتطلب بليوناً من عمليات ضرب وجمع » ويجانب الفكرة الرئيسية للاستراتيجية . هناك أفكار أخرى متصلة . مثل استراتيجيات الحد الأدنى والحد الأقصى Maximum stratages التي تشتمل على اللعب الذي لديه أدنى حد من المخاطر ويسعى لتحقيق أكبر عائد على قرض أن العدد النهائي للاستراتيجيات الممكنة يتوفر لكل لاعب . أو استراتيجية نقطة المزج التي يحصل فيها كل من الفريقين على نفس العائد .

سادساً : وجود أكثر من نظرية :

هناك في الحقيقة . أكثر من نظرية للمباراة . والتي تقترح أنواعاً مختلفة من البنيات للعوائد المتاحة . ويشكل عام . يمكن أن يوجد (١) ألعاب لشخصين صفرية النتائج (٢) ألعاب لشخصين ليست صفرية النتائج . (٣) ألعاب صفرية النتائج بدون أشخاص و (٤) ألعاب ليست صفرية النتائج بدون أشخاص .

وفي النوع (١) يوجد لاعبان وان ما يكسبه أحدهما تساوي ما يخسره الآخر بحيث يكون اجمالي النتائج للاعبين صفراء . وفي النوعين (٢) و (٣) . التي تشمل شخصين أو أكثر في اللعبة . قد يقسم اللاعبون الناتج بشكل ما ولا يتحتم أن يتساوي ما يكسبه الشخص مع ما يخسره الآخر : ومثل هذا البنية سوف تتطلب أن يكون العائد قابلاً للتقسيم وأن يطبق مبدأ التقسيم . وفي النوع (٤) حيث يوجد ثلاثة لاعبين أو أكثر . فان قوة اللعبة يطور عدداً كبيراً من الملامح الجديدة . ويصبح ممكناً

للاعبين أو أكثر أن يتعاونوا ضد الآخرين بتجميع مواردهم واتخاذ قرارات جماعية أثناء اللعب . وفي أثناء اللعب قد يتكون نوع من الائتلاف ، الذي قد يقلل عدد الخصوم . ووصف هذا في نظرية اللعبة بعملية « تعصب اللاعبين » ضد لاعب المقدمة لكي يقللوا من فرص كسبه . وإذا ما اجتاج الائتلاف للمساعدة فيحتمل أن يؤدي « العمل » بمساعدة أحد اللاعبين الآخرين . حتى ولو اضطر أن يدفع سعرا عاليا للاعب الذي يضمن له المكسب . وإن عضو الائتلاف قد يخطط كثيرا مع اللاعبين الآخرين ، وبهذا يجعل فرص الفوز مؤكدة تماما . فمن ثم يصبح التحالف لعبة داخل اللعبة ، يقوم فيه اللاعبون بممارسة القواعد لكي يعززوا الاتفاقات ويبعدوا الأعضاء الأقل اختبارا من الانشقاق استجابة لعروض أفضل من اللاعبين المنافسين وتظهر الألعاب من هذا النوع في تشكيل حكومات الأغلبية في الأنظمة الديمقراطية الرئاسية والبرلمانية على السواء فالشخص الذي يسعى لرياسة الجمهورية قد يسند منصب نائب الرئيس لشخص يؤيده لزيادة الفوز بالرياسة . أو أن يدخل زعيم الحزب السياسي في تعاملات مع زعماء آخرين . أو حتى مع أعضاء الأحزاب السياسية الأخرى ويعطوهم أماكن في الوزارة بهدف الحصول على الأغلبية المطلقة .

ولكي تطبق نظرية اللعبة . يجدر بنا أن نبدأ بتمييز واضح بين جزأيهما . أولاً ، هناك الجهاز الرياضي الرسمي . الذي يعتبر مجردا تماما . ورمزيا وبدون أي علاقة ضرورية بالعالم التجريبي . ثانياً هناك جزء « النظرية » الذي يتكون من قواعد الاتصال التي تربط عناصر النموذج الرسمي ببعض الظواهر التجريبية المعينة . وكل اصطلاح يستخدم في المناقشة وكل بيان عام أو نظرية بسيطة يكون لها معنيان متميزين (أ) خلال إطار الجهاز الرسمي . و (ب) خلال الأطار التجريبي الذي يطبق عليه النموذج الرسمي . على سبيل المثال . « فالائتلاف » يعني من الناحية التجريبية الاتفاق بين لاعبين في لعبة ما ولكن من الناحية الرياضية فإنه يعبر عن اختلاف قائلين

. أو « الحركة » تعنى من الناحية التجريبية عملا يقوم به اللاعب أما رياضيا فانها تعنى صفقا أو عمودا من الرمز المنظم . وللبداً العام الذي تجدر ملاحظته في تطبيق نظرية اللعبة هي أن يبدأ الشخص دائماً بالنموذج الرسمي ثم يحاول أن يحدد المعنى الدقيق للمصطلحات من خلال الاطار المطلق بواسطة النموذج .

بعض تطبيقات النظرية في علم السياسة

عندما نتناول تطبيق نظرية المباريات في علم السياسة ، فاننا نجد أن أفضل توضيح هو الذي قام به كابلان . وسكلينج وريكر ، الذين حاولوا تطبيقه في مجال السياسة الدولية فضلا عن السياسة الداخلية . ويصف كابلان تحليل اللعبة بأنه « أحسن اداة متاحة لتحليل مشاكل الاستراتيجية » ويعتقد أنه لو استخدم استخداما صحيحا ، فإنه « يحتتمل أن يزيد من فرص استغلال عن « استراتيجية » . ولكن تحليله الخاص في كتابه « النظام فصول عن « استراتيجية وبراعة الدولة » حيث كان متوقعا أن يتناول العمليات في السياسة الدولية » لا يؤيد ادعاءاته . ففي فصلين بين ثلاثة مشاكل للتطبيق . فإنه ينتهي بمناقشة فنية ترتبط بطريقة غامضة بصنع لقرار التجريبي . ويصعب القول عما اذا كان كابلان يعني أن تكون مناقشة للموضوع دليلا لصانع السياسة أو مجرد اقتراح للوسائل التي يستطيعون بها معرفتهم في بعض الأغراض . وما يقدمه كاقتراحات للأعمال السياسية هو مجرد تعميمات ناتجة عن عقل دقيق وليست نتيجة لأي بحث تجريبي . مثال ذلك قوله : « إذا لم يكن عند أحدهم النية للوفاق . فليس من الحكمة المخادعة يعمل التزام محدد » أو « أنه من غير الحكمة أن نجعل البيانات ذات القصد أكثر تحديدا من القصد في تنفيذ المباحثات » - هذه العبارات لا تحتاج لمساعدة نموذج رياضي معقد لمساندتها .

ان الأسلوب الفج غير المترابط الذي يكتب به كابلان لا يؤيد ادعاءاته عن أهمية النظرية . وفي الحقيقة ، فإنه قد يرى أن يترك النظرية للرياضيين . وقول ان قليلا من

علماء السياسة يملكون معدات رياضية أو الوقت لحل المسائل الرياضية في الاستراتيجية ، وبالتأكيد فإنه لا يمكن تطبيق نظرية اللعبة على الظواهر السياسية بالطريقة التي حاولها كابلان ، فكما أوضح ميهان « أن مصيبة كابلان الرئيسية هي الرغبة في الاستفادة من نظرية اللعبة بطريقة لا يمكن تبريرها في الوقت الحاضر » وإن صعوبة ، أو حتى عدم امكانية إشباع الافتراضات التي تكمن خلف تطبيقات النظرية قد عرفت من جانب كتاب آخرين أيضاً ، فكما أوضح أناتول رابورت ، فإن نظرية اللعبة التطبيقية يجب أن توفر حلولاً للمشكلات الحقيقية وأن المشكلات الرئيسية يصعب تناولها من خلال قالب المباراة . والمدخل كله مبني على مفهوم العقلانية الذي لا يبدو أنه يعمل بفاعلية ، حيث أن عمليات التطبيع الاجتماعي أو المعايير الثقافية لا يمكن أن تخرج عن الاعتبار وإنما تكمن الصعوبة في تصور الموضوع في حقيقة أن عدد الحركات حتى في أبسط المواقف التجريبية عادة لا يمكن تخيله . والطريقة الوحيدة لتطبيق نظرية اللعبة لكي نخدم متطلبات الاستقصاء السياسي يتم بتوجيهها لأغراض الأخرى - وهذا ما فعله سكيلنج ، في دراسته عن الصراع وريكر ، في دراسته عن الائتلاف - أحدهما باستخدام مفهوم نظرية اللعبة كأداة توضيحية والآخر باستخدامها كقاعدة للاستقصاء في الظواهر التجريبية . وبينما أعترف العالمان بالولاء الكاذب لنظرية اللعبة ، فقد حولها تحولاً جذرياً لدرجة أنها فقدت جزءاً كبيراً من شكلها وتماسكها وأصبحت أكثر نفعاً للدراسات السياسية .

وكما فعل كابلان ، فقد قام ريكز بتطبيق نموذج نظرية المباريات على فهم السياسة الدولية ، والنموذج الذي استعمله هو مباراة بدون أشخاص مجموع ناتجها صفر ، الذي يفترض لاعبين عقلانيين ، ومعلومات صحيحة ونتائج جانبية أو مساواة بين اللاعبين . وقد أدخل تعديلاً بسيطاً على مفهوم العقلانية - بمعنى أنه لا يملك معلومات صحيحة ولكنه يبني تحليله على حالة المعلومات واتاحة في نظام في وقت

محدد . وكان هدفه الأساسي من تطبيق نظرية المباراة في السياسة الدولية هو أن يكتشف بعض مبادئ اللعبة التي تحكم عملية تكوين الائتلاف . وقد طبق ريكر ثلاثة مبادئ رئيسية قام بتطويرها من نموذج نظرية اللعبة على البيانات التجريبية أو التاريخية . وهذه المبادئ هي : مبدأ « الحجم » . المبدأ « الاستراتيجي » ومبدأ « اختلال التوازن » ان فهمه لمبدأ الحجم قد دفعه لاستنتاج أن محاولات تكوين ائتلاف ليست موجهة لمجرد تضخيم نفسه . ويظل حجم الائتلاف كبيراً بالدرجة التي يعتقد صانعو القرار أنها تضمن المكسب . ويعتمد ذلك أيضاً على المعلومات المتاحة التي تتعلق بمبادئ الائتلاف المتعددة . وإذا لم يحدث أن تكون المعلومات كافية فعندئذ يكون هناك اتجاه لجعل الائتلاف أكبر من المسموح به من جانب الموقف . ويعتبر مبدأ المعلومات في نموذج ريكر نتيجة طبيعية لحجم المبدأ وتستخدم أبعد من ذلك في فحص العمليات الداخلية في تشكيل الائتلاف . وتبدأ الائتلافات . كما أوضح ريكر « كائتلاف بدائي » ثم يتطور من خلال اكتساب أعضاء تخصص لهم « قواعد جانبية » وعندما يتكون « إئتلاف بدائي » فإن الأعضاء الخارجين عليه والذين يخشون عدوان هذا الائتلاف وسرعان ما يشكلون « إئتلافاً بدائياً » آخر . ولكن الهدف تحويل « الائتلاف البدائي » الى « ائتلاف رابع » . فكيف يتم ذلك ؟ هنا يأتي دور المبدأ الاستراتيجي . فالاستراتيجية مطلوبة لمضاعفة احتمال النجاح بتحصيل « الائتلاف البدائي » الى ائتلاف رابع . وإذا ما وضع الائتلاف البدائي في موقف متميز استراتيجياً بمعنى أنه يستطيع أن يحقق مكاسب أكثر لأعضاء . فهناك احتمال أن ينتصر الائتلاف . وهذا ، بطبيعة الحال ، يعتمد على افتراضات أن : (١) لن ينسحب الأعضاء من الائتلاف الذي انضموا اليه فعلاً (٢) المكاسب العائدة عليهم لن تخفض بدون موافقتهم . و(٣) ، هناك مبدأ خلل التوازن . فالنموذج المختار غير ثابت ويتقصه الاتزان ، وحتى لو تحقق توازن مؤقتاً فإنه سوف يزول بسرعة . وقد حاول ريكر . بهذا ، أن يوضح أنه من الخطأ افتراض أن السياسة . لكونها عقلانية ، تكون

بالضرورة . وفي تشكيل الائتلاف ، يوجد دائماً عنصر عدم الاستقرار وعدم التوازن . وفي هذا الخصوص ، يناقش ريكز مصادر عدم الاتزان ووسائل تحقيق الاتزان بفحص العوامل الخارجية الداخلية التي تؤثر عليه . وتتجه نزعتة الأساسية لصالح الاعتقاد أن العوامل الداخلية أكثر أهمية . ويكتب قائلاً : « عندما يسقط القادة ، الرجال والأمم على السواء ، فإنه يبدو لي أن الحقائق في حسابات القادة أنفسهم ، اسرافهم ويحتهم المستميت عن السلطة . وتمسكهم بها واحتكارهم لها كما يقول هونر ، هو العامل الاساسي في تفسير الموازين (القوة) . اذا كان الامر كذلك ، فعندئذ يكون جهاز القرار في حالة عدم توازن حتمي ومطلق » .

وهناك عالم سياسة بارز آخر طبق نظرية اللعبة في السياسة الدولية بغايلية أكثر من كابلان وريكر وهو سكلنج . ويعتبر عمل سكلنج « اسهاما جوهريا لتطوير نظرية اللعبة ومثال جيسد على فائدة ما يسمى بمخل النظرية اللعبة » لدراسة المشاكل السليسة » . وبينما نرى سكلنج يتنوق مميزات تطبيق نظرية اللعبة على الأقل في القرارات العقلانية للعاملين الذي يبنون قراراتهم باستمرار على الاختبارات التي يقوم بعملها الآخرون : فقد قام بتعديل النظرية . وفي الحقيقة فان سكلنج يبحث عن نظرية لعبة يمكن أن يطبق بفائدة أكبر بواسطة عالم الاجتماع ، ومن ثم ، فإنه على استعداد للتخلص عن الكمال الشكلي وبقة النظرية لكي يجعلها ناقصة . وقد اقترح سكلنج بعض التغيرات الأساسية في تقسيم الألعاب ، تقسيم الانتقالات وأسس التفكير الاستراتيجي . ويقدر ما يتعلق الموضوع بتقسيم الألعاب ، فإنه يعتقد بأن النموذج يصر على الألعاب السابقة علي الصراع . ولكن اذا كنا نحاول أن نفهم السياسة الدولية . فإننا لا نستطيع أن نهمل الحقيقة التجريبية التي تثبت أن مفهوم الصراع الصرف أو الائتلاف الذي يفترضه نموذج نظرية المباراة ، ليس له وجود في الحقيقة فالصراع الصرف والائتلاف البحث . في الحقيقة . هما طرفي الاستمرار . فمعظم

العلاقات الدولية تشتمل على درجة من الصراع وقدر معين من الاعتماد المتبادل ولكي تتعامل مع موقف حقيقي من هذا النوع . لقد أدخل سكلنج مفهوم ما يسمى « بالعباب المساواة » أو الانتقال المختلط » وعند ممارسة هذه الألعاب ، فإن العمليات الفكرية المستخدمة تختلف تماما عن العمليات اللازمة للألعاب الصراع الأخرى أو التعاون . ولكي تميز هذا النموذج من النموذج الشكلي الذي يطلق عليه الشكل النهار أو الشكل « العادي » للعبة . وتشمل دراسة الشكل الموسع دراسة كل اختبار خاص في أداء اللعبة ويدخل في نطاقها العوامل النفسية التي تحدد اختبار القرد . وحتى ادراكه . » وتعريفه « للموقف الذي يتم فيه عمل الاختيار .

وقد وطد سكلنج مدخلا جديدا لمفهوم « الانتقال » . ويختلف تقسيمه للانتقالات عن التقسيم الشكلي المجرد للنظرية التقليدية للعبة . ويضع الجوانب النفسية للاختبار في الاعتبار . ونحن نعرف بالفعل . كما يرى سكلنج ، الكثير عن السلوك البشري أكثر مما تفترضه نظرية المباريات . أي أن الرجل أكثر من مخلوق عقلاني .

وليس هناك من سبب يدعو لعدم استغلال هذه المعرفة في دراسة تحركات التقسيم . وقد أدخل سكلنج الاصطلاحات الشائعة مثل « إصدار التهديدات » « إعطاء الوعود » . « التخلي عن المبادرة » . « تحديد الاصدقاء والأعداء » . « سلطة الندب » . « قبول التحكيم » . الخ في مفهومه للتحركات بواسطة الإدارة البسيطة التي هي النظر إلى تلك المصطلحات كبدايل لمكافأة الفرد لنفسه . وقد حاول سكلنج أيضاً إدخال تغييرات في أسس التفكير الاستراتيجي . وأن اختبار الاستراتيجية . في رأيه ، يعرف بعبارات تجريبية وليس بعمليات شكلية بحتة . ويضم كجزء علم في الدراسة . جهداً لفهم الدافع المختلط للعبة . وعلى هذا يكون سكلنج قد أثري نظرية اللعبة بانخال الخبرات البشرية المعقدة في عمليات صنع القرار . وقد

أصل سكلنج في طريقة تفكيره انماط التفكير الكافية خلف نظرية اللعبة . ومع هذا ، قد لا يكون من الخطأ أن نقول أنه كان ينبغي أن يسهم كثيرا في فهم مشاكل الاستراتيجية في الصراعات الدولية حتى ولو لم يسمع عن نظرية اللعبة .

التقييم Evaluation

ان نظرية المباراة مبنية على افتراضات معينة تحتاج لتقديم دقيق . على الرغم من أنها مرت بتغيرات معينة عند استخدامها من جانب دعاةها الاوائل . ولكن الاقتراضات ذات طبيعة شديدة الارتباط بالنظرية لدرجة أنه يصعب الابتعاد عنها تماما ويمكن إجمال نقاط نقاط تقويمها فيما يأتى :

(أولا : أنها تفترض أن صانعي القرار عقلانيين تماما . وأخلاقيين في قراراتهم وأمامهم معلومات سليمة متاحة . فهل هذا ممكن في الواقع ؟ ان أحسن اللاعبين في الطاولة والبرج يحتمل أن تتوفر لديهم معلومات خاطئة مثل المعلومات الصحيحة تماما . أو يكون لبعضهم فكرة ضعيفة وللبعض الآخر ذاكرة قوية أو يكونون ارتجاليين في اختبارهم أو منطقتين . ولكن المحلل في لعبة السياسة يمكنه أن يتعامل مع موقف مبني اما على معلومات صحيحة أو معلومات غير صحيحة أي أن وجود الذاكرة الجيدة وعدم وجودها . المعلومات السليمة والمعلومات غير السليمة . الحساب السليم وعدم وجود الحساب السليم - ويستطيع أن يتعامل مع موقف تتوفر له بعض الخواص أو تقيضها . وحيث أن هذا الموقف غير موجود . فان الاتجاه لدى المحلل هو أن يعزى للوحدة التي يقوم بدراستها اما ذاكرة قوية أو لا ذاكرة على الاطلاق أو يأخذ موقف تتوفر ذاكرة في نصف الموقف وينسى كل

شيئ نصف الوقت . ويعرف أنه ينسى كل شيء ويكون ذلك معروفا للشريك أيضاً
ثانياً: وهذه النقطة قد أوضحها جوزيف فليتشر - وهي أن نظرية المباراة لا تهتم
باخلاقيات الشخص ولكن ما يسميه « باخلاقيات الموقف » فاللاعب يهتم
بالنتائج وليس بالعمليات الوسيطة . وبلاستراتيجية التي يختارها شريكه وليس
بماذا يختار هذه الاستراتيجية الخاصة . بمعنى آخر . فاللاعب لا يهتم بشيء الا
بنتيجة الاختيار . والدوافع ووجهات النظر تظل خارج الاعتبار . والكذب . والقتل
. أو العنف يمكن الحكم عليها بنتائجها وليس على أساس القوانين المطلقة
« فالرادع القوي » على سبيل المثال ، مع مضامينه المرعية ، وأمنه الفعلي
تناوله بشكل ما بطريق « أخلاق الموقف » وبشكل مختلف تماماً والأخلاق
التقليدية . وأنها ليس نظرية المباريات وحدها هي التي تفترض أن « أخلاق
الموقف » يعتبر « كاخلاق الموقف التي تحتاج لنظرية اللعبة » ، وهناك
صعوبة في تحديد المجال الذي ترتبط به النظرية . عندما نتكلم عن النظرية
الاقتصادية أو النظرية الاحصائية أو نظرية صنع القرار فاننا نميز بين النظرية
ومجالها وهو تنتسب نظرية المباراة .

ثالثاً: العلاقة اذن ، بين الرياضيات ، ونظرية المباريات وعلم السياسة اذا كانت هناك
علاقة على الاطلاق . أو كما يقول شوييك ، أحد علماء السياسة النظريين والذين
يحاولون للتحليل اللفظي ؟ وإن التأكيد الزائد على الرياضة والأساليب من جانب
فريق من أصحاب نظرية المباريات وعلى المحتوى الجوهرى لعلم السياسة من
جانب الفريق الآخر هو الذي أدى الى هذا الجدل العميق الذي لا ينتهي بين

المجموعتين . فمن جهة ، ينظر الرياضي أو عالم الطرق بكبرياء شديد ومن وجهة أخرى يعتبر عالم السياسة إلى الخطة الرياضية الشكلية كلفته . ويتركز الخطأ في أن كل من الفريقين يؤكدان بشدة على وجهة نظرهم . فعالم السياسة ذو الاتجاهات الرياضية يعتقد أن نظرية اللعبة لا تنفصل عن أي فهم لظواهر السياسة . بينما عالم السياسة الذي يعارض استخدام النماذج الرياضية يعتبر الجهد المبذول في ذلك جهداً ضائعاً .

ويعد - فانه نظريات المباريات ليست دراسة تجريبية لكيفية صنع القرارات ولكنها نظرية استنباطية للاحوال التي يجب أن تتناولها قرارات لكي تواجه المتطلبات منطقياً . لهذا السبب . فان بعض الكتاب يرى أنها مجرد اطار للتحليل وليست نظرية.

خاتمه حول الاتصال :

مفهوم الاتصال :

يشير مفهوم الاتصال إلى العملية التي عن طريقها يتم ارسال واستقبال الرموز وتتمثل عناصره في المصدر والرسالة والقناة والمستقبل والتغذية الذاكية والبيئة ، ويقول أبسط فان الاتصال هو العملية التي يقوم المشاركون خلالها بتأسيس المعلومات والمشاركة فيها مع بعضهم البعض من أجل الوصول إلى فهم متبادل . ويعتبر الاتصال أداة لدفع التنمية السياسية في الدول النامية على المستويين الفردي والمؤسسي وإداة رئيسية للتغيير السياسى وصنع رجل الدولة ذى الأفكار الجديدة والمؤهل لدفع التجديد الدائم فى المجتمع . وفى هذا السياق فان بروز مؤسسات الدولة يعتمد فى جزء كبير منه على دفع الاتصال بين عناصر المجتمع المختلفة ، ومن هنا ترتبط جهود الاتصال ببحوث علوم السياسية التى استأثرت بجهود الباحثين فى السياسة والأعلام على السواء .

إصدارات دار الفجر للنشر والتوزيع

الإدارة

- * الدليل العملي في توظيف وإدارة الأفراد
- * إستراتيجية التغيير

التربية وعلم النفس

- * طرق تدريس الرياضيات بين النظرية والتطبيق
- * العلاج النفسي السلوكي المعرفي الحديث

التعليم الصناعي

- * أعمال السبابة المنزلية
- * مبادئ الخراطة - نظري وعملي
- * خراطة المعادن - نظري وعملي
- * تكنولوجيا الخراطة - للمراحل المتقدمة

الصحافة والإعلام

- * المداخل الأساسية للعلاقات العامة (المدخل الإتصالي)
- * المداخل الأساسية للعلاقات العامة
- * (المدخل العام - المدخل الإداري - المدخل البيئي - المدخل البحثي)
- * التفسير الإعلامي لصحيح البخاري
- * بحوث جامعية في الاعلام
- * بحوث في الاتصال
- * الوجيز في مناهج البحوث السياسية والاعلامية
- * الصحافة المدرسية .. الأسس والمبادئ والتطبيقات
- * التكوين التاريخي ودور المخطوطات السياسية في العالم الاسلامي

دار الفجر للنشر والتوزيع

ه شارع التسير - نهاية شارع الملك فيصل - الهرم - مصر

تليفون / فاكس : ٣٨٣١٩٧٢